مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

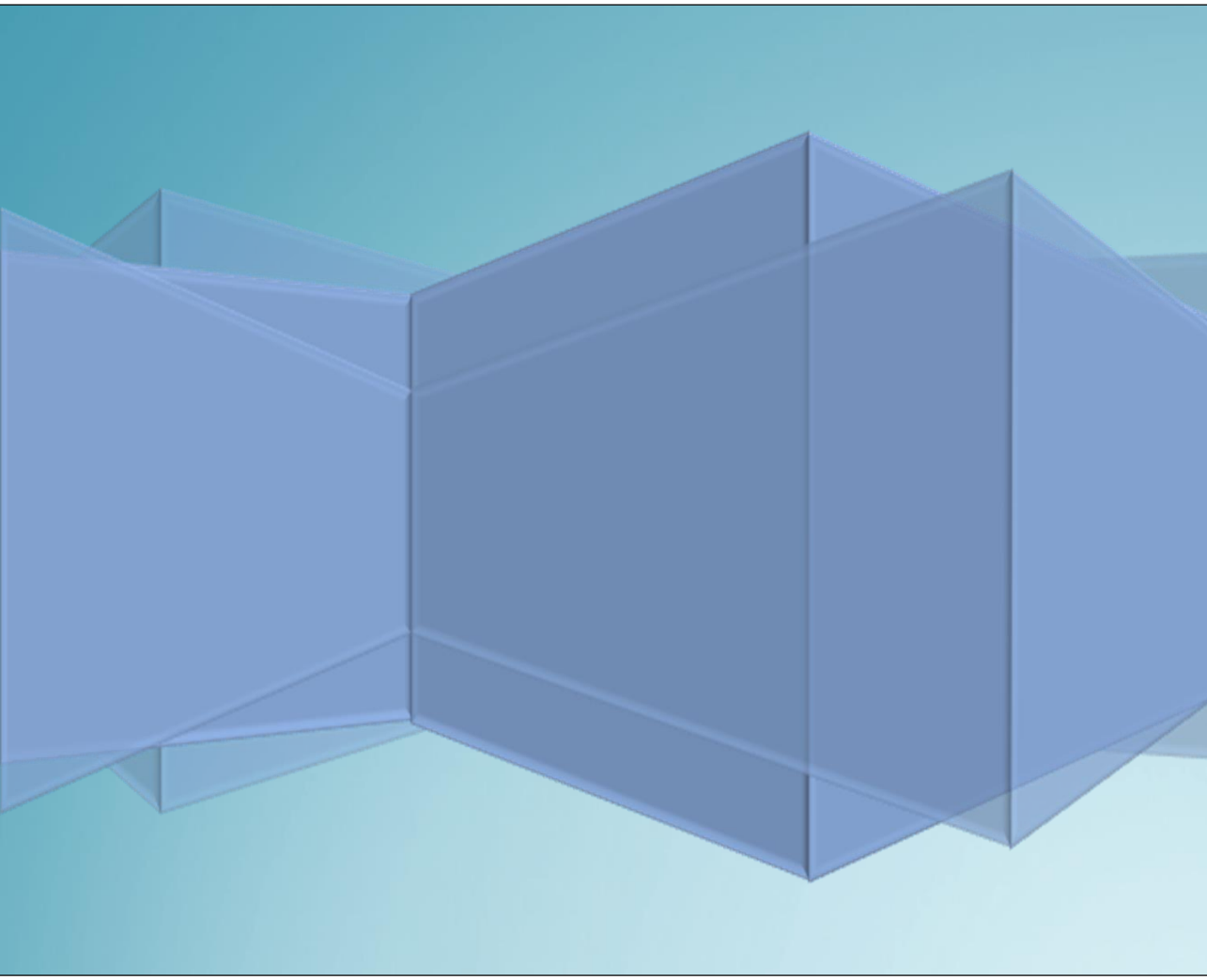

السنة العاشرة العدد العشرون سبتمبر 2022

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد – ليبيا

السنة العاشرة **العدد العشرون** **سبتمبر 2022 م**

الرقم الدولي للمجلة (ISSN):2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراســـلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد

بني وليد –ليبيا

البريد الالكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم وتنفيذ

أ. حسام علي سليمان

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة استناداً إلى معايير علمية دقيقة.

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة:

1 –أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني.

2 –إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية.

3 –ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقيا أو الكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى.

4 –يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة.

5 –أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

6 – تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين أثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد.

7–لا يزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق.

8– يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة الكترونية على (CD) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) على برنامج (word) على حجم ورق (عرض 17سم، ارتفاع 24سم).

يمكن أن ترسل البحوث، على البريد الالكتروني التالي: –

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد العشرون ــ سبتمبر 2022 م

رئيس هيئة التحرير

ا.د. فخر الدين عبدالسلام عبدالمطلب

أعضاء هيئة التحرير

د. خالد صالح عبود

د. ميلاد سالم المختار

د. حوسين مصباح العلام

د. إبراهيم احمد خليل

د. الشارف انبية عامر

د.الحسين العيساوي مصباح

اللجنة الاستشارية

أ.د محمد السوداني أغنية

ا.د. علي محمد منصور

ا.د. الطاهر محمد الهميلي

أ.د. مفتاح محمد عمار

ا.د. صالح محمد عبوده

أ.د. عمر مولود دنس

ا.د بوبكر فرج بوبكر

محتويات العدد

*	دور الجامعة في تنمية المجتمع والتوعية البيئية وفق متطلبات جودة التعليم العالي (جامعة المرقب نموذجاً) ..... د. محمد سالم مفتاح كعبار	7
*	العلاقة بين تغير السياسات المحاسبية و جودة القوائم المالية من وجهة نظر الاكاديميين والماليين والمراجعين ..... د. أشرف سالم عبدالكافي	27
*	حواجز التصدير واثرها على توجه الشركات الى الأسواق الخارجية-دراسة تطبيقية على الشركات الليبية الغير مصدرة..... د. خالد مسعود علي ميلاد ، أ. عادل عياد ميلاد ناجي، ا. مسعود محمد مسعود الحراري	50
*	البعد الأمني للأزمة الليبية وتأثيرها على إدارة الحدود في الجوار العربي المتوسطي .... د. رجب ضو المريض	74
*	دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية..... ..... د. نجيب سالم بيوض، د. عبد الرحمن محمد رشوان	97
*	أثر موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)على السلوك الشرائي اتجاه منتجات شركة هومر(Hommer) في السوق الليبي من وجهة نظر الزبائن ..... د. نجمة مسعود الشبلي	130

دور الجامعة في تنمية المجتمع والتوعية البيئية وفق متطلبات جودة التعليم العالي جامعة المرقب نموذجاً

د. محمد سالم مفتاح كعبار
جامعة المرقب
*M.s.kabar@Elmergib.edu.ly

الملخص:

هدف البحث إلى فكرة تقييم دور الجامعات الليبية في خدمة المجتمع حيث برزت فكرة البحث حول دور الجامعة نحو البيئة والمجتمع، وتكمن أهمية البحث في الاستفادة من إمكانية الحصول على الاعتماد المؤسسي من قبل ضمان الجودة بعد تحقيق مؤشرات معيار خدمة جودة التعليم العالي. تقع على الجامعة ثلاث وظائف هامة التعليم، والبحث العلمي، والتنمية الاجتماعية في خدمة البيئة والمجتمع، ومن واقع التطبيق العملي يلاحظ أن أغلب الجامعات لا يحتفظون بسجلات منتظمة وسليمة عن أنشطة خدمة المجتمع عليه يمكن صياغة تساؤل البحث كالآتي: ما هو دور الجامعة في الكشف عن ضعف دور مكتب الجودة بالإدارة العامة حول تقييم معيار خدمة البيئة والمجتمع ؟ تفرع منه الآتي: ما الأسباب التي أدت إلى ضعف مكتب الجودة وتقديم الدعم الكامل لتطبيق معيار خدمة المجتمع؟ وافترض الباحث الفرض التالي: لا توجد علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الجامعة وخدمة البيئة والمجتمع؟ حيث تتكون عينة البحث بعد إعادة توزيع الاستبانة على مجتمع البحث المتكون من مدير مكتب ورؤساء أقسام الجودة (20). وأوصى الباحث جهات ذات الاختصاص توفير الامكانات المادية لتسهيل اجراءات تقديم خدمات تخدم المجتمع بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، خدمة المجتمع، الجودة، البيئة، التعليم العالي.

المقدمة:

تلعب الجامعة دورا هاما واساسيا في تنمية المجتمعات البشرية وتطورها، فهي التي تصنع حاضرها وتخطط معالم مستقبلها، باعتبارها تشكل القاعدة الفكرية والفنية للمجتمعات البشرية، للارتقاء بالحياة في المجتمعات الحديثة، وذلك لبعض الأسباب مثل: زيادة عدد السكان وزيادة فرص العمل في كافة المجالات مثل الزراعة والصناعة وغيرها. الذي أدى إلى التنافس العلمي والتكنولوجي بين الدول وكل ذلك لا يتماشى إلا بالتركيز على دور الجامعات ومخرجاتها فاتفق علماء وخبراء التعليم العالي أن الجامعات لها ثلاث وظائف رئيسية وهي: التعليم، والبحث العلمي وتنمية المجتمع، وهي وظائف مترابطة ومتشابكة ولا

يمكن فصلها فمن هذا المنطلق جاءت فكرة البحث وفق معيار خدمة المجتمع والبيئة وهو من معايير جودة التعليم العالي التسعة. ومن خلال خبرة الباحث في مجال الجودة وتجويد العملية التعليمية والبحث في معايير جودة التعليم العالي التسعة قام بإجراء بحث عن التخطيط وآخر عن تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وسلط الضوء في هذا البحث على ما تقدمه الجامعة للبيئة وخدمة المجتمع جاءت فكرة هذه الدراسة للكشف عن القصور الناجم عن العملية التعليمية ودور الجامعة في ذلك. وقسم البحث إلى:

المبحث الأول: ويعالج الدراسة من خلال تناول: (مفهوم الجامعة، جامعة المرقب. ووظائفها الثلاث (التعليم ، البحث العلمي ، تنمية المجتمع والتنمية الاقتصادية).

المبحث الثاني: ويعالج الدراسة من خلال تناول: (دور الجامعة في عملية التمية الاقتصادية والاجتماعية، مناهج تخدم المجتمع، تجربة جامعة المرقب، دور الجامعة في خدمة المجتمع محلياً).

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية التحليلية. النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة: تقع على الجامعة ثلاث وظائف هامة التعليم، والبحث العلمي، والتنمية الاجتماعية في خدمة البيئة والمجتمع، ومن واقع التطبيق العملي يلاحظ أن أغلب الجامعات لا يحتفظون بسجلات منتظمة وسليمة عن أنشطة خدمة المجتمع عليه يمكن صياغة تساؤل البحث كالآتي:

ما هو دور الجامعة في الكشف عن ضعف دور مكتب الجودة بالإدارة العامة حول تقييم معيار خدمة البيئة والمجتمع؟

حيث تفرع منه الأسئلة التالية:

س1: ما الأسباب التي أدت إلى ضعف مكتب الجودة وتقديم الدعم الكامل لتطبيق معيار خدمة المجتمع؟

س2: هل تعمل الجامعة على دراسة المشاكل بالمؤسسات والبيئة المحيطة لها؟

س3: ما أهمية حاجة البيئة والمجتمع لخدمة الجامعة؟

أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى عدة أمور أهمها:

- الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق وظيفة وأداء مكتب الجودة.
- التعرف على أهم وظائف الجامعة الأساسية واهتمامها بالبيئة المحيطة وتنمية الموارد المجتمعية.
- دراسة المشاكل بالجامعة والبيئة المحيطة لها؟
- ما أهمية حاجة البيئة والمجتمع لخدمة الجامعة.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من أهمية الجامعة والدور الذي تلعبه في المجتمع في عمليات التغيير المتسارعة في مختلف الجوانب والخبرات الجديدة المتدفقة من مخرجاتها بما يتطابق وسوق العمل الحديث، أصبح على القائمين على العملية التعليمية بالجامعات دراسة الواقع ومتطلبات سوق العمل بما يخدم المجتمع والبيئة المحيطة يستفاد من البحث إمكانية الحصول على الاعتماد المؤسسي من قبل ضمان الجودة بعد تحقيق مؤشرات معيار خدمة البيئة والمجتمع لجودة التعليم العالي.

فرض البحث: لا توجد علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الجامعة لخدمة البيئة والمجتمع وتقييم مكتب الجودة؟

مجتمع وعينة البحث: تتكون عينة البحث بعد توزيع الاستبانة من (20) مفردة شكل مدير ادارة ورؤساء أقسام الجودة بالكليات.

الحدود المكانية والزمانية: كليات جامعة المرقب، الفترة 2022م.

منهج البحث: اعتمدت هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات من الأدب الإداري المتعلق بموضوعات البحث، ليسهم في عملية دراسة واقع مكتب الجودة بالجامعة وما تقدمه من خدمة للمجتمع والبيئة المحيطة، واستخدمت استبانة وزعت على مجتمع البحث.

الدراسات السابقة:

دراسة 1: (جيهان ، وسار نوال، 2019) دور مراكز البحث العلمي في تطوير قطاع التعليم العالي في الوطن العربي بين متطلبات الجودة وتحديات تنمية المجتمع. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المراكز البحثية في الوطن العربي ودورها في تطوير التعليم العالي وتنمية المجتمع في ظل متطلبات الجودة والثورة التكنولوجية، خلصت الدراسة إلى وضع استراتيجيات لاستعادة دور المراكز البحثية كأداة فعالة لإنتاج المعرفة ووضع المشاريع الاستراتيجية والمشاركة في رسم السياسات.

دراسة 2: (أبوهثيمة وآخرون،2019) تصور مقترح لتطوير المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بالمنيا في المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة في سعيه للاعتماد، هدفت الدراسة إلى وضع تصور لتطوير خطة تنفيذ متطلبات المعيار الخاص بالمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة على ضوء المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة وهو معيار مهم في برامج الاعتماد الأكاديمي، وخلصت إلى أهم التوصيات: إضافة مقررات دراسية لمرحلة البكالوريوس تخدم التنمية المستدامة والتثقيف البيئي.

دراسة 3: (القيزاني:2019) دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وسبل تفعيله من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات الليبية في متطلبات التنمية المستدامة وسبل تفعيله؛ حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي باستخدام اختيار التباين المتعدد MA nova وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.005) للمجال الاقتصادي تعزى للمؤهل العلمي. وكذلك وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.005) للمجال البيئي تعزى لسنوات الخبرة كما افترضت الدراسة جملة من التوصيات أهمها ربط البحوث العلمية بواقع المشكلات الفعلية التي يواجهها المجتمع والتي شأنها تعزيز التنمية المستدامة في المجالات المختلفة. والعمل على عقد المؤتمرات في مجالات التنمية المستدامة واستقطاب المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة للحفاظ على المصادر البيئية.

دراسة 4: (البشير، محمد :2014) دور المناهج في خدمة المجتمع، لاحظ الباحث من خلال عمله في الجامعة التي من وظائفها خدمة المجتمع أن هذه الخدمة لا تقدم بصورة مرتبة تفصل لها المناهج ومحتوياتها لتقدم الخمة للمجتمع، هدف بحثه إلى التعريف المناهج أسسها وأواعها، الخدمات التي يحتاجها المجتمع، كيفية تقديم المناهج لخدمات المجتمع. ختم بحثه يتأسس المنهج على الأسس الاجتماعية وغيرها ليلائم حاجة المجتمع وتتبع خططه وأهدافه ومحتوياته وأساليب توصيلها منه. وأوصى الباحث ضرورة دراسة الفلسفة الاجتماعية بحياة المجتمع ليبني عليها المنهج لتقديمه للخدمة الاجتماعية المراد تقديمها.

دراسة 5: (خضر:2014) بناء أنموذج للمناهج الجامعية في ضوء خدمة المجتمع: دراسة لواقع الجامعة السودانية تهدف إلى بناء منظومة للمنهج الجامعي على وفق أسس التنمية الاجتماعية الشاملة، لأجل بناء منظومة تعتمد على خصائص الجودة الشاملة وتصب في تنمية المجتمع، وأبرز ما خرجت به هذه المنظومة أنها حددت باختصار توجهات بناء منهج جامعي لخدمة قضايا التنمية الاجتماعية الشاملة.

دراسة 6: (عربي،2014) دور المنهج في خدمة المجتمع: هدفت الدراسة إلى التركيز على جامعة الجزيرة وتوضيح المفاهيم على دور المنهج في حدمة المجتمع، وهو بحث وصفي مسحي أولي وختم الباحث حديثه أن المنهج لا يعني فقط مجموعة المقررات التي يدرسها الطالب في مراحل دراسته الجامعية، بل كل الأنشطة بما فيها المجتمعية وأن العنصر البشري كان محور التنمية.

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية: ناقشت الدراسات السابقة كل ماله علاقة بخدمة البيئة والمجتمع وبما يتوافق مع الدراسة الحالية التي يجريها الباحث وفق متطلبات العصر الحديث من مناهج وبحوث علمية وخدمة عامة تقدمها الجامعات للمجتمع من خلال معايير جودة التعليم العالي، حيث اتفقت كل الدراسات على التركيز على المقررات الدراسية والمنهج المتبع في تجويد العملية التعليمية والتركيز على معيار خدمة البيئة والمجتمع.

الإطار النظري:

المبحث الأول:

الجامعة: تعرف بأنها مؤسسة التعليم العالي تتكون من عدة كليات، تنظم دراسات في مختلف المجالات، وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسة.

التعليم الجامعي: تعريف هيئة ضمان الجودة بالمملكة المتحدة Quality Assurance Agency for Higher Education .2014.5QAA بأنه عملية تزويد الطلاب بالمعرفة والفهم والمهارات والصفات المطلوبة للعمل والحياة بطريقة تحمي المصالح البيئية والاجتماعية والاقتصادية لكل من الأجيال الحالية والأجيال المقبلة.

كما عرفتها اليونيسكو Unesco2012.29 بأنه التعليم لتحقيق التحول الاجتماعي مع تحقيق هدف تكوين مجتمع أكثر استدامة يرتبط بجميع أوجه التعليم ويشمل التخطيط لتنمية السياسات، سياسة التنمية، تطبيق البرامج، التمويل، المناهج، التعلم، التقييم، التقييم، والإدارة.

ويقصد به في هذه الدراسة جميع الجهود التي تقوم بها الجامعات من أجل تحقيق الاستدامة من خلال جميع وظائفها، التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

مفهوم الجودة:(Juran 1999): عبارة عن مجمل الخصائص، والمميزات المتعلقة بالمنتجات أو الخدمات التي تؤثر على تلبية الحاجات الظاهرة والكامنة.

أما (مرعي2014) فيتبنى التعريف التالي للجودة في التعليم العالي أنها تعني: جودة بيئة التعليم بما فيها من بحوث وهيئات أكاديمية، وتسهيلات وتجهيزات مادية وتقنية، وسياسات قبول، إضافة إلى جودة عمليات التدريس والتدريب، وما يتبعها من جودة المناهج والطرائق التعلمية وتكنولوجيا التعليم، وجودة نظام التقدم في معارف الطلبة ومهاراتهم، وما ينتج عنها من جودة في المخرجات بما فيها من مؤهلات واختبارات ومشاريع تخرج.

متطلبات تطبيق الجودة في التعليم العالي:

أن تطبيق الجودة في الجامعات يتطلب:

1- رسم سياسة الجودة وتشمل (من المسؤول عن إدارة الجودة وتطبيقها) كيف يتم مراقبة ومراجعة نظام إدارة الجودة الشاملة من جانب الإدارة، تحديد المهام التي يجب أن تتم الإجراءات المحدد لها، كيفية مراقبة تلك الإجراءات، كيفية القيام بالعمل التصحيحي في حالة الإخفاق في الالتزام بالإجراءات.

2- تحيد الإجراءات والتي تشمل: التوثيق والتسجيل، تقديم المشورة، تخطيط المناهج وتطويرها، التقويم، مواد التعليم، اختيار وتعيين الموارد البشرية الأكاديمية والإدارية وتطويرهم.

3- توضيح ونشر تعليمات العمل ويجب أن تكون هذه التعليمات واضحة وقابلة للتطبيق.

4- القدرة على القيام بالعمل التصحيحي ويشمل تصحيح ما تم إغفاله أو عمله بطريقة غير صحيحة (فتحي وزويدان2004م).

لكي تنجح الجامعات والكليات في تحقيق اهدافها بفاعلية، فإنه يمكن تطوير الخطط والبرامج الأكاديمية من خلال الآليات التالية:

1- تصميم الخطط الجامعية وتطويرها بناءً على احتياجات المجتمع المتغيرة.

2- اعتماد تخطيط البرامج والتخصصات الجامعية على أسس علمية.

3- لابد من وجود نظام الاعتماد الأكاديمي في جميع مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، بحيث تخضع برامج الدراسات الجامعية والعليا للتقويم المستمر.

خدمة المجتمع: هي إحدى المهن الإنسانية التي تهدف إلى رفع كفاءة الأفراد، والمجتمع هو: مجموعة منظمة من الأفراد والمؤسسات مرتبطين معاً سواء كان ذلك لأغراض دينية أو ثقافية أم علمية أم سياسية أم لأي أغراض أخرى. وتحكم العلاقة بين الأفراد والمؤسسات مجموعة من القواعد والظروف الموضوعية جدول رقم (1) المعيار الثامن لجودة التعليم العالي: خدمة المجتمع والبيئة.

ت	المؤشر
1	للمؤسسة مكتب خاص يتولى تنسيق برامجها لخدمة المجتمع والبيئة.
2	للمؤسسة آلية للتعرف على مشاكل المجتمع المحلي والبيئة المحيطة.
3	للمؤسسة آليات لنشر وتعزيز القيم الإيجابية: الدينية، الأخلاقية، الوطنية، والإنسانية.
4	تعد المؤسسة تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل الخدمات المجتمعية التي شاركت بها.

5	للمؤسسة آلية لاستطلاع ومعرفة رأي المجتمع في ما تقدمه من خدمات مجتمعية وبيئية للاستفادة منها في تطوير عملياتها
6	للمؤسسة آليات للتعامل مع النفايات ومخلفات المعامل والورش للمحافظة على سلامة البيئة.
7	للمؤسسة آلية للمساهمة في نشر المعرفة وثقافة الاهتمام بالبيئة داخل المجتمع.
8	للمؤسسة آلية تسهم من خلالها مع مؤسسات المجتمع الأخرى في تنفيذ المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
9	للمؤسسة آلية للتواصل مع المنظمات والمؤسسات والاتحادات والروابط العلمية المختلفة بالداخل والخارج من اجل دعم المجتمع.
10	للمؤسسة آلية لنشر المعلومات حول تجاربها وممارساتها الجيدة، والمشاركة الفاعلة مع المؤسسات المناظرة.

المصدر: المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليم والتدريب ليبيا/ المعايير التسعة لجودة التعليم العالي بليبيا.

يتعلق الجدول رقم (1) بموضوع البحث والذي يعبر عن المؤشرات التابعة للمعيار الثامن الذي من خلاله يتم التقييم الذاتي لكل مؤسسة مع اثبات ذلك بالشواهد والأدلة.

أهداف الجامعة:

- تحقيق الأهداف الوطنية والقومية وتطويرها وإنماء الحضارة الإنسانية، وتوسيع آفاق المعرفة.
- إعداد المختصين في مختلف فروع العلم والمعرفة وتأهيلهم وتزويدهم بمستوى عال من المعرفة.
- المشاركة بالبحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تسهم في التقدم العلمي والتقني وخاصة ما يهدف إلى ايجاد حلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي في ليبيا ودول الجوار.

رؤية مستقبلية لجامعة المرقب في البحث العلمي لخدمة المجتمع:

تم اعتماد مكتب خدمة البيئة والمجتمع بالإدارة العامة وفروع له في كافة الكليات لتنمية القدرات وتوجيه الإمكانات المتاحة بها لخدمة قضايا التنمية وقضايا البيئة.

مكتب خدمة المجتمع:

الرؤية: أن تكون خدمة المجتمع والبيئة دور رئيسي وفعال من خلال مشاركة الجامعة بالأنشطة التي تقدمها للمجتمع والبيئة المحيطة وأن تسهم في المشروعات التنموية والتواصل المستمر.

الرسالة: تقديم خدمات متنوعة للمجتمع والبيئة المحيطة بها.

الهدف: تبنت الجامعة استراتيجية البحث العلمي لدفع عجلة التنمية في المجتمع والاعتماد على تفكير المجتمع العلمي ذاته في حل المشاكل الخاصة به لتنمية وخدمة المجتمع فعقدت المؤتمرات العلمية والندوات ذات لعلاقة والطابع الخاص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية على أعلى مستويات الدولة ومراكز البحوث والمراصد العلمية والابتكار ونحوها.

تطوير أساليب البحث العلمي والتعليمي بما في ذلك وضع المؤسسات التعليمية الجامعية وتوفير المعامل والمختبرات اللازمة للبحث العلمي بما يخدم البيئة والمجتمع.

خطة عمل الجامعة:

- التعاون المشترك ومد جسور التواصل وتقديم الحلول الناجعة لحل الكثير من المشكلات التي تواجه المجتمع.
- الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تستهدف تطبيق المعارف والمواصفات القياسية على انتاجها وتجويده.
- الاهتمام بالاختراعات والابتكار وتشجيع البحاث وتحفيزهم على انتاج البحوث وتسويقها وإقامة المعارض الابتكار والاختراع.
- عقد العديد من الدورات التدريبية التي تستهدف بناء وإعداد الكوادر العلمية المتخصصة لتلبي حاجة المجتمع الخارجي.

كما وضعت الجامعة خطتها الاستراتيجية لتطبيق الجودة الشاملة في التعليم من أجل التنمية المستدامة المجتمعية في البيئة الداخلية والخارجية وتحددت رؤية الجامعة في أن تسهم في تكوين مجتمع عالي ومسئول اجتماعياً من خلال الأهداف التالية:

- خبرة الطلاب .
- الشراكة.
- التعليم المستمر.
- الادارة وضمان الجودة.

تولي جامعة المرقب اهتماماً كبيراً بالأبحاث العلمية المرتبطة بالتنمية والمجتمع وبها المراكز البحثية التالية:

- مركز البحوث والاستشارات والتدريب.
- مركز اللغات.
- مركز تقنية المعلومات.
- مركز الزيتونة.

- المركز الروماني.
- مركز ريادة الأعمال والابتكار ويعتبر حاضنة أعمال محلية.
- معامل ومختبرات علمية غذائية وطبية وفنية.

تقدم الجامعة برامج متنوعة يتم من خلالها مشاركة مجتمع الجامعة من الطلاب والعاملين وأعضاء هيئة التدريس في جهود التنمية والمساهمة في التحول تجاه المجتمع ومن بين هذه البرامج:

- برامج البحوث الاقتصادية: الشراكة مع وزارة الاقتصاد.
- برامج بحوث التربة والجولوجيا.
- برامج زراعية وما يتعلق بشجرة الزيتون؛ حيث تعتبر المنطقة غنية بشجرة الزيتون ويها أشجار كثيفة ومساحات شاسعة مغروسة وقابلة للغرس.
- برامج الآثار والسياحة: الشراكة مع مصلحة الآثار والسياحة، وآثار لبدة الكبرى.
- برامج الدراسات العليا بما فيها الدقيقة.
- برامج البحوث الميكانيكية والكهربائية: الشراكة مع الشركة الأهلية للإسمنت، ومجمع الحديد والصلب. يقوم هذا البرنامج في الأقسام العلمية المختلفة داخل كلية الهندسة بالجامعة من تطبيق ممارسات اقسامهم ويتم اعداد زيارات ميدانية لمواقع العمل بالشركات المذكورة حيث يقدم لهم الدعم والمهارات والأدوات التي يحتاجونها لتعزيز مكان عملهم.
- برامج البحوث الاجتماعية: الشراكة مع مركز ذوي الاحتياجات الخاصة. والشؤون الاجتماعية حيث يساعد هذا البرنامج على تطوير استدامة الحرم الجامعي عن طريق زيارات ميدانية وشراكة مع معهد القدرات الخاصة وبين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في مشروعات بحثية مبتكرة حيث يدمج طاقة الطلاب وحماسهم مع الخبرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس والتزام وخبرة العاملين بالمعهد لإيجاد حلول تعاونية لقضايا متعددة.

مما سبق يلاحظ أن الجامعة تحرص على تطبيق برامج من خلال عدة مجالات وهي التعليم والبحث العلمي ومشاركة المجتمع. وخفض الأثر البيئي لعمليات الجامعة فمن خلال التعليم تقدم الجامعة برامج دراسية متنوعة في المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا.

التعليم (Arabpsychology.com) حيث تهدف هذه الوظيفة في الجامعة التعليمية إلى تنمية شخصية الطالب من جميع جوانبها وإعداده لسوق العمل، من خلال التحصيل العلمي والمعرفي وتكوين اتجاهاته وميوله عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها. ومن المؤكد أن عملية التعليم هي الوظيفة الأساسية التي تقوم بها المؤسسة الجامعية للإسهام في تنمية الأفراد تنمية كاملة وشاملة وتقوم الجامعة بأداء رسالتها وأداء وظيفتها في تنمية الموارد البشرية، كما يتجلى دور الجامعة في حماية البيئة من خلال وظيفة التعليم في تركيزها على التربية البيئية أو ما يعرف بالمنحنى البيئي للتعليم الجامعي.

البحث العلمي:

وتهدف هذه الوظيفة إلى توليد المعرفة وتحقيق التقدم التكنولوجي. فالأبحاث هي التي قادت إلى التقدم التكنولوجيا المتطورة والتقدم الذي نشهده في البلدان المتقدمة، وأصبح معروفا أن لمعدل النشاطات في الأبحاث وكثافتها علاقة إيجابية بمعدل التنمية.

كان للأبحاث التي قامت بها الجامعات عبر التأريخ بالغ الأثر في مجالات الصناعة والزراعة ومختلف جوانب الحياة وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من مراكز الأبحاث قد أنشيء بصفة مستقلة عن الجامعات. إلا أن أبحاث الجامعات مازالت إلى حد كبير أكثر أهمية وأكثر دقة من غيرها من الأبحاث. والبحث المقصود هنا هو تلك العملية النظامية للبحث عن المعلومات ذات العلاقة بالموضوع قيد الدراسة، ومن خلال تعريف المشكلة وتحديدها، وصياغة الفرضيات، واقتراح الحلول، وجمع وتنظيم وتقسيم البيانات والخروج باستنتاجات ومضامين، وبالتالي فحص هذه التنظيمات لمعرفة مدى اتساقها مع الفرضيات. وبهذا يكون البحث العلمي وسيلة الإنسان لدراسة الظواهر ذات الاهتمام. إنه محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للوصول إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق الإنسان وحريته.

ومن الأمثلة: مواجهة مشكلة التلوث البيئي، مواجهة مشكلة استنزاف موارد البيئة المتجددة والدائمة.

تنمية المجتمع (خدمة المجتمع):

وتهدف هذه الوظيفة إلى جعل الجامعة وسيلة تغيير فاعلة في المجتمع، حيث تساعد على تكوين النظرة العلمية التي تهيئ الناس لتقبل التغيرات، ومعاينتها، واستمرارها، ضمن فلسفة المجتمع وقيمه وثقافته. كما أنها تساهم في الملائمة بين الأصالة والمعاصرة، وتعد الأفراد لتقبل التغيرات الجديدة، ويجب أن تكون الجامعة بؤرة علمية ثقافية في المجتمع ، من خلال الانفتاح على المجتمع المحلي، وتقوية الروابط معه وتقديم المشورة له، والمساهمة في حل مشاكله، ومساعدته على استغلال موارده الطبيعية، بتوفير

القوى البشرية اللازمة المدربة، إذ لا يمكن للجامعة أن تعزل نفسها عن المشكلات الاجتماعية الراهنة، بل على العكس من ذلك تماماً، فإن عليها أن تنوع من خدماتها التي تقدم لسوق العمل والمجتمع خارج نطاق الحرم الجامعي، فهي بمثابة نماذج بين الإنجازات التي تقدمها إلى جميع القطاعات، وخاصة في مجال الاستشارات والدورات التدريبية ونشر المعارف.

الخدمة المجتمعية:

ويعرف (الشربجي،2011م) المشاركة المجتمعية في مجال التعليم العالي : بأنها الجهد التي تبذله المؤسسات التعليمية والقائمون على إدارتها في التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بها والعملية التعليمية وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتي تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم بغرض تفعيل الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية في المجتمع.

دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تعددت مجالات التنمية في المجتمع التي تقدمها الجامعات وتواجه أكبر المشكلات لتلبية تلك الحاجات، فهناك أنشطة متعددة منها ثقافية وأخرى بحثية وخدمات ميدانية، وتواجه الجامعات التحديات والمصاعب أثناء قيامها بأداء وظائفها، التي تحد من فاعليتها مثل حداثة مفهوم التنمية الاجتماعية وخدمة البيئة، وعدم وضوح مفهوم هذا المصطلح لأعضاء هيئة التدريس، وعدم تنوع الأدوار وتوزيعها على الأقسام العلمية بالكليات المختلفة بما يتماشى وحاجة المجتمع لذلك، كما لا توجد خطة شاملة للكلية لمواجهة المشاكل التنموية والبيئية.

مناهج تخدم المجتمع:

ونعني بذلك أن يحدد القائمون على أمر المناهج الأسس التي ينبغي أن تبنى عليها بحيث تجمع بين خاصيتين لابد من الوفاء بهما لوقاية المجتمع من التفكك والانحلال والتخلخل وهي المحافظة على قيم المجتمع فهذه القيم هي الهيكل الخرساني الذي يحمي بناء المجتمع من أن ينفرط عقده، وتجويد العملية التعليمية بما يتوافق ومعايير الجودة (شوق،2014، ص 175).

هناك جملة من الأهداف لإعداد المنهج الدراسي ومنها ما يلي:

- **المجال المعرفي:** وقد قسم بلوم وصحبه هذا المجال غلى ستة مستويات تبدأ بمعرفة المعلومات وتنتهي بالتقويم مروراً بالفهم والتطبيق والتحليل والتركيب وقد أضاف الباحث مستوى الابتكار.

- **المجال الوجداني:** ويتعلق بالمعتقدات والقيم والعواطف والمشاعر والاتجاهات والتقدير ويبدأ بمستوى الاستقبال وينتهي بمستوى التميز.
- **المجال الحركي:** وهذا المجال خاص باكتساب المهارات الحركية يبدا بمستوى الملاحظة وينتهي بمستوى الابتكار، مروراً بمستوى التقليد والممارسة والتكييف.

تحديد أهداف المنهج الدراسي: (دليل جامعة الجزيرة، 2013)

1- تأهيل خريجين قادرين على القيام بالأدوار المهنية التي تخدم المجتمع.
2- اكتساب الخبرات والاتجاهات التي تمكنهم من السلوك وفق التربية الاسلامية، ومن التزود بالمناسب من العلوم الحديثة والتقانة المعاصرة.
3- اكتساب مهارات القيادة والتفكر العلمي، وحل المشكلات والتعلم الذاتي المستمر.
4- اكتساب المهارات الفكرية والتقنية المناسبة لحسن الأداء في حياتهم اليومية.
5- المحافظة على قيم المجتمع والاسهام في تقدمه والارتقاء بالحياة فيه وحسن استثمار مصادره.
6- الاسهام في خدمة البيئة المحلية وفي حل مشكلاتها.

مرجعيات المنهج الذي يخدم المجتمع من وجهة نظر الإدارة:

1- الخطة الاستراتيجية للدولة.
2- أولويات المجتمع في شتى المجال.
3- متطلبات سوق العمل.
4- معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

ويراعى المنهج في خدمة المجتمع تعليم الانسان والارتقاء بذاته وتحقيق النجاح في حياته، والوصول بشخصيته لكي يصبح شخصية قائدة وناجحة في التعامل مع الآخرين، ذات أهمية مقدرة في الحياة، "بعض الأمريكان الذين ينتحرون يفوق عندهم عدد الذين يموتون بالأمراض على اختلافها والسبب في ذلك عدم الشعور بالأهمية "(كارينجي: ص37).

تجربة جامعة المرقب:

مناهج القطاع الصحي في خدمة المجتمع (كلية طب وجراحة الفم والأسنان):

اتبعت الجامعة استراتيجية دراسة سوق العمل وتلبية متطلبات المجتمع بعد دراسة مستفيضة رأت إنشاء كلية لطب الإسنان وتم اعتمادها بمدينة زليتن وأنشئت لها عيادة تخصصية تخدم المجتمع وتوفر لهم العناية والمتابعة وتتيح للطلاب المتقدمين في الدراسة وطلبة الامتياز العمل بهذه العيادة وانضمت الكلية

إلى الجامعة الأسمرية فأنشأت كلية أخرى سنة 2016م بمدينة الخمس حيث تلبي حاجات الطلاب الواقعين ضمن المنطقة المجاورة وتوفر خدمات للمجتمع من خلال العيادة الخاصة بالكلية والتي ستبدأ خلال هذا العام لإجراء البحوث العلمية والتدريبات العملية للطلاب المتقدمين في الدراسة حيث يعتبر تأهيل الطلاب في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا من اهم دور كلب طب وجراحة الفم والأسنان؛ حيث أن كلية طب الاسنان ترفد المجتمع بأطباء واختصاصيين للعمل في المستشفيات العامة والخاصة، والمراكز البحثية ومؤسسات التعليم العالي، وكليات الأسنان يعمل الخريجون منها في عيادات الأسنان العامة والخاصة وكأساتذة جامعات.

البحث العلمي:

يعمل الباحث بصفته مديراً لمكتب البحوث والاستشارات على تطوير الكلية وإبرام اتفاق مع مركز ريادة الاعمال والابتكار بالجامعة والذي يعد مستشاراً به. والعمل مع المرصد الليبي للابتكار التابع للهيئة الوطنية للبحث العلمي. ومركز الفاروق الخاص للتدريب، وبعض الشركات الأهلية بالمنطقة؛ حيث بدأت الكلية بعقد ندوات علمية ومحاضرات ثقافية تحض على البحث العلمي أهمها:

دور الجامعة في البحث العلمي محلياً:

1- عقد ندوة مع المرصد الليبي للبحث والتكنولوجيا والابتكار التابع للهيئة الوطنية للبحث العلمي حيث شارك كوكبة من البحاث بجامعة صبراتة (كلية اقتصاد صرمان) ومدير مركز ريادة الأعمال بجامعة صبراته ونخبة من الخبراء في عدة مجالات للتعريف بالمرصد الليبي، والتعاون مع الشركة الأهلية للإسمنت محل الدراسة لتعزيز العلاقة وتوطيدها في تقديم الخدمات التعليمية بما في ذلك البحث العلمي المشترك.

2- ندوة علمية مع مركز ريادة الأعمال بالجامعة لتوجيه الطلاب إلى الابتكار بما يخدم المجتمع لمواكبة التطورات الحديثة.

3- توجيه الطلاب وأعضاء هيئة التدريس إلى إجراء البحوث العلمية التي تخص الأمراض الفموية وتسوس الأسنان بما يخدم المجتمع وفق متطلبات ومعايير الجودة الشاملة.

4- يعمل مكتب البحوث والاستشارات إلى توجيه إدارة الكلية للعمل على توجيه طلاب الكلية إلى زيارات ميدانية للمدارس وإلقاء محاضرات توجيهية ومتابعة مشاكل التسوس لذى أطفال التعليم العام.

5- يعمل مكتب البحوث والاستشارات على توجيه العاملين بالكلية تحقيق متطلبات معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي بما يخدم البيئة والمجتمع.

خدمة المجتمع:

قدم مكتب البحوث والاستشارات تفعيل مكتب خدمة البيئة والمجتمع بالكلية وعقد اتفاق مع الشؤن الاجتماعية بالبلدية لتدليل الصعوبات وتوفير الخدمة في طب الأسنان للعوائل الفقيرة، وإجراء الملتقيات والندوات العلمية بما يخدم صحة المجتمع في الطب الفموي. واتبعت الكلية استراتيجية استقطاب أعضاء هيئة تدريس متخصصين من ذوي الكفاءة العالية واعتمادهم كأطباء زوار وتوفير كافة الخدمات لهم والإسكان الفندقي بغية إعداد وتأسيس مناهج تخدم قضايا المجتمع وتركز على القضايا والمشاكل الصحية للأسر ولمجتمع بلدية الخمس وما جاورها. وتدريب الطلاب على كيفية تقديم الخدمات الصحية للمجتمع وطرق حلها، وتحديد الوحدات المستهدفة للرعاية الصحية مثل العيادة الخارجية للكلية والمستشفيات التعليمية والمدارس والمراكز الصحية والمستوصفات.

جدول رقم (2) خدمة المجتمع والبيئة.

ت	المؤشرات	النتيجة				
		0	1	2	3	4
1	للمؤسسة مكتب خاص يتولى تنسيق برامجها لخدمة المجتمع والبيئة					×
2	للمؤسسة آلية للتعرف على مشاكل المجتمع المحلي والبيئة المحيطة					×
3	للمؤسسة أليات لنشر وتعزيز القيم الإيجابية: الدينية، الاخلاقية، الوطنية، والانسانية.					×
4	تعد المؤسسة تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل الخدمات المجتمعية التي شاركت بها					×
5	لمؤسسة آلية واضحة لاستطلاع ومعرفة راي المجتمع في ما تقدمه من خدمات مجتمعية وبيئية، للاستفادة منها في تطوير عملياتها.					×
6	للمؤسسة آليات واضحة للتعامل مع النفايات ومخلفات المعامل والورش، للمحافظة على سلامة البيئة.					×
7	للمؤسسة آلية تسهم من خلالها مع مؤسسات المجتمع الأخرى في تنفيذ المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية.				×	
8	للمؤسسة آلية للمساهمة في نشر المعرفة وثقافة الاهتمام بالبيئة داخل المجتمع			×		
9	للمؤسسة آلية للتواصل مع المنظمات والمؤسسات والاتحادات والروابط العلمية المختلفة من أجل دعم المجتمع.					×

10	للمؤسسة آلية لنشر المعلومات حول تجاربها وممارساتها الجيدة، والمشاركة الفاعلة مع المؤسسات المنظرة.				×		

معايير جودة التعليم العالي التسعة وفق نشرة مركز ضمان وجودة المؤسسات الليبي.

يبين الجدول السابق رقم (2) التقييم الذاتي لمؤشرات معيار خدمة المجتمع والبيئة حيث يرمز لكل مؤشر بدرجة حسب الشواهد والأدلة الموجودة فعليا، وتكون النتيجة بجمع إجمالي النتائج وتقسيمها على إجمالي جميع المؤشرات بطريقة رياضية معروفة لفريق التدقيق وتعطى نتيجة نهائية لجميع المعايير بحيث تطابق نتيجة التدقيق النسبة المطلوبة لنيل الاعتماد.

المبحث الثالث:

الدراسة الميدانية التحليلية:

جامعة المرقب: كانت تسمى جامعة ناصر الأممية مقرها العاصمة الليبية طرابلس، تم نقلها سنة 1992م وتم تغيير أسمها إلى أن استقر على الاسم الحالي ألا وهو: جامعة المرقب.

تتمتع جامعة المرقب بشهرة دولية وقومية، وتلعب دوراً هاماً على الصعيد القومي والدولي في التعليم العالي والبحث ونقل المعرفة وقد استمدت شهرتها العالمية لتكون رائدة في التنمية البيئية خلال العقود الماضية؛ حيث اعتلى خريجوها على المناصب القيادية في الوطن العربي وأفريقيا والعالم بأسره.

مجتمع وعينة الدراسة:

تحليل البيانات:

أولاً التحليل الوصفي:

استهدفت الدراسة البحثية مجتمع البحث المتمثل في مدير مكتب الجودة بالجامعة ورؤساء الأقسام بالكليات والجدول التالي يبين مجتمع البحث وتتكون عينة البحث بعد إعادة توزيع الاستبانة من (20) مفردة شكل مدير المكتب (1) وبلغ عدد رؤساء أقسام الجودة (19) مفردة.

التحليل الإحصائي:

اختبار الفرض العلمي: لا توجد علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الجامعة وتقييم أداء مكتب الجودة؟

أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستمارة لجمع البيانات حول موضع الدراسة حيث كانت استمارة الاستبيان تحتوي على الاتي:

- المعلومات الشخصية والمتمثلة في (الدرجة العلمية واسم الكلية).
- المحور الاول وهو (تطبيق الجامعة لخدمة البيئة والمجتمع) ويتضمن خمسة عبارات.
- المحور الثاني وهو (تقيم مكتب الجودة) ويتضمن خمسة عبارات.

ووضع الباحث إجابات محدودة للعبارات على أساس مقياس ليكرت ثلاثي حيث أخذت عبارة (لا) المستوي من 1 الي اقل من 1.67 اتجاها (ضعيف) وعبارة (احياناً) المستوي من 1.67 الي اقل من 2.34 اتجاها (متوسط) وعبارة (نعم) المستوي من 2.34 الي 3 اتجاها (عالي).

الأساليب الإحصائية المتبعة:

استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، حيث استخدام الباحث الاساليب الاحصائية التالية:

1- النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
2- اختبار كولوم جروف ـ سمير نوف لاختبار هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
3- اختبار معامل ارتباط بيرسون لاختبار هل توجد علاقة بين المتغيرات .

نتائج الدراسة الميدانية: اولاً: التحليل الوصفي.

- **التحليل الوصفي للبيانات الشخصية.**

الجدول رقم (3) يبين الاعداد والنسب المئوية للعوامل الشخصية.

المتغير	الفيئة	الاعداد	النسبة %
الدرجة العلمية	استاذ مشارك	2	15.4
	استاذ ساعد	2	15.4
	محاضر	5	38.4
	محاضر مساعد	2	15.4
	لم يذكر	2	15.4
الكلية	الاقتصاد	4	30.8
	التربية	2	15.4
	الآداب والعلوم	3	23.0
	التربية البدنية	1	7.7
	الهندسة	1	7.7
	لم يذكر	2	15.4

من الجدول رقم (3) يتضح الاتي:

- اغلب افراد عينة الدراسة درجتهم العلمية محاضر بنسبة (38.4%) من أجمالي افراد العينة.
- اغلب افراد عينة الدراسة من كلية الاقتصاد والتجارة بنسبة (30.8%) يليها من كلية الآداب والعلوم بنسبة (23.0%) من أجمالي افراد العينة.

التحليل الوصفي لمحور (تطبيق الجامعة لخدمة البيئة والمجتمع).

الجدول رقم (4) يبين عبارات المحور والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وترتيب عبارات المحور.

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات	اتجاه الاجابة
1	تعمل الجامعة على تقديم خدمة البيئة والمجتمع	2.31	0.85	3	متوسطة
2	تعمل الجامعة على حل مشكلات تتعلق بالمجتمع	2.23	0.73	4	متوسطة
3	تعمل الجامعة على تقديم خدماتها البحثية	2.46	0.66	1	عالية
4	تقدم الجامعة الدعم الكامل لخدمة المجتمع	1.85	0.69	5	متوسطة
5	يتم تبادل الخبرات بين الجامعة والمجتمع	2.31	0.63	2	متوسطة

يتضح من نتائج الجدول اعلاه الاتي:

- جاءت العبارة رقم (3) وهي (تعمل الجامعة على تقديم خدماتها البحثية) بالمرتبة الاولي بمتوسط (2.46) وكانت الاجابات باتجاه (عالية).
- جاءت العبارة رقم (5) وهي (يتم تبادل الخبرات بين الجامعة والمجتمع) بالمرتبة الثانية بمتوسط (2.31) وكانت الاجابات باتجاه (متوسطة).
- جاءت العبارة رقم (1) وهي (تعمل الجامعة على تقديم خدمة البيئة والمجتمع) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (2.31) وكانت الاجابات باتجاه (متوسطة).

التحليل الوصفي لمحور(تقيم مكتب الجودة).

الجدول رقم (5) يبين عبارات المحور والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وترتيب عبارات المحور.

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات	اتجاه الاجابة
1	تعمل الجامعة على تحقيق متطلبات الجودة	2.69	0.48	1	عالية

2	تعمل الجامعة على تقييم الخدمة المقدمة للمجتمع وفق معايير الجودة	1.92	0.76	2	متوسطة
3	لدى الجامعة مكاتب لخدمة المجتمع والبيئة؟	1.46	0.78	5	ضعيفة
4	تعمل اقسام الجودة بالكليات على متابع وتحقيق خدمة المجتمع والبيئة	1.85	0.80	4	متوسطة
5	تحقق الجامعة مطلب معيار خدمة المجتمع والبيئة؟	1.85	0.69	3	متوسطة

يتضح من نتائج الجدول اعلاه الاتي:

- جاءت العبارة رقم (1) وهي (تعمل الجامعة على تحقيق متطلبات الجودة) بالمرتبة الاولي بمتوسط (2.69) وكانت الاجابات باتجاه (عالية).
- جاءت العبارة رقم (2) وهي (تعمل الجامعة على تقييم الخدمة المقدمة للمجتمع وفق معايير الجودة) بالمرتبة الثانية بمتوسط (1.92) وكانت الاجابات باتجاه (متوسطة).
- جاءت العبارة رقم (5) وهي (تحقق الجامعة مطلب معيار خدمة المجتمع والبيئة؟) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (1.85) وكانت الاجابات باتجاه (متوسطة).

ثانياً: اختبار الفرض:

1- اختبار البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

يعتبر اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولوم جروف ـ سمير نوف) من الاختبارات الهامة والضرورية لمعرفة ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، عندما تكون بيانات العينة اقل من 30 ولاختبار ذلك تمت صياغة الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (7) يبين نتائج اختبار كولوم جروف–سمر نوف.

اسم المتغير	مستوي المعنوية المشاهد P value
تطبيق الجامعة لخدمة البيئة والمجتمع	**0.646**
تقيم مكتب الجودة	**0.550**

من نتائج الجدول اعلاه يتبين ان قيم مستوى المعنوية المشاهد اكبر من (0.05) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

2- اختبار البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية العدم وذلك باستخدام اختبار بيرسون للارتباط حيث كانت صياغة الفرضية الإحصائية هي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تطبيق الجامعة لخدمة البيئة والمجتمع وتقيم مكتب الجودة.

والجدول رقم (8) يبين نتائج اختبار بيرسون للارتباط.

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الارتباط	مستوي المعنوية المشاهدp value
تطبيق الجامعة لخدمة البيئة والمجتمع	2.231	0.565	0.679	0.011
تقيم مكتب الجودة	1.954	0.456		

من نتائج الجدول اعلاه يتبين ان قيمة مستوى المعنوية المشاهد تساوي (0.011) وهي اصغر من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية أي توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تطبيق الجامعة لخدمة البيئة والمجتمع وتقيم مكتب الجودة.

النتائج:

الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق وظيفة وأداء مكتب الجودة، وتبين وجود علاقة بين مكتب الجودة وسياسة الجامعة والتعرف على أهم وظائف الجامعة الأساسية واهتمامها بالبيئة المحيطة وتنمية الموارد المجتمعية.

التوصيات:

- يوصي الباحث جهات ذات الاختصاص توفير الامكانات المادية لتسهيل اجراءات تقديم خدمات تخدم المجتمع بشكل أفضل.
- تشكيل فريق خاص للقيام بعملية مسح شامل لما يطلبه سوق العمل .
- العمل على تدريب فريق العمل في مجال خدمة البيئة والمجتمع وفق المؤهل والخبرة وتجويد مناهج الجامعة بما يوافق متطلبات العصر.

المراجع:

- الكتب:

- الصيرفي (2010م) إدارة التغيير ، الاسكندرية، دار الفكر العربي.
- بلكبير، أبومدين (2009م) إدارة التغيير والأداء المتميز في المنظمات العربية، دبي دار العالم العربي للنشر والتوزيع.
- شوق، أحمد(2001م): الاتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدراسية، دار الفكر العربي.
- فتحي، وزويدان (2004م) الجودة الشاملة في التعليم العالي.

- البحوث والندوات:

- جيهان ، وسار نوال (2019) دور مراكز البحث العلمي في تطوير قطاع التعليم العالي في الوطن العربي بين متطلبات الجودة وتحديات تنمية المجتمع، المؤتمر العربي التاسع لجودة التعليم العالي ، بيروت لبنان.
- أمنية آخرون (2019م) تصور مقترح لتطوير دور المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بالمنية في المشاركة وتنمية المجتمع في سعيه للإعتماد: بالمقارنة مع مؤسسات تعليم هندسي حكومية معتمدة، المؤتمر العربي التاسع لجودة التعليم العالي ، بيروت لبنان.
- مرعي(الفترة من: 15-2014/11/17): التخطيط الاستراتيجي لجودة منظومة التعليم العالي في ليبيا: المؤتمر العلمي الدولي الاول سياسات تخطيط التعليم العالي في ليبيا .
- عربي،عمر(2014): دور المنهج في خدمة المجتمع، المؤتمر العالي الثاني لتطوير المناهج، جامعة أم درمان، السودان.
- الشربجي، عبد الحكيم(2011م) المشاركة المجتمعية في إدارة مؤسسات التعليم العالي العربية ، المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أبوظبي .
- ديل كارنجي(2012م): فن التعامل مع الناس، دار النهار للنشر ، الجيزة، مصر، ص13 تر ابراهيم جلال.
- دليل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليم والتدريب ليبيا المعايير التسعة لجودة التعليم العالي
- دليل جامعة الجزيرة (2013)، مطبعة جامعة الجزيرة، طبعة.
- دليل جامعة المرقب.
- دليل جامعة الزاوية (السابع من أبريل سابقاً 2005م).

العلاقة بين تغير السياسات المحاسبية وجودة القوائم المالية من وجهة نظر الاكاديميين والماليين والمراجعين

د. أشرف سالم عبدالكافي
جامعة سرت - ليبيا
a.abdulkafie@su.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التغير في السياسات المحاسبية وملائمة وموثوقية القوائم المالية من وجهة نظر الاكاديميين والماليين والمراجعين في مدينة سرت الليبية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي تمثلت في الاكاديميين والماليين والمراجعين. وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي ودرجة الاهمية، واختبار ألفاكرونباخ لاختبار درجة مصداقية البيانات. ومعامل ارتباط بيرسون، وأن أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها: وجود علاقة ارتباط قوية بين تغير السياسات المحاسبية وملاءمة القوام المالية وكذلك وجود علاقة ارتباط متوسطة بين تغير السياسات المحاسبية وموثوقية القوام المالية تأثير ذي دلاله معنوية للبرمجيات المستخدمة والخدمات المصرفية عبر الانترنت في المصارف التجارية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: السياسات – المحاسبية – جودة– القوائم – المالية.

Abstract:

The study aimed to study the relationship between the change in accounting policies and the appropriateness and reliability of the financial statements from the point of view of academics, financiers and auditors in the Libyan city of Sirte. A number of statistical methods were used, the most important of which are the arithmetic means, standard deviations, relative weight, the degree of importance, and the Alpha Cronbach test to test the degree of reliability of the data. And the Pearson correlation coefficient, and the most important findings of the study: the presence of a strong correlation between the change of accounting policies and the appropriateness of financial strength, as well as the existence of a medium correlation between the change of accounting policies and the reliability of financial strength, a significant effect of the software used and online banking services in commercial banks on The effectiveness of the internal control system.

Keywords: policies - accounting - quality - financial statement.

المقدمة:

تعد السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية من أكثر المواضيع إثارة للجدل وذلك باعتبار أن البيانات المالية تعبر عن المركز المالي للشركة وأن ما تحتويه هذه البيانات يؤثر على قرار أصحاب المصلحة في علاقتهم مع الشركة، فعلى سبيل المثال فهي تمكن الدائنين من تقييم الجدارة الائتمانية للشركة كما أنها تشير إلى المسار الذي تسلكه الشركة لذلك تعد المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقية شرطا أساسيا لعملية اتخاذ القرار المناسب لأنها تصور المركز المالي الفعلي للشركة وبناء على ذلك يجب أن تكون الأرقام واقعية حتى تكون التقارير المالية ذات صلة موثوقة ومفهومة وفي الوقت نفسه يجب أن تكون السياسات المحاسبية المتبعة والتغييرات في التقديرات المحاسبية والافصاحات التي تقدمها الإدارة على درجة عالية من المصداقية وأن تتم بناء على المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 ولا يتم تغييرها إلا في حالة التعديلات التي تتم على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أنه يتم محاسبة جميع التغييرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء الفترات السابقة بأثر رجعي وهذا يعني أنه يعاد بيان المعلومات المقارنة في البيانات المالية لتعكس المعاملات والأحداث وفقا للسياسة المحاسبية الجديدة كما لو أنه تتم تطبيقها دائما وأن يتم تصحيح أخطاء الفترات السابقة في الفترة التي حصلت فيها، إن تطبيق بأثر رجعي للسياسات المحاسبية وإعادة البيان بأثر رجعي للأخطاء الفترات السابقة يعزز من ملائمة وموثوقية البيانات المالية للشركة عن طريق جعلها قابلة للمقارنة مع بيانات مالية لشركات أخرى مع مرور الوقت .(Wali,Anyanwu,2021)

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ماهية العلاقة بين التغيير في السياسات المحاسبية وجودة القوائم المالية المعروضة، حيث أنه عند تغيير السياسات المتبعة في اعداد القوائم المالية يترتب عليه تَغير في مخرجات هذه القوائم، الأمر الذي قد يؤثر سلباً أو إيجاباً على قرارات الإدارة والمستثمرين.

بناءً عليه، نسعى من خلال هذه الدراسة ومن خلال المشكلة موضوع الدراسة في الإجابة عن السؤالين الآتيين:

- ما هي العلاقة بين تغير السياسات المحاسبية و ملائمة القوائم المالية؟

- ما هي العلاقة بين تغير السياسات المحاسبية و موثوقية القوائم المالية؟

أهداف الدراسة:

من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة، وبصفة عامة تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التغير في السياسات المحاسبية وملائمة وموثوقية القوائم المالية وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يجب تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

– معرفة العلاقة بين التغير في السياسات المحاسبية و ملائمة القوائم المالية.

– معرفة العلاقة بين التغير في السياسات المحاسبية عل موثوقية القوائم المالية.

– نسعى من خلال هذه الدراسة الى الاجابة على أسئلتها واثبات صحة الفرضيات لهذه الدراسة.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يتم صياغة الفرضيات الآتية:

– توجد علاقة دلاله احصائية ما بين التغير في السياسات المحاسبية و ملائمة القوائم المالية.

– توجد علاقة دلاله احصائية ما بين لتغير في السياسات المحاسبية و موثوقية القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن السياسات المحاسبية التي تطبقها المنشآت والشركات في بياناتها المالية أصبح الشغل الشاغل لمستخدمي هذه البيانات من مراجعين ومحللين ماليين، بهدف الوصول إلى معلومات مالية تعبر بصدق وشفافية عن نتائج الأعمال والمركز المالي الحقيقي لهذه المنشآت والشركات، ولأن السياسات المحاسبية تؤثر على القوائم المالية؛ الأمر الذي يدفعنا إلى معرفة وتحديد العلاقة بين تغيير السياسات المحاسبية والقوائم المالية.

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين:

الأهمية العلمية: تتناول الدراسة موضوعاً من الموضوعات الحديثة نسبياً والتي لم تحظى بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين في البيئة الليبية

الأهمية العملية: تصميم استبيان للتعرف على العلاقة بين التغيير في السياسات المحاسبية و ملائمة وموثوقية القوائم المالية.

والتعرف على أفضل السياسات المحاسبية التي بإمكان المنشأة تطبيقها بما يناسب ظروفها ويساعدها في اختيار أفضل البدائل المحاسبية بما يحقق الوصول إلى قوائم مالية ملائمة وتتصف بياناتها بالموثوقية والعدل، حيث أن موثوقية القوائم المالية ضرورية للحكم عل كفاءة إدارة المنشأة.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، ولتحليل متغيرات الدراسة تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفروض. بالإضافة الى الاطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالدراسة .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الأكاديميين من حاملي شهادة المحاسبة من ماليين ومراجعين في بلدية سرت.

الحدود الزمـنية: تتحـدد فترة الدراسـة فـي العـام 2022.

متغيرات الدراسة: تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل: السياسات المحاسبية

المتغير التابع: ملائمة القوائم المالية، موثوقية القوائم المالية

الدراسات السابقة:

هناك مجموعه من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وتم عرضها لتعرف على ما توصلت اليه هذه الدراسات من ناحيه، وبيان ما يمكن ان تضيفه الدراسة الحالية من ناحيه اخري، ويمكن طرحها علي النحو التالي:

تناولت دراسة **(البرهان، 2016)** أثر السياسات المحاسبية على التقارير المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن ثبات السياسات المحاسبية لا ينعكس بصورة واضحة على التقارير المالية لذلك قد تحدث ظروف تجعل المنشأة تعدل عن السياسات المطبقة إلى سياسات أخرى تتلاءم مع الظروف المحيطة وهذا العدول يترتب عليه أثار على التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن السياسات المحاسبية تؤثر على التقارير المالية إيجاباً، كما أن السياسات المحاسبية تؤثر على مستخدمي القوائم المالية، والإفصاح عن السياسات المحاسبية يؤثر على القرارات الاستثمارية. كما هدفت **دراسة (الموالدي، 2018)** إلى بيان أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية، وذلك من خلال تحديد أثر المستحقات الكلية في كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومن ثم دراسة أثر كل من مصاريف الاستهلاك والإطفاء ومصروف مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية ومصروف المخصصات المتنوعة لهذه المصاريف على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل على حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي قوي بين متغير المستحقات الكلية وبين متغير معدل العائد على الأصول، كما توصلت إلى وجود ارتباط طردي قوي بين متغير المستحقات الكلية وبين معدل العائد على حقوق الملكية. وكان من أهداف دراسة **(رباعة، 2019)** إبراز أثر مرونة السياسات المحاسبية على المعلومات المالية في البيئة الجزائرية، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الطالبة بدراسة حالة في ثلاث مؤسسات اقتصادية جزائرية، حيث تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في تحليل المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع عينة من المستجوبين في دائرة المالية والمحاسبة ومسؤولي المخازن، والتي بلغ عددها 15 مقابلة تم تقسيمها على هذه المؤسسات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن الثبات في السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة راجع لأسباب قانونية، معظم السياسات المحاسبية المتاحة للتطبيق في المؤسسات

الاقتصادية محل الدراسة تتضمن أكثر من بديل قابل للتطبيق. أما دراسة **(السماني،2021)** هدفت إلى التعرف على مدى إدراك البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية على أهمية توفير معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية في تقاريرها المالية المنشورة، والتعرف على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية ممثلة في: الملاءمة، والتعبير الصادق. ومن ثم دراسة وتقييم أثرها على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك البنوك، والتعرف على الخصائص النوعية المكملة للمعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية ممثلة في: القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقتية و توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية تدرك أهمية توفير معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية في تقاريرها المالية المنشورة، وأن الخصائص النوعية الأساسية والمكملة للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية. أما دراسة **(الطاهر وأخرون، 2021)** هدفت إلى إبراز مدى تأثير تغيير السياسات المحاسبية على القوائم المالية ومستخدميها وخصائصها النوعية من خلال تسليط الضوء على أهم أشكال تغيير السياسات المحاسبية في مختلف القوائم المالية والدوافع التي تسعى الإدارة لتحقيقها من خلال هذا التغيير، وقد توصلت الدراسة بأن لتغيير السياسات المحاسبية تأثير كبير على مختلف القوائم المالية وكذلك توصلت أيضاً بأن تغيير السياسات المحاسبية يؤثر سلباً على مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية. وكان هدف دراسة **Wali,Anyanwu (2021)** تقيِّم تأثير اختيار الإدارة للسياسة المحاسبية والتقريب المحاسبي في البيانات المالية على جودة التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا .ارتكزت الدراسة على نظرية أصحاب المصلحة .كما اعتمدت الدراسة نهج تصميم المسح .تم جمع البيانات بشكل أساسي من خلال الاستبيان وتم تحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي وتقنيات الانحدار .كشفت النتائج أن التقديرات الخاطئة قد تؤثر على جودة التقارير المالية، إلى جانب عوامل أخرى .أوصي بأن تلتزم إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأحكام المعايير المحاسبية عند تصميم سياساتها المحاسبية وفي أحكامها وتقديراتها من أجل تقليل الأخطاء المادية وتحسين التقارير المالية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة والتي أجريت في مناطق مختلفة من العالم (سوريا، الجزائر، المملكة العربية السعودية، فلسطين، نيجيريا)، التي تطرقت الى كافة المواضيع ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد اختلف الدراسات السابقة من حيث استخدام اسلوب ومنهج الدراسة فمنها من اعتمد على اسلوب الدراسة الميدانية بالاعتماد على تصميم الاستبانة، ومنها من استخدم الدراسة التطبيقية بالاعتماد

على بيانات حقيقية، وكذلك دراسة الحالة، وتعددت واختلفت متغيرات كل دراسة فقد تناولت بعض الدراسات أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف، وتناول البعض الاخر أثر مرونة السياسات المحاسبية على المعلومات المالية، وأهمية توفير معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية في تقاريرها المالية المنشورة. وقد اتفقت الدراسات على أن تغيير السياسات المحاسبية له علاقة وطيدة مع جودة المعلومات المحاسبية للقوام المالية لما لهذه المعلومات من تأثير على اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الاقتصادية. **أما ما يميز** هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنه قد تم إجراء الدراسة في بيئة مختلفة وهي تعتبر من الدراسات النادرة في بيئة الاعمال الليبية، وقد تم دراسة العلاقة بين تغيير السياسات المحاسبية وملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية للقوام المالية من وجهة نظر الاكاديميين والماليين

الاطار النظري للدراسة:

السياسات المحاسبية:

مقدمة:

تعتبر السياسات المحاسبية أساسية لاكتساب فهم مناسب للمعلومات التي تحتويها البيانات المالية المعدة من قبل إدارة الشركة، وينبغي على الشركة توضيح السياسات المحاسبية الهامة التي استخدمتها في اعداد قوائمها المالية ولأن المعالجات البديلة ممكنة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فمن المهم أن تفصح الشركة عن السياسة المحاسبية التي تتبعها، فعلى سبيل المثال لدى الشركة بموجب **المعيار المحاسبي الدولي رقم 2** حق الاختيار بين طريقة المتوسط المرجح أو طريقة الوارد أولا صادر أولا في تقييم مخزونها ومالم تفصح الشركة عن الطريقة التي تتبعها في اعداد البيانات المالية فلن يتمكن مستخدمو هذه البيانات من استعمالها بطريقة صحيحة لإجراء مقارنات نسبية مع شركات أخرى.(ميرزا وآخرون،2008)

مفهوم السياسات المحاسبية:

عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية على انها المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تطبقها المنشأة عند إعداد البيانات المالية وتقديمها. (FASB,2015)

وقد عرفها (دحمان، 2015)، بأنها المبادئ والأسس والأعراف والقواعد المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية. حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية ان يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المؤسسة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

وكذلك عرفها (قنطقجي، 2012)، بأنها مجموعة من القرارات المتعلقة بتنفيذ أمر ما والسياسة المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقوانين والممارسات المحددة التي تطبقها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن السياسات المحاسبية بأنها مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد والممارسات المحاسبية المختارة والمتبعة بواسطة منشآت الأعمال عند إعداد وتقديم البيانات المالية، وعلى الإدارة اختيار تلك السياسات المحاسبية التي تعتقد أنها مناسبة لظروف أعمال المؤسسة وتلاءم تماماً أغراض العرض العادل للنتائج والمركز المالي.

والجدير بالذكر أنه من المهم للمنشأة أن تقوم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها عند اعداد القوائم المالية، لأن الإفصاح عن السياسات المتبعة تحافظ على اتساق البيانات المالية أثناء تقديمها، ويساعد هذا الاتساق المستثمرين على الاطلاع على البيانات المالية وتحليلها بالشكل الصحيح ومقارنتها مع منشآت أخرى متشابهة ومختلفة من حيث الصناعات أو الخدمات. (الطاهر، 2021)

أهمية السياسات المحاسبية:

"تكمن أهمية السياسات المحاسبية في الاتي:

- تساعد السياسات المحاسبية على توضيح العلاقة ومدلولات الأرقام الواردة بالقوائم المالية للمنشأة.
- تساعد في اختيار أفضل البدائل المحاسبية الملائمة للظروف والعوامل المحيطة سواء على مستوى المنشأة أو المجتمع مما يؤدي إلى التوصل لقوائم مالية ذات بيانات صادقة وملائمة تخدم مستخدمي هذه القوائم دون تضليل ودون تحيز وأيضاً عدم تفضيل مصالح فئة على فئة أخرى.(بن قة ؛ ميموني2019، ص4)
- تحديد السياسة المحاسبية للمنشأة يعد أمر مهم حيث إن مقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية ضروري للحكم على مدى كفاءة المنشأة.
- إن القابلية للمقارنة من أهم المقومات الواجب المحافظة عليها عند تحديد السياسات المحاسبية وتطبيقها.
- مرونة السياسة المحاسبية تؤدي إلى استيعاب الاختلافات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأيضاً انعدام أو انكماش هذه الاختلافات على مستوى القطاع الاقتصادي الواحد، وهذا يضمن إمكانية إجراء المقارنات بين نتائج الأنشطة الاقتصادية للمنشآت بناءً على ما يرد بقوائمها المالية.(رباعة، 2019، ص4)

الاتساق والتغيير في السياسات المحاسبية (الجندي،2022)

يجب على المنشأة أن تختار وتطبق سياستها المحاسبية بشكل ثابت على العمليات والأحداث والظروف الأخرى المتشابهة، ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بشكل محدد بتصنيف بنود من بنود القوائم المالية يكون تطبيق سياسات مختلفة مناسب لها، وإذا كان أحد المعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب أو يسمح بهذا التصنيف فإنه يجب اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة بثبات لكل فئة. فعلى سبيل المثال هناك عدة طرق لإهلاك الأصول غير المتداولة (الثابتة) وبما أن تلك الأصول قد تختلف في طبيعة الاستخدام فإنه يمكن تطبيق طريقة القسط الثابت على فئة المباني والعقارات وتطبيق طريقة وحدات النشاط على الآلات (إذا كانت تستخدم بشكل متفاوت من فترة لأخرى مثلاً) وإهلاكها وفق ساعات استخدامها. والتغيرات في السياسة المحاسبية تعني تحول المنشأة من طريقة محاسبية مقبولة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى طريقة أخرى مقبولة. وعلى سبيل المثال، فإن التحول من طريقة القسط الثابت المستخدمة في إهلاك الأصول إلى طريقة القسط المتناقص يعتبر تغير في سياسة محاسبية.

متطلبات الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية (يوسف،2009)

عندما يترتب على التطبيق الأولي لأي معيار أو تفسير تأثير على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة و يكون من المتعذر تحديد قيمة التسوية أو أن يكون لهذا التطبيق تأثير على الفترات المستقبلية، عندئذ تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي:

- أسم المعيار أو التفسير.
- أن التغيير في السياسة المحاسبية يتم طبقاً للأحكام الانتقالية للمعيار إن أمكن ذلك.
- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية ويتم طبقاً للأحكام الأحكام الانتقالية إن أمكن ذلك.
- الأحكام الانتقالية التي قد يكون لها تأثير على الفترات المستقبلية إن أمكن ذلك .
- قيمة التعديل بالنسبة للفترة الحالية واي فترة سابقة تم عرضها في حدود ما يمكن
- في حالة سريان معيار المحاسبة الدولي رقم (22) الخاص "بنصيب السهم في الأرباح" على المنشأة الإفصاح عن قيمة التسويات بالنسبة لنصيب السهم الأساسي في الأرباح و نصيب السهم المخفض للأرباح .
- قيمة التسوية المرتبطة بالفترات قبل تلك الفترات التي يتم عرضها إن أمكن ذلك
- إذا تعذر التطبيق بأثر رجعي يتم الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود هذا الظرف أو الحالة مع بيان آلية وتوقيت تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية .ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة إلى تكرار هذه الإفصاحات.

ملائمة وموثوقية القوائم المالية:

مفهوم القوائم المالية:

القوائم المالية ويُطلق عليها البيان المالي (Financial statement): هي مجموعة من البيانات المالية التي يتم عرضها ضمن قوائم مخصصة للشركة. تحتوي هذه القوائم على بيانات العمليات المالية المتعلقة بالشركة، مثل: الميزانية العمومية، دخل وأرباح الشركة، التدفقات النقدية وانواع المصروفات وكافة المعلومات المتعلقة بحركة الأموال. (شعت، موسى-2017)

وقد عرفها (الشديفات،2010) بأنها عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية والدائنية وهناك قوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات والمصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة.

وكذلك عرف القوائم المالية (حماد، 2006) بأنها وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الاطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.

ويمكن تعريفها والقول انها سجلات مالية رسمية تعبر عن أنشطة الشركة ومركزها المالي، وهي المخرج النهائي لنظام المحاسبي وهي الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية لمساعدتهم في تقييم أداء المنشأة."(السيدة، 2020)

خاصية الملائمة:

تعد القوائم المالية مهمة للمنشأة والمستخدمين لها سواء من داخل المنشأة او خارجها وحتى تتمتع القوائم المالية بالجودة العالية يجب ان تتوفر فيها عدة خصائص تتعلق بمتخذي القرارات، أي مستخدمي القوائم المالية، ومن بين هذه الخصاص، خاصية ملائمة المعلومات، وخاصية موثوقية المعلومات، حيث أن تفاعل الخاصيتين الملائمة والموثوقية، ينتج عنها أن المعلومات المحاسبية يجب ان تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلب ذلك من الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية من فترة محاسبية الي أخرى.(لطفي، 2008)

كما عرف الإطار الفكري المشترك لعام 2010 خاصية الملاءمة بأنها: القدرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين، ويتحقق ذلك بأن تحمل المعلومات هذه الخاصية، وأن تعكس قيمة تنبؤية وتغذية عكسية (جميل، 2022)

وكذلك يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من القوائم المالية والأغراض التي تعد من أجلها القوائم المالية ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب ان تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار او أكثر من القرارات التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية.(فؤاد، 2105)

وجاء مفهوم الملاءمة في آخر إصدار للإطار الفكري لـ (IASB) في عام 2018 على أنها الخاصية القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستفيدون، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة، على إحداث فرق في القرار حتى ولو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها، كما أن المعلومة الملائمة هي تلك التي تساعد مستخدميها في تأييد أو تصحيح توقعاتهم المستقبلية عبر إعداد تنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية، وكذلك القدرة على تقديم تغذية عكسية (FASB, 2018, 12)

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن مفهوم الملائمة يتمحور حول تأثير المعلومات الملائمة على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية ، من خلال مساعدتهم على رسم توقعات حول نتائج الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلة أو تأكيد التوقعات السابقة.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توافر الخصائص النوعية الاتية:

- **القيمة التنبؤية للمعلومات:** تتمثل القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في مقدرة المعلومات على مساعدة متخذي القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بنشاط المستقبلي.
- **التوقيت الملائم للمعلومات:** يقصد به تقديم المعلومات في وقتها بمعنى انه يجب اتاحة المعلومات المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون اليها، وذلك لان هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تتوفر عند الحاجة الي استخدامها.
- **أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات،** أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هذه التوقعات. (السماني،2021)

خاصية الموثوقية:

تمثل المعلومات التي تقدمها القوائم المالية نتائج النظام المحاسبي والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة، إذا يتم الاعتماد على المعلومات المعدة وفق أساس الاستحقاق باعتبارها المصدر الرئيسي الذي يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات فعالة.

حيث عرف مجلس المعايير المالي (FASB) خاصية الموثوقية في بيانه رقم 2 من عام 1980 على أنها "هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة،

وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله". ومن التعريف يتضح بأنه لم تحدد درجة الخطأ أو التحيز، ولكن المعلومة تكتسب موثوقيتها من درجة الصدق في العرض لها وخلوها من الخطأ ومحايدة المعلومات. (Schroeder, Clark, and Cathey،2019).

ولخاصية الموثوقية خصائص تتسم بها وهي:

- الصدق والقابلية للتحقق: يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل، وتعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود اتفاق بين الأرقام والاوصاف المحاسبية من ناحية والاحداث التي تنتجها هذه الأرقام في القوائم المالية من ناحية أخرى.(حلوة، 2013)، كما تحصل على درجة عالية من الاتفاق من قبل عدد من الأشخاص القائمين على قياس مجموعة من القوائم المالية ويخرجون بذات النتيجة أو نتيجة مشابهة ، وفي حال قام طرف خارجي بقياسها ولم يصل الى ذات النتيجة هنا تصبح بيانات غير قابلة للتحقق لذلك من المهم بمكان آلية القياس المتبعة وطريقة القياس، وحيادية المعلومة.(Kieso Donald. E, Weygand, and Kimmel, 2008)
- **الجوهر قبل الشكل:** إن جوهر العمليات المالية والاحداث الأخرى ليس دائما متطابق مع تلك التي تظهر في شكل قانوني. فعلى سبيل المثال يمكن ان تتخلص المنشأة من أصل ما الي طرف اخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل لملكية الأصل الي الطرف الاخر إلا ان هناك اتفاقيات تضمن استمرارية تمتع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل. وفي مثل هذه الظروف فإن اعتبار العملية عملية بيع لا تمثل بصدق العملية التي تمت.(سميا، 2013)
- **الحيطة والحذر:** من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الاحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند اعداد القوائم المالية ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. ولا تعنى ممارسة الحيطة والحذر خلق احتياطيات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها أو تقليل معتمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات حيث عندها لا تكون القوائم محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية الموثوقية.(الشورة، 2020)

العلاقة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية:

مما سبق نستطيع أن نقول أن كلا من "الملائمة والموثوقية "يعد توافرها بالمعلومات المحاسبية أمرا مهم جدا حيث أن توفر قدر كافي من الملائمة مع التمثيل الصادق بعرض المعلومة وخلوها من التحيز والحياد يضيف للمعلومة قيمة تؤهلها بأن تكون الأداة التي سترشد متخذ القرار بالقيام بمهامه على أكمل وجه. ولكن من خلال الواقع العملي، فأنه يلاحظ أن العلاقة بين الملامة والموثوقية قد تكون في أغلب الأحيان علاقة عكسية، حيث لكي نصل الى قدر كبير من الملائمة، يجب أن نضحي بقدر من الموثوقية، للوصول الى الغاية المنشودة". (حلوة، 2013)

الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة البحث من مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين، والمهنيين والأكاديميين والمدراء والمراقبين الماليين بالمؤسسات الاقتصادية ببلدية سرت. حيث قام الباحثان بتوزيع (60) استبانة على المستهدفين، وكان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 56 استبانة أي بنسبة استجابة 93%.

اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):

باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم تطبيق معامل الثبات لقياس معامل الاتساق الداخلي لقياس العينة عن طريق معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، وقد أظهرت المعادلة قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد القياس المستخدم في هذه الدراسة هو (85.7 %) وهذا يعني أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا إحصائياً، وهذا يعني توفر الثبات الداخلي في وسيلة القياس كما هو مبين في ادناه.

جدول رقم (1) نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان.

البيان	عدد العبارات	الثبات
قيمة معامل ألفا كرونباخ	30	85.7

أساليب المعالجة الاحصائية:

استخدم الباحث نظام (SPSS.V20) لاستخراج النتائج الإحصائية لتحليل البيانات وهي :

- معامل الثبات (الفا كرو نباخ): لتحديد صدق وثبات المقياس.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية والوزن النسبي
- قياس الفرضيات باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

تحليل البيانات عن المشاركين:

جدول رقم (2) يوضح وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدارسة.

المتغير	بدائل الاجابة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	1	%1.8
	دبلوم عالي	3	%5.4
	بكالوريوس	40	%71.4
	ماجستير	11	%19.6
	دكتوراه	1	%1.8
	المجموع	**56**	**%100**
التخصص العلمي	محاسبة	39	%69.6
	إدارة أعمال	5	%8.9
	اقتصاد	3	%5.4
	تمويل ومصارف	9	%16.1
	المجموع	**56**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	%33.9
	من 5 – 10 سنوات	13	%23.2
	أكثر من 10 سنوات	24	%42.9
	المجموع	**56**	**%100**
المركز الوظيفي	مدير مالي	4	%7.1
	نائب مدير مالي	8	%14.3
	مراقب مالي	4	%7.1
	مراجع داخلي	2	%3.6
	مراجع خارجي	5	%8.9
	محاسب	33	%58.9
	المجموع	**56**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث من واقع بيانات برنامج SPSS

- يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة البكالوريوس بنسبة 71.4% ، ثم فئة ماجستير بنسبة 19.6%، ثم يليه فئة دبلوم عالي بنسبة 5.4%، وفئة دبلوم متوسط بنسبة 1.8%، وفئة الدكتوراه بنسبة 1.8%،

وتشير هذه المعلومات أن معظم أفراد العينة من الفئة الجامعية المؤهلة، مما يعطي البحث قوة ومصداقية أكثر.

- يبين الجدول أن تخصص المحاسبة أعلى نسبة من مجموع أفراد عينة الدراسة حيث بلغت 69.6%، يليه تخصص التمويل والمصارف بنسبة 16.1%، ثم تخصص إدارة الأعمال بنسبة 8.9%، واخيراً تخصص اقتصاد بنسبة 5.4%
- يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 42.9%، تليه فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 33.9%، وكانت الفئة من 5 – 10 سنوات هي أقل نسبة حيث شكلت 23.2% من عينة الدراسة.
- يبين الجدول أن أعلى نسبة من مجموع أفراد العينة هم فئة المحاسب حيث بلغت نسبتهم 58.9%، ثم نائب مدير مالي بنسبة 14.3%، مراجع الداخلي بنسبة 8.9%، ثم يليه مدير المالي والمراقب المالي بنسبة متساوية بلغت 7.1%، وأخيراً مراجع خارجي بنسبة 3.6%.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولا: تحليل مستوى متغيرات السياسات المحاسبية، وملائمة وموثوقية القوائم المالية:

للتعرف على مستوي متغيرات السياسات المحاسبية، وملائمة وموثوقية القوائم المالية، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، ليكون مؤشراً على ذلك، وتم تحديد خمسة مستويات لدرجة الممارسة المبينة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) مستويات درجة الممارسة للسياسات المحاسبية وملائمة وموثوقية القوائم المالية.

درجة الممارسة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
المستويات	1أقل من 1.80	1.80 أقل من 2.60	2.60 أقل من 3.40	3.40 أقل من 4.20	4.20 أقل من 5

ثانياً: التحليل الوصفي لمتغيرات السياسات المحاسبية، وملائمة ومصداقية القوائم المالية:

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات السياسات المحاسبية.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
استخدام أكثر من سياسة محاسبية يؤثر على القوائم المالية.	4.23	0.738	مرتفعة جدا	84

تميل إدارة المنشأة إلى تغيير السياسات المحاسبية لخدمة مصالحها.	3.86	0.699	مرتفعة	77
تميل إدارة المنشأة إلى الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية	3.70	1.043	مرتفعة	74
إذا أفصحت المنشأة عن تغيير سياساتها المحاسبية فإن ذلك التغيير يعتبر تغير طوعي (أي بإرادة المنشأة).	3.71	1.039	مرتفعة	74
يؤدي استخدام المنشأة لسياسات محاسبية متباينة (متناقضة) إلى تباين الإفصاح في القوائم المالية.	3.82	0.917	مرتفعة	76
تساعد سياسة الإفصاح التام على وضوح القوائم المالية.	4.30	0.658	مرتفعة جدا	86
يؤثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية على القرارات الاستثمارية.	4.25	0.667	مرتفعة جدا	85
تساعد السياسات المحاسبية المستخدمة في اختيار أفضل البدائل المحاسبية الملائمة للظروف والعوامل السائدة في المنشأة.	4.29	0.563	مرتفعة جدا	85
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على إمكانية اجراء مقارنات خلال عدة سنوات للمعلومات المالية.	4.05	0.672	مرتفعة	81
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على قابلية المقارنة مع مؤسسات أخرى.	3.88	0.788	مرتفعة	77
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على القدرة التنبؤية للمعلومات المالية.	3.93	0.828	مرتفعة	78
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على القدرة الاسترجاعية للمعلومات المالية.	3.77	0.831	مرتفعة	75
الإجمالي	3.94	0.384	مرتفعة	78

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول وهو "السياسات المحاسبية"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.94) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.384) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 78% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.70 و 4.23) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (6)

بمتوسط حسابي قدره (4.23)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (3) بمتوسط حسابي قدره (3.70).

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات ملائمة القوائم المالية.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على ملائمة القوائم المالية.	4.00	0.831	مرتفعة	80
تساعد القوائم المالية متخذ القرار على اتخاذ القرارات الاقتصادية في الوقت الملائم.	4.16	0.733	مرتفعة	83
توفر القوائم المالية في الشركة معلومات دقيقة بالوقت المناسب عند الحاجة لها وطلبها من قبل المستفيدين في المنشأة.	4.25	0.611	مرتفعة جدا	85
توفر القوائم المالية تغذية عكسية كافية عن نتائج أنشطة وأعمال المنشأة.	4.11	0.652	مرتفعة	82
يؤثر الإفصاح عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في ملائمة القوائم المالية.	3.96	0.830	مرتفعة	79
إن استخدام الإدارة لأحكامها وتقديراتها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية يؤدي إلى معلومات مالية ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.	4.05	0.644	مرتفعة	81
تساعد السياسات المحاسبية مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات بشكل أفضل.	4.21	0.706	مرتفعة جدا	84
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على ثقة مستخدمي القوائم المالية.	3.98	0.924	مرتفعة	79
الإجمالي	4.03	0.450	مرتفعة	80

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بملائمة القوائم المالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.03) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.450) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 80% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور

بين (3.96 و 4.25) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (3) بمتوسط حسابي قدره (4.25)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (5) بمتوسط حسابي قدره(3.96).

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات موثوقية القوائم المالية.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
تتأثر موثوقية القوائم المالية بتعدد السياسات المحاسبية.	4.14	0.724	مرتفعة	82
يتم اختيار السياسات المحاسبية بعيداً عن التحييز من قبل المسؤولين عن اعداد القوائم المالية.	4.11	0.755	مرتفعة	82
يؤدي تطبيق سياسات محاسبية متسقة إلى قوائم مالية تتمتع بخاصية الموثوقية في عرضها.	4.05	0.644	مرتفعة	81
تعبر القوائم المالية للمنشأة بصدق عن العمليات المالية والحقيقية للمنشأة.	4.04	0.660	مرتفعة	80
يؤدي الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة إلى تحقيق الوضوح والشفافية في القوائم المالية.	4.25	0.667	مرتفعة جدا	85
تتميز القوائم المالية المعدة وفقاً لمبدأ الثبات بالدقة والخلو من الانحرافات والأخطاء الجوهرية.	4.07	0.684	مرتفعة	81
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على إمكانية التحقق من المعلومات المالية.	3.98	0.884	مرتفعة	79
تساعد سياسة الحيطة والحذر على دقة القوائم المالية.	4.07	0.710	مرتفعة	81
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على صدق وعدالة القوائم المالية.	4.11	0.908	مرتفعة	82
تؤثر السياسات المحاسبية على دقة عرض وتحليل البيانات الواردة بالقوائم المالية.	4.13	0.574	مرتفعة	82
الإجمالي	4.08	0.433	مرتفعة	81

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور مصداقية القوائم الماليةا، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.08) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف

معياري قدره (0.433) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 81% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.98 و 4.25) وهي مرتفعة ، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (5) بمتوسط حسابي قدره (4.25)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (7) بمتوسط حسابي قدره(3.98).

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

بناء على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الاولى:

H1: توجد علاقة دلاله احصائية ما بين التغير في السياسات المحاسبية و ملائمة القوائم المالية.

الفرضية الثانية:

H1: توجد علاقة دلاله احصائية ما بين التغير في السياسات المحاسبية و موثوقية القوائم المالية.

أولا: نتائج اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بـ (توجد علاقة دلاله احصائية ما بين التغير في السياسات المحاسبية و ملائمة القوائم المالية.

جدول رقم (7)

		السياسات المحاسبية	ملائمة القوائم المالية
السياسات المحاسبية	قيمة معامل الارتباط	1	.716
	Sig		.000
	N	56	56
ملائمة القوائم المالية	قيمة معامل الارتباط	.716	1
	Sig	.000	
	N	56	56

دالة عند مستوى أقل من (0.05).

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

أن العلاقة بين المتغير المستقل السياسات المحاسبية والمتغير التابع ملائمة القوائم المالية هي علاقة

معنوية موجبة ذات دلالة احصائية اقل من 5%، وان قيمة معامل الارتباط بينهما هي 716. (ارتباط طردي قوي)، ويشير ذلك لوجود علاقة طردية موجبة بين متغيرات الدراسة. وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة دلاله احصائية ما بين التغير في السياسات المحاسبية وملائمة القوائم المالية.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بـ (توجد علاقة دلاله احصائية ما بين التغير في السياسات المحاسبية وموثوقية القوائم المالية).

جدول رقم (8)

		السياسات المحاسبية	موثوقية القوائم المالية
السياسات المحاسبية	قيمة معامل الارتباط	1	.648
	Sig		.000
	N	56	56
موثوقية القوائم المالية	قيمة معامل الارتباط	.648	1
	Sig	.000	
	N	56	56

دالة عند مستوى أقل من (0.05).

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

أن العلاقة بين المتغير المستقل السياسات المحاسبية والمتغير التابع **موثوقية** القوائم المالية هي علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية اقل من 5%، وان قيمة معامل الارتباط بينهما هي .648 (ارتباط طردي متوسط)، ويشير ذلك لوجود علاقة طردية موجبة بين متغيرات الدراسة. وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه توجد علاقة دلاله احصائية ما بين التغير في السياسات المحاسبية وموثوقية القوائم المالية.

ومما سبق يتضح لنا ومن خلال نتائج اختبار الفرضيات نستنتج أن هناك علاقة ودور ايجابي للتغير في السياسات المحاسبية على ملائمة وموثوقية القوائم المالية.

النتائج:

1- أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(3.94) وهو مستوى مرتفع.

2- أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بملائمة القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.03) وهو مستوى مرتفع.

3- أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة مصداقية القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.08) وهو مستوى مرتفع.

4- يوجد ارتباط طردي موجب قوي بنسبة 71.6% بين السياسات المحاسبية وملائمة القوائم المالية.

5- يوجد ارتباط طردي موجب متوسط بنسبة 64.8% بين السياسات المحاسبية وموثوقية القوائم المالية.

التوصيات:

1- حث المنشآت على زيادة مستوى الإفصاح المتعلق بالسياسات المحاسبية، وذلك بهدف حصول الجهات المستفيدة من البيانات المالية على المعلومات الضرورية التي توضح الأساس الذي تم بناءً عليه احتساب البيانات المالية المدرجة بالقوائم المالية.

2- ضرورة الإفصاح عن أثار تغير السياسات المحاسبية على القوائم المالية، بغية زيادة ثقة مستخدمي هذه القوائم.

3- الثبات عند استخدام طريقة من طرق القياس المحاسبي، بحيث أن الثبات في استخدام السياسات المحاسبية يتيح إمكانية مقارنة المعلومات المالية لعدة سنوات، بالإضافة إلى إمكانية المقارنة مع المنشآت الأخرى من نفس النشاط.

4- اختيار الطرق والتقديرات المحاسبية بعناية بحيث تعكس المعلومات المالية للمنشأة بصورة سليمة وملائمة لمستخدمي هذه المعلومات.

5- ضرورة عقد ورشات العمل ومؤتمرات خاصة بالتعريف بالسياسات المحاسبية وأهميتها في اطار دعم وتمكين كافة الجوانب المتعلقة بها ولزيادة الوعي لدى المحاسبين بأهمية السياسات المحاسبية والأثر الذي ينتج من تغييرها.

المراجع:

أولا : قائمة المراجع العربية:

1- الكتب:

- الشديفات، خلدون إبراهيم (2010): "**إدارة وتحليل مالي**" دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
- حماد، طارق عبد العال (2006):"**تحليل القوائم المالية**"، الدار الجامعية، الأردن.

- حلوة، حنان رضوان (2013):"**مدخل النظرية المحاسبية**" جامعة حلب وجامعة عمان الأهلية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
- لطفي ،أمين السيد أحمد(2008):"**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر
- ميرزا، عباس علي، هولت، جراهام، أوريل، ماغنوس(2008)" **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**"، عمان.

2- الرسائل العلمية:

- الطاهر وأخرون (2021):"أثر تغير السياسات المحاسبية على القوائم المالية، دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة حمه لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- سميا، ربيع (2013):" عدم تماثل المعلومات على مصداقية القوائم المالية، دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا.
- شعت، محمد حيدر موسى (2017) :"أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- رباعة، أشواق (2019):"أثر مرونة السياسات المحاسبية على المعلومات المالية في البيئة الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- موالدي، نورالدين نذير (2018):"أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية- دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا.
- فؤاد، إليهم (2015):"تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مؤسسة NAFTAL وحدةGPL فرع أم البواقي" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- بن قة شيماء؛ ميموني سارة (2019):" العلاقة بين التغيير في السياسات والطرق المحاسبية و جودة القوائم المالية دارسة ميدانية لعينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات لولاية ورقلة و غرداية في الفترة الممتدة ما بين شهري أفريل – ماي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر-جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- دحمان، ادريس(2015):"تأثير تغيير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة.
- السيدة، مهند (2020):"أثر تغيير السياسات المحاسبية في جودة التقارير المالية"، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الشام الخاصة، سوريا
- الشورة، رهام خالد (2020):"أثر الخصاص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية في تطبيق فاعلية ذكاء الأعمال"، دراسة حالة على شركة فيكا الاردن للتمويل الاصغر، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة الزرقاء.
- البرهان، (2016):"أثر السياسات المحاسبية على التقارير المالية"، دراسة ميدانية على البنك الإسلامي السوداني وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة شندي، السودان

3- الدوريات والمجلات العلمية :

- يوسف، علي (2009):" السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات والأخطاء"، أعدت ضمن الفاعلية العلمية لهيئة الأوراق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا
- قنطقجي، سامر(2012):"دور السياسة المحاسبية في التحوط"، ورقة قدمت في ملتقى خرطوم لمنتجات المالية الإسلامية، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، خرطوم، السودان.
- جميل، سنان وآخرون (2022):"تأثير العملات الرقمية على الخصاص النوعية للمعلومات المحاسبية"، دراسة تحليلية لآراء عينة من الاكاديميين في العراق، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الخامس، العدد الخمسون، 2 كانون الاول.
- الجندي، أيمن (2022):" معيار المحاسبة الدولي رقم 8، السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء"، مدونة عالم التجارة و الأعمال.
- السماني، عطا المنان (2021):"أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية"، دراسة ميدانية بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية بالمملكة العربية السعودية، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الاصدار الخامس والعشرون.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Wali, S. C . & Anyanwu, P. O . (2021)"Accounting Policies, Management Judgements and Financial Reporting Quality of Small and Medium Enterprises In Nigerian" :A Survey, International Journal of Finance 2 (2), 58-70

- Schroeder, Richard G, Clark, Myrtle W, Cathey,Jack M. , (2019) Financial Accounting Theory and Analysis 13 Edition , John Wiley&Son
- AASB, 2015," Accounting Policies, Changes In Accounting Estimates and Errors.
- AASB, 2018," Accounting Policies, Changes In Accounting Estimates and Errors.
- Kieso, Donald. E, Weygandt ,and Kimmel,(2008), Accounting Principle , 11th Edition, John wiley and sons In

حواجز التصدير وأثرها على توجه الشركات الى الأسواق الخارجية (دراسة تطبيقية على الشركات الليبية الغير مصدرة)

د. خالد مسعود علي ميلاد أ. عادل عياد ميلاد ناجي ا. مسعود محمد مسعود الحراري
كلية العلوم والتقنية/ طرابلس-ليبيا
kha.mil20117@gmail.com Nwaji7@gmail.com Massoudm033@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة في تحديد شدة الحواجز التصدير المتمثلة في الحواجز التنظيمية والحواجز التسويقية التي تواجهها الشركات الليبية الغير مصدرة في التوجه نحو التصدير للأسواق الخارجية، باستخدام عينة من 55 شركة ليبية غير عاملة حالياً في مجال التصدير، واعتمدت الدراسة على المنهج الميداني، باستخدام قائمة استبيان تم توزيعها على عينة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الحواجز التسويقية تعد من أكثر حواجز التصدير التي لها تأثير على الشركات الليبية الغير مصدرة في التوجه والدخول للأسواق الخارجية، كان حاجز الترويج اكثر عائق امام الشركات الغير مصدرة من خلال صعوبة تكييف الانشطة الترويجية مع متطلبات السوق الخارجية والاختلاف مع اللوائح الحكومية الاجنبية من بين الحواجز التسويقية الاخرى، وجاءت (الحواجز التنظيمية) في المرتبة الثانية، كانت الحواجز الإجرائية العائق الرئيسي في الحواجز التنظيمية أمام التوجه الشركات للتصدير والدخول للأسواق الخارجية من خلال ارتفاع تكاليف الشحن والنقل الخارجي والتعقيدات في التعامل مع الوثائق والإجراءات المتعلقة بالتصدير.

وأوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: تقديم الدعم اللازم من قبل مركز تنمية الصادرات الليبي من خلال مشاركة الشركات الليبية الغير مصدرة في المعارض التجارية الخارجية للتعريف بمنتجاتهم، وتقديم الدعم المالي من خلال تمويل الصادرات للشركات الليبية الغير مصدرة عن طريق المؤسسات المالية.

الكلمات المفتاحية: حواجز التصدير، توجه الشركات، الاسواق الخارجية، الشركات الليبية الغير مصدرة.

Abstract

This study aimed to determine the severity of export barriers represented in the regulatory barriers and marketing barriers faced by non-exporting Libyan companies in the orientation towards exporting to foreign markets, using a sample of 55 Libyan companies that are not currently engaged in the field of export, and the study relied on the field approach, using a questionnaire list that was distributed to the study sample, and one of the most important results of

the study is that marketing barriers are one of the most export barriers that have an impact on Libyan companies that are not exporting in Orientation and entry to foreign markets, the promotion barrier was the most obstacle to non-exporting companies through the difficulty of adapting promotional activities to the requirements of the foreign market and the difference with foreign government regulations among other marketing barriers, and (regulatory barriers) came in second place, procedural barriers were the main obstacle in the regulatory barriers to companies heading to export and enter foreign markets through high shipping and external transport costs and complexities in dealing with documents and procedures related to export.

The study recommended a set of recommendations, the most important of which are: providing the necessary support by the Libyan Export Development Center through the participation of Libyan non-exporting companies in foreign trade fairs to introduce their products, and providing financial support through financing exports to Libyan companies that are not exporting through financial institutions.

Keywords: export barriers, orientation of companies, foreign markets, Libyan non-exporting companies.

- **المقدمة:**

يعد التصدير أحد أهم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية لدخول الأسواق الخارجية، ومنذ القدم أدركت المدارس الاقتصادية بداية بالتجاريين ومرورا بالكلاسيكيين وغيرهم، وحتى الفكر الاقتصادي الحديث الذي يعتبر التجارة الخارجية أحد أهم دوافع عمليات التنمية للدول، لذا تعتبر الصادرات أحد أهم مصادر الدخل القومي كما يعد التصدير أداة تنموية غاية في الأهمية لتحفيز الشركات على العمل والاستقرار، ويعد التصدير طوق نجاة نحو النهوض الاقتصادي للدول، فلا يقتصر دوره على توفير العملة الأجنبية للدولة فحسب، بل يعد أحد العوامل المساعدة على رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج المحلي لإجمالي الاستهلاك، فضلاً عن مساهمته في تقليل البطالة فى ظل العلاقة الطردية نحو زيادة الصادرات ورفع معدلات العمل وتوفير فرص عمل يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة لقدرته على معاجلة الآثار السلبية التي تطرأ على الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات، باعتبارها أحد أهم الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار، النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.

مع ذلك يترتب على التصدير مجموعة من العوائق والصعوبات التي تحول وتقيد توجه الشركات للدخول للأسواق الخارجية، وهذه العقبات او الحواجز التصديرية تتطلب التزاما بالموارد وتوفر مرونة عالية في

الحركة، علاوة على ذلك، أن هناك عددا كبيرا من العوامل السلوكية والهيكلية والإجرائية والتشغيلية وغيرها من العوامل التي تمنع العديد من المصنعين من بدء عمليات التصدير أو تطويرها أو استدامتها.

- **مشكلة الدراسة:**

عادة ما تتعرض الشركات المصنعة لمجموعة متنوعة من الحواجز التصديرية، التي يمكن تحديدها في جميع مراحل عملية التدويل، من المراحل الأولية إلى المراحل الأكثر التزاما، أن طبيعة هذه العقبات، فضلا عن تواترها أو شدتها أو أهميتها المرتبطة بها، تميل إلى الاختلاف المنهجي من مرحلة إلى أخرى، وعلاوة على ذلك، لا توجد اختلافات في تصورات الحواجز عبر المراحل فحسب، بل أيضا بين الشركات في نفس مرحلة التصدير، ومما له أهمية خاصة دور الحواجز خلال المراحل الأولية، ولا سيما مرحلة ما قبل التصدير من عملية تنمية الصادرات، لأن أي عجز عن التصدي للعقبات في المراحل المبكرة يمكن أن يسبب موقفا سلبيا تجاه العمليات الأجنبية، وقد لا يمنع ذلك الشركة من الشروع في التصدير فحسب، ولكن يمكن أن يؤدي أيضا إلى فشل الشركة في أنشطة التصدير اللاحقة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انسحابها الدائم من التصدير، ولذلك، فإن إزالة هذه العقبات أو التقليل منها إلى أدنى حد خلال مراحل التصدير الأولية أمر أساسي للنجاح في المستقبل في المساعي التجارية الدولية.

مع ذلك أن التحقيق في الحواجز التي تعترض سبيل التصدير قد أجري في المقام الأول في سياق الشركات المصدرة الحالية، حيث لا يستخدم غير المصدرين إلا لأغراض المقارنة، على الرغم من وجود عدد كبير من الشركات غير العاملة حاليا في مجال التصدير، ولكن لديها إمكانات كبيرة للقيام بذلك في المستقبل.

ولذلك، تحاول هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي: **(ما مدى تأثير حواجز التصدير على توجه الشركات الليبية الى الأسواق الخارجية؟).**

- **فرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الاولى:** تؤثر الحواجز التصدير التنظيمية على التوجه الشركات إلى الاسواق الخارجية.
- **الفرضية الثانية:** تؤثر الحواجز التصدير التسويقية على التوجه الشركات إلى الاسواق الخارجية.

- **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف هذه الدراسة في تحديد شدة الحواجز التصديرية كما تراها الشركات غير المصدرة، والتحقيق في الأثر التمييزي لمختلف العوامل التنظيمية والتسويقية في صياغة هذه التصورات، وتحديد مصادر هذه الحواجز.

- **اهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في المكانة التي يحتلها التصدير في التجارة الخارجية، ودوره في الاقتصاد الوطني، ومساهمتها في تسهيل عملية التصدير للشركات الليبية غير المصدرة من خلال تحديد العوائق والحواجز التصديرية التي تحول دون توجهها الى الاسواق الخارجية.

- **الدراسات السابقة:**

خلال العقود الثلاثة الماضية، تم إجراء قدر كبير من الأبحاث في جميع أنحاء العالم بهدف تتبع العوامل التي تعوق بدء عمليات التصدير أو تطويرها أو استدامتها، على الرغم من أن البحوث التجريبية حول حواجز التصدير ظهرت لأول مرة في منتصف 1960، إلا أن زخم الجهد البحثي حدث في 1980 وأوائل 1990، وهذا يدل على رغبة متزايدة بين الأكاديميين والممارسين في فهم وحل الصعوبات التي تواجهها الشركات في الأنشطة الدولية، لا سيما بالنظر إلى تسارع تدويل الاقتصادات العالمية.

1. كانت دراسة أجراها ألكسندريدس Alexandrides (1971)، بعنوان **(كيف يمكن التغلب على العقبات الرئيسية أمام التصدير؟)**، واحدة من أوائل الدراسات التي حققت في حواجز التصدير تجريبيا، وأظهرت الدراسة أن المشاكل الرئيسية التي تحول دون شروع الشركات في التصدير هي وجود منافسة شديدة في الخارج، يليها نقص في المعرفة بالتصدير، وعدم كفاية فهم إجراءات دفع الصادرات، والصعوبات في تحديد الأسواق الخارجية، وباستثناء هذه الأخيرة، اعتبر المصدرون الحاليون أيضا أن جميع هذه العقبات هامة. وعلاوة على ذلك، كشفت الدراسة عن اختلافات في الأهمية المتصورة لحواجز التصدير عبر الصناعات التي تم بحثها، مما يؤكد على دور العوامل الخاصة بكل صناعة.

2. دراسة كاياناك وكوثري Kaynak and Kothari (1983)، بعنوان **(سلوك التصدير لصغار المصنعين: دراسة مقارنة للشركات الأمريكية والكندية)**, كانت من بين أوائل الذين أدخلوا التحليل عبر الثقافات في التحقيق في حواجز التصدير، وفي دراستهم التي أجريت على صغار المصنعين في نوفا سكوتيا وتكساس، وجدوا اختلافات كبيرة بين غير المصدرين في المنطقتين فيما يتعلق بتصوراتهم للعوائق التي تحول دون التصدير، حيث ذكرت الشركات الكندية في أغلب الأحيان انتشار المنافسة الشرسة في الأسواق الأجنبية، وأشارت الشركات الأمريكية إلى وجود الكثير من الفرص في السوق المحلية، وبصرف النظر عن التشديد على دور العوامل البيئية في صياغة تصورات الحواجز، أظهر تحليلهم أن هذه العوامل تختلف اختلافا كبيرا بين غير المصدرين والمصدرين في كل بلد من البلدان التي تم التحقيق فيها.

3. دراسة أجراها ليونيدو (2000) Leonidou، بعنوان **(الحواجز التي تحول دون إدارة الصادرات: تحليل تنظيمي ودولي)**، ركزت على الحواجز التي تواجهها شركات التصنيع التي تتخذ من البلدان النامية مقرا لها أثناء العمليات التجارية الجارية للتصدير، وباستخدام عينة من 100 مصدر مقيم في قبرص، أكدت الدراسة من جديد أن المشاكل المرتبطة بالقدرة التنافسية للصادرات كان لها أكبر تأثير عائق، وباستخدام تحليل المكونات الرئيسية، صنفت حواجز التصدير إلى ست فئات ذات مغزى مفاهيمي، بشكل عام، كان للمعايير التنظيمية تأثير تمييزي خطير على عوامل الحاجز الناشئة، وخاصة تلك التي يمكن السيطرة عليها من قبل الشركة، حيث كان لحجم الشركة وخبرتها التأثير الأكبر، كانت متغيرات التدويل بشكل عام أقل تأثيرًا، حيث كان المصدرون المبتدئون والمتقطعون والسلبيون أكثر عرضة للمشاكل.

4. دراسة عربيات، والريماوي، والضمور، (2017)، بعنوان **(المعوقات التصديرية لقطاع الصناعات الغذائية في الاردن)**، استهدفت خصائص الشركات المصدرة في قطاع الصناعات الغذائية الزراعية، واتجاهات المصدرين نحو المعوقات الداخلية والخارجية التي تواجهها عملية التصدير والربط بين هذه الخصائص واتجاهات المصدرين، وبينت النتائج أن هناك فروقاً معنوية في اتجاهات المصدرين نحو اتباع السياسة التصديرية حسب عمر الشركة، ونوعها، وخبرتها التصديرية، ولم يرَ المصدرون أن المعوقات الداخلية الخاصة بشركاتهم من معوقات عملية التصدير، واعتبروا ان ارتفاع تكاليف الانتاج هي أهم المعوقات لعملية التصدير، وكان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من اهم المعوقات الخاصة بالأسواق الخارجية، وكانت الشركات المساهمة العامة وتلك التي لديها قسم خاص بالتصدير، وخبرة تصديرية عالية الأكثر قدرة على مواجهة المعوقات الداخلية، أوصت الدراسة بضرورة إعفاء مدخلات الإنتاج من الرسوم، وخفض ضريبة الدخل لأرباح سلع التصدير، ودعم الحكومة للمعارض الخارجية ولنشاطات البحث للمنتجات المصدرة، وتطوير قاعدة بيانات لمتابعة تقييم سياسات دعم الصادرات وتوفير بيانات حول أسواق التصدير الحاضرة والواعدة.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، ركزت الدراسات السابقة على الحواجز التنظيمية المتعلقة بالمعلومات عن سوق التصدير، ونقص الموارد الداخلية، والحواجز البيئية الخارجية.

حيث ركزت الدراسة الحالية على الحواجز التسويقية، بالإضافة الى الحواجز التنظيمية السابقة.

- **الإطار النظري للدراسة:**

التصدير: هو "عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية" (**فؤاد**،1993، ص235).

هو "قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية، ومعلوماتية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها"(النجار،2002، ص35).

حواجز التصدير: يمكن تعريف حواجز التصدير "بأنها العوائق السلوكية والهيكلية والتشغيلية وغيرها من القيود التي تعرقل قدرة المؤسسة على بدء العمليات الدولية أو تطويرها أو دعمها" (Koksal and Kettaneh, 2011, p.109)

كما تشير الحواجز التي تحول دون التصدير إلى كل تلك "القيود التي تعوق قدرة الشركة على بدء أو تطوير أو الحفاظ على عمليات التشغيل في الأسواق الخارجية" (Leonidou, 2004, p.281).

وبصفة عامة، يمكن تصنيف حواجز التصدير على أنها حواجز تنظيمية، أي الحواجز المرتبطة بالموارد التنظيمية للشركة الداخلية والخارجية، وحواجز التسويقية.

اولاً: الحواجز التنظيمية: صنفت حواجز التصدير التنظيمية الى أربعة حواجز وهي:

1. الحواجز المعلوماتية: تشير إلى نقص المعلومات والمعرفة حول الجوانب المتعلقة بنشاط التصدير حول الأسواق الخارجية يشكل عائقا أمام زيادة الالتزام بالنشاط الدولي داخل الشركة، أن الشركات التي تبدأ نشاط التصدير تواجه صعوبات في تحديد الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية، وينبغي أن تغطي المعرفة مجالات مثل التخطيط فضلا عن المبادئ التكتيكية العامة للتصدير فيما يتعلق بالأسواق المستهدفة.

2. الحواجز الداخلية: وهي عبارة عن القيود المفروضة على الموارد الداخلية للشركة، وتشير إلى ضرورة امتلاك الشركة لسلسلة من الموارد حتى تتمكن من بدء نشاط التصدير، وهذا النوع من الحواجز له أهميته، حيث تم تسليط الضوء عليه باعتباره أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل العديد من الشركات، ولا سيما الصغيرة منها أو المتوسطة الحجم، تفضل التمسك باستراتيجية ذات توجه محلي، وعلى وجه الخصوص، تم التشديد على الجوانب التالية بوصفها حواجز داخلية للموارد (الافتقار إلى الموارد المالية، فيما يتعلق بصعوبة الحصول على الأموال اللازمة لبدء عمليات التصدير أو تمويلها، والحاجة إلى استخدام خطابات الاعتماد، ونقص الموظفين لتكريس الوقت لأنشطة التصدير، ونقص القدرة الإنتاجية)، وعلاوة على ذلك، تحتاج الشركة إلى سلسلة من موارد الدعم الخارجي مثل المصارف المستعدة لتعزيز الأنشطة الدولية للشركات، أو الشركات التجارية المحلية التي تمكن من عمليات التصدير غير المباشر للمصنعين (Huu, et al, 2015, pp.120-121).

3. الحواجز الإجرائية: تواجه أي شركة مهتمة بالتصدير سلسلة من الحواجز الإجرائية، وهي عقبات تتعلق بالنشاط نفسه والتي يمكن أن يكون لها أصولها إما في السوق المحلية للشركة أو في الأسواق الخارجية.

ويمكن تقسيم الحواجز الإجرائية إلى نوعين:

- **يمكن السيطرة عليها:** وهي الحواجز التي يمكن حلها بسهولة بالنظر إلى الخبرة (مثل الوثائق).
- **لا يمكن السيطرة عليها:** وتتطلب اتخاذ قرارات لكل حالة على حدة، بغض النظر عن الروتين الذي تم اكتسابه من خلال الخبرة (مثل الحواجز غير الجمركية).

ويمكن تسليط الضوء على الجوانب التالية لنشاط التصدير من خلال الحواجز الإجرائية (الروتين والوثائق (مثل التعريفات الجمركية على الواردات، والحواجز غير الجمركية، مثل وضع مختلف معايير مراقبة الجودة والسلامة، التي تنطوي أحيانا على الحاجة إلى تكييف المنتجات مع متطلبات الأسواق الخارجية المختلفة، وصعوبات النقل والتوزيع في الأسواق الخارجية، وصعوبة العثور على موزع جدير بالثقة في البلد المستهدف).

4. الحواجز الخارجية: أصولها في عدم اليقين في الأسواق الدولية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنشطة اللاعبين الآخرين في السوق، مثل (المنافسين والحكومات الأجنبية والعرض والطلب)، أن هذا النوع من المتغيرات يتجاوز سيطرة الشركة المصدرة، وقد أشير في هذا السياق إلى عوامل مثل المنافسة القوية التي تواجهها الأسواق الخارجية، وكذلك عدم الاستقرار السياسي في الأسواق الخارجية، وخطر التباين في أسعار الصرف ومخاطر خسارة المال (Ortega, 2003, pp.404-405)

ثانياً: الحواجز التسويقية: تشير إلى العقبات في أنشطة المؤسسة في الخارج، مثل جودة المنتج، والسعر، والتوزيع، والترويج:

1. حاجز المنتج: يحدث حاجز المنتج في مرحلة تطوير منتجات جديدة للأسواق الخارجية، والوفاء بمعايير جودة منتجات التصدير، وتكييف تصميم الأساليب التصديرية للمنتجات، وتوفير خدمة ما بعد البيع وكثيرا ما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الخبرة الإدارية والمهارات البحثية وكفاءة البحث والتطوير والموارد المالية، مما يحد من وفاء المؤسسات بمعايير الجودة العالية للمنتجات التي تطلبها الأسواق الخارجية.

2. الحاجز السعري: ينطوي على تقديم أسعار مرضية للعملاء وصعوبة مطابقة أسعار المنافسين ومنح التسهيلات الائتمانية للعملاء الأجانب وكثيرا ما تعاني المؤسسات من ارتفاع التكاليف بسبب الافتقار إلى وفورات الحجم، مما يجعلها تواجه صعوبات في السيطرة على عمليات تصديرها.

3. حاجز التوزيع: ويشير حاجز التوزيع إلى قنوات التوزيع الخارجية المعقدة، والوصول إلى قنوات توزيع الصادرات، والحصول على تمثيل أجنبي موثوق، والحفاظ على السيطرة على الوسطاء الأجانب، ومواجهة صعوبات في توريد المخزون في الخارج وتعقد قنوات التوزيع الخارجية وطولها يجعل من الصعب على المؤسسات دخول الأسواق الخارجية.

4. الحاجز الترويجي: يتعامل مع تعديل الانشطة الترويجية للتصدير لمتطلبات السوق الخارجية الفردية فيما يتعلق بالتغيرات في دوافع الشراء، وأنماط الاستهلاك، واللوائح الحكومية كما ان نقص الموارد والبعد الجغرافي يؤدي إلى صعوبات في تعديل الانشطة الترويجية للصادرات (Leonidou, 2004, p.283).

- **الإطار العملي للدراسة:**
- **أولاً / منهجية الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلات الدراسة تم استخدام المنهج الميداني الذي يجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة ولكون المنهج الميداني من أكثر المناهج استخداما الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يتناسب مع طبيعة المشكلة وموضوع الدراسة، حيث تم تركيز الدراسة من الجانب النظري بالاستعانة بالكتب والمراجع العربية والأجنبية والمقالات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما الجانب الميداني من الدراسة فقد تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، في هذه الدراسة على غرار الدراسات السابقة، والتي تم توزيعها على عينة الدراسة والمتمثلة في الشركات الليبية غير مصدرة، وتنظيم البيانات وتحليلها التي تم الحصول عليها من صحائف الاستبيان .

- **ثانياً / مجتمع وعينة الدراسة:**

أجريت الدراسة باستخدام استبيان لعينة متمثلة في (55) شركة ليبية غير مصدرة، وقد تم ذلك خلال الفترة من شهر يناير حتى شهر مايو لسنة 2022، خلال هذه الفترة اقيمت ثلاثة معارض على فترات متقاربة وهي، معرض ليبيا للصناعات من 5 الى 8 مارس 2022، بمدينة مصراته، ومعرض ليبيا للغذاء الذي اقيم في مدينة طرابلس من 13– 16 مارس 2022، ومعرض ليبيا الدولي الثامن للزراعة والفلاحة والثروة السمكية بمعرض طرابلس من 28 الى 31 مارس 2022، مما ساعد على الحصول على اكبر عدد ممكن من الشركات الليبية الغير مصدرة مجتمعة في هذه المعارض.

- **ثالثاً / إختبار ثبات أداة الدراسة:**

استخدم الباحث معادلة (ألفا كرونباخ)، وطريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (1).

جدول رقم (1) نتائج اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمحاور الدراسة.

المتغيرات	المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	معامل الإرتباط بيرسون	معامل الثبات سبيرمان براون
الحواجز التنظيمية	الحواجز المعلوماتية	05	0.831	0.689	0.816
	الحواجز الاجرائية	05	0.663	0.345	0.453
	الحواجز الداخلية	05	0.684	0.372	0.427
	الحواجز الخارجية	05	0.658	0.650	0.788

الحواجز التسويقية	حاجز المنتج	04	0.649	0.555	0.714
	حاجز التسعير	04	0.737	0.524	0.688
	حاجز التوزيع	04	0.800	0.521	0.686
	حاجز الترويج	04	0.779	0.435	0.607

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (0.649، 0.831) لمختلف محاور الدراسة، ويتبين وجود علاقة إرتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث تراوح معامل إرتباط بيرسون بين (0.345، 0.689)، كما إن معامل ثبات سبيرمان براون بين النصف الفردي والزوجي تراوح بين (0.427، 0.816)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

- **رابعاً / ترميز بيانات الدراسة:**

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للإستبيان قائمة تحمل الإختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي: (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة)، وقد تم إعطاء كل من الإختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي: موافق بشدة (5) خمس درجات، موافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة.

واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن (1+2+3+4+5)/5= (3)، وبالتالي فأن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

- **خامساً / الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Social Sciences for Statistical Package) والتي يرمز لها إختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 28، وفي ما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:

1. معامل ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط سبيرمان براون.

2. التوزيع النسبي، والوسط الحسابي، والإنحراف المعياري.

3. إختبار t لعينة واحدة كأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي، لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.

- **سادساً / تحليل بيانات الدراسة:**

1. خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة.

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نشاط الشركة	صناعي	30	54.5
	تجاري	16	29.1
	خدمي	4	7.3
	حرفي	5	9.1
	المجموع	55	100.0
عمر الشركة	أقل من 3 سنوات	7	12.7
	من 4 الى 9 سنوات	31	56.4
	من 10 سنوات فأكثر	17	30.9
	المجموع	55	100.0
عدد الموظفين في الشركة	أقل من 10 موظفين	3	5.5
	من 10 الى 250 موظف	41	74.5
	أكثر من 250 موظف	11	20.0
	المجموع	55	100.0
مشاركة الشركات في المعارض التجارية المحلية	ابدا	17	30.9
	نادرا	13	23.6
	من حين الى اخر	6	10.9
	دائما	19	34.5
	المجموع	55	100.0
مشاركة الشركات في المعارض التجارية الخارجية	ابدا	28	50.9
	نادرا	12	21.8
	من حين الى اخر	11	20.0
	دائما	4	7.3
	المجموع	55	100.0

يتضح من الجدول رقم (2) الذي يوضح خصائص عينة الدراسة أنها تتميز بالآتي:

1. أن نسبة 54.5% نشاط شركتهم (صناعي)، ونسبة 29.1% نشاط شركتهم (تجاري).

2. أن نسبة 56.4% عمر شركتهم (من 4 الى 9 سنوات)، ونسبة 30.9% عمر شركتهم (من 10 سنوات فأكثر).

3. غالبية الشركات الغير مصدرة عدد الموظفين لديها يتراوح من 10 الى 250 موظف، نسبة 74.5% تعتبر غالبية عينة الدراسة من الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

4. أن نسبة 34.5% دائماً ما يشاركون في المعارض التجارية المحلية، و30.9% لا يشاركون أبداً.

5. أن نسبة 50.9% لا يشاركون أبداً في المعارض التجارية الخارجية، و21.8% نادراً ما يشاركون.

2. الحواجز التنظيمية:

أ- الحواجز المعلوماتية:

جدول رقم (3) نتائج تحليل محور الحواجز المعلوماتية

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	المشاكل اللغوية والثقافية	ت	12	29	10	04	00	3.891	0.832	34.698	0.000	3
		%	21.8	52.7	18.2	7.3	00.0					
2	صعوبة التواصل مع العملاء في الخارج	ت	07	16	23	09	00	3.382	0.913	27.480	0.000	5
		%	12.7	29.1	41.8	16.4	00.0					
3	نقص المعرفة حول الأسواق الخارجية	ت	29	13	02	11	00	4.091	1.175	25.822	0.000	1
		%	52.7	23.6	3.6	20.0	00.0					
4	نقص الموظفين ذوي الخبرة في أنشطة التصدير	ت	15	30	03	07	00	3.964	0.922	31.874	0.000	2
		%	27.3	54.5	5.5	12.7	00.0					
5	الموزعون الأجانب الموثوقون الذين يتعذر الوصول إليهم	ت	07	38	06	04	00	3.873	0.721	39.808	0.000	4
		%	12.7	69.1	10.9	7.3	00.0					
	الدرجة الكلية حول محور الحواجز المعلوماتية							3.840	0.7143	39.869	0.000	

من الجدول رقم (3) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (الحواجز المعلوماتية) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود حواجز معلوماتية وهي من ضمن حواجز التصدير التنظيمية للشركات الليبية الغير مصدرة**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ب- الحواجز الاجرائية:

جدول رقم (4) نتائج تحليل محور الحواجز الاجرائية

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	تعقيد إجراءات ووثائق التصدير	ت	30	25	00	00	00	4.545	0.503	67.082	0.000	2
		%	54.5	45.5	00.0	00.0	00.0					
2	قواعد وأنظمة الحكومة الداخلية غير المواتية	ت	22	09	24	00	00	3.964	0.922	31.874	0.000	5
		%	40.0	16.4	43.6	00.0	00.0					
3	نقص المساعدة والحوافز الحكومية	ت	19	35	00	00	01	4.291	0.658	48.398	0.000	3
		%	34.5	63.6	00.0	00.0	1.8					
4	ارتفاع تكاليف الشحن والنقل الخارجي	ت	47	08	00	00	00	4.855	0.356	101.18	0.000	1
		%	85.5	14.5	00.0	00.0	00.0					
5	صعوبة تحصيل المدفوعات من الخارج	ت	15	31	04	04	01	4.000	0.903	32.863	0.000	4
		%	27.3	56.4	7.3	7.3	1.8					
	الدرجة الكلية حول محور الحواجز الاجرائية							4.330	0.3736	85.970	0.000	

من الجدول رقم (4) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (الحواجز الاجرائية) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود حواجز اجرائية وهي من ضمن حواجز**

التصدير التنظيمية للشركات الليبية الغير مصدرة، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ج- الحواجز الخارجية:

جدول رقم (5) نتائج تحليل محور الحواجز الخارجية

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	القيود التي تفرضها القواعد واللوائح الأجنبية	ت	04	15	30	06	00	3.309	0.767	32.007	0.000	3
		%	7.3	27.3	54.5	10.9	00.0					
2	المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف	ت	15	33	04	02	01	4.073	0.813	37.143	0.000	2
		%	27.3	60.0	7.3	3.6	1.8					
3	عدم الاستقرار السياسي في الأسواق الخارجية	ت	03	06	07	37	02	2.473	0.940	19.510	0.000	4
		%	5.5	10.9	12.7	67.3	3.6					
4	عدم الاستقرار الاقتصادي في الأسواق الخارجية	ت	04	05	09	32	05	2.473	1.034	17.739	0.000	5
		%	7.3	9.1	16.4	58.2	9.1					
5	المنافسة القوية في الأسواق الخارجية	ت	51	02	01	01	00	4.873	.5110	70.697	0.000	1
		%	92.7	3.6	1.8	1.8	00.0					

الدرجة الكلية حول محور الحواجز البيئية	3.440	.54070	47.176	0.000	

مـن الجـدول رقـم (5) يتضـح أن المتوسـطات الحسـابية حـول (الحـواجز الخارجيـة) جـاءت غالبيتهـا أكبـر مـن 3 (المتوسـط الافتراضـي للمقيـاس الخماسـي) أي أنهـا فـي اتجـاه الموافقـة، وإن المتوسـط العـام للمحـور أكبـر مـن (3) ممـا يشـير إلـى أن مفـردات **عينـة الدراسـة مـوافقين علـى وجـود حـواجز خارجيـة وهـي مـن ضـمن حـواجز التصـدير التنظيميـة للشـركات الليبيـة الغيـر مصـدرة**، كمـا أن مسـتوى المعنويـة لاختبـار (t) أقـل مـن 0.05 ممـا يتـيح تعمـيم النتـائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

د- الحواجز الداخلية:

جدول رقم (6) نتائج تحليل محور الحواجز الداخلية

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	عدم كفاية الطاقة الإنتاجية	ت	06	41	03	05	00	3.873	0.721	39.808	0.000	3
		%	10.9	74.5	5.5	9.1	00.0					
2	نقص رأس المال العامل لتمويل الصادرات	ت	06	21	24	04	00	3.527	0.790	33.109	0.000	4
		%	10.9	38.2	43.6	7.3	00.0					
3	عدم القدرة على تلبية متطلبات التصدير	ت	14	07	10	24	00	3.200	1.253	18.938	0.000	5
		%	25.5	12.7	18.2	43.6	00.0					
4	ارتفاع قيمة العملة	ت	43	11	01	00	00	4.764	0.470	75.170	0.000	1
		%	78.2	20.0	1.8	00.0	00.0					
5	خطر فقدان المال عن طريق البيع في الخارج.	ت	16	33	04	02	00	4.145	0.705	43.610	0.000	2
		%	29.1	60.0	7.3	3.6	00.0					
	الدرجة الكلية حول محور الحواجز الوظيفية							3.901	0.550	52.524	0.000	

مـن الجـدول رقـم (6) يتضـح أن المتوسـطات الحسـابية حـول (الحـواجز الداخليـة) جـاءت كلهـا أكبـر مـن 3 (المتوسـط الافتراضـي للمقيـاس الخماسـي) أي أنهـا فـي اتجـاه الموافقـة، وإن المتوسـط العـام للمحـور أكبـر مـن (3) ممـا يشـير إلـى أن مفـردات **عينـة الدراسـة مـوافقين علـى وجـود حـواجز داخليـة وهـي مـن ضـمن حـواجز التصـدير التنظيميـة للشـركات الليبيـة الغيـر**

مصـــدرة، كمـــا أن مســـتوى المعنويـــة لاختبـــار (t) أقـــل مـــن 0.05 ممـــا يتـــيح تعمـــيم النتـــائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

المجموع الكلي للحواجز التنظيمية:

الجدول رقم (7) يوضح المجموع الكلي للحواجز التنظيمية

الحواجز	متوسط عينة الدراسة	الإنحراف المعياري للعينة	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد	الترتيب
			الحد الأدنى	الحد الأعلى			
الحواجز المعلوماتية	3.84000	0.71430	3.6469	4.0331	39.869	0.000	3
الحواجز الاجرائية	4.33091	0.37361	4.2299	4.4319	85.970	0.000	1
الحواجز الداخلية	3.90182	0.55092	3.7529	4.0508	52.524	0.000	2
الحواجز الخارجية	3.44000	0.54078	3.2938	3.5862	47.176	0.000	4
المجموع الكلي المجموع للحواجز التنظيمية	3.87818	0.33524	3.7876	3.9688	85.793	0.000	

الجدول السابق رقم (7) يوضح متوسطات درجة إجابة مفردات عينة الدراسة حول المجموع الكلي للحواجز التنظيمية، ومن الجدول يلاحظ أن متوسط الإجابة حول **(الحواجز الاجرائية)** يساوي (4.33091) وبالتالي فأن الحواجز الاجرائية تعد من أكثر الحواجز التنظيمية، و**(الحواجز الداخلية)** جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (3.90182)، وأتت في المرتبة الثالثة **(الحواجز المعلوماتية)** بمتوسط (3.84000)، وجاءت **(الحواجز الخارجية)** في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط (الحواجز الخارجية).

كما أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة حول **(المجموع الكلي للحواجز التنظيمية)** تدل على وجود ارتفاع في الحواجز التنظيمية، لأن المتوسط الحسابي يساوي (3.87818) وهو أكبر من 3 (المتوسط الإفتراضي للمقياس الخماسي).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة لجميع الحواجز أكبر من قيمة (t) الجدولية، التي تساوي (1.671)، وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد المقابلة لجميع المحاور أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، عليه فإنه يمكن القول أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة في عينة الدراسة تنطبق على مجتمع الدراسة.

2. الحواجز التسويقية:

أ- حاجز المنتج:

جدول رقم (8) نتائج تحليل حاجز المنتج

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	تطوير منتجات جديدة للأسواق الخارجية	ت	51	03	01	00	00	4.909	0.348	104.57	0.000	1
		%	92.7	5.5	1.8	00.0	00.0					
2	تلبية معايير جودة منتجات التصدير	ت	18	14	22	01	00	3.891	0.896	32.208	0.000	3
		%	32.7	25.5	40.0	1.8	00.0					
3	تكييف تصميم وأنماط منتجات التصدير	ت	12	39	03	01	00	4.127	0.579	52.856	0.000	2
		%	21.8	70.9	5.5	1.8	00.0					
4	توفير خدمات ما بعد البيع	ت	10	22	16	07	00	3.636	0.930	28.991	0.000	4
		%	18.2	40.0	29.1	12.7	00.0					
الدرجة الكلية حول حاجز المنتج								4.140	.50860	60.377	0.000	

من الجدول رقم (8) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (حاجز المنتج) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود حواجز للمنتج وهي من ضمن حواجز التصدير التسويقية للشركات الليبية الغير مصدرة**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ب- حاجز التسعير:

جدول رقم (9) نتائج تحليل حاجز التسعير

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	تقديم أسعار مرضية للعملاء الاجانب	ت	06	21	26	02	00	3.564	0.739	35.740	0.000	4
		%	10.9	38.2	47.3	3.6	00.0					
2	صعوبة مطابقة أسعار المنافسين	ت	12	17	26	00	00	3.745	0.799	34.784	0.000	3
		%	21.8	30.9	47.3	00.0	00.0					
3	منح تسهيلات انتمانية للعملاء الأجانب	ت	13	32	05	02	03	3.909	0.986	29.389	0.000	2
		%	23.6	58.2	9.1	3.6	5.5					
4	تكاليف باهظة بسبب الافتقار إلى وفورات الحجم، مما يجعلها تواجه صعوبات في السيطرة على عملياتها التصديرية	ت	19	22	11	03	00	4.036	0.881	33.972	0.000	1
		%	34.5	40.0	20.0	5.5	00.0					
	الدرجة الكلية حول حاجز التسعير							3.813	0.6404	44.158	0.000	

من الجدول رقم (9) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (حاجز التسعير) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود حواجز للتسعير وهي من ضمن حواجز التصدير التسويقية للشركات الليبية الغير مصدرة**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ج- حاجز التوزيع:

جدول رقم (10) نتائج تحليل حاجز التوزيع

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	قنوات التوزيع الأجنبية المعقدة	ت	06	16	26	07	00	3.382	0.850	29.519	0.000	4
		%	10.9	29.1	47.3	12.7	00.0					
2	صعوبة الوصول إلى قنوات توزيع الصادرات	ت	04	34	12	05	00	3.673	0.747	36.477	0.000	3
		%	7.3	61.8	21.8	9.1	00.0					
3	صعوبة الحصول على تمثيل أجنبي موثوق به	ت	15	36	00	04	00	4.127	0.747	40.991	0.000	2
		%	27.3	65.5	00.0	7.3	00.0					
4	صعوبات في توريد المخزون في الخارج	ت	16	34	05	00	00	4.200	0.590	52.790	0.000	1
		%	29.1	61.8	9.1	00.0	00.0					
الدرجة الكلية حول حاجز التوزيع								3.845	.58430	48.808	0.000	

من الجدول رقم (10) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (حاجز التوزيع) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود حواجز للتوزيع وهي من ضمن حواجز التصدير التسويقية للشركات الليبية الغير مصدرة**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

د- حاجز الترويج:

جدول رقم (11) نتائج تحليل حاجز الترويج

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	صعوبة تكييف الأنشطة الترويجية للصادرات مع متطلبات السوق الأجنبية	ت	25	27	02	01	00	4.382	0.652	49.813	0.000	1
		%	45.5	49.1	3.6	1.8	00.0					
2	صعوبة تكييف الأنشطة الترويجية للصادرات مع الاختلافات في دوافع الشراء	ت	23	28	04	00	00	4.345	0.615	52.386	0.000	3
		%	41.8	50.9	7.3	00.0	00.0					
3	صعوبة تكييف الأنشطة الترويجية للصادرات مع الاختلافات في أنماط الاستهلاك	ت	16	36	02	01	00	4.218	0.599	52.216	0.000	4
		%	29.1	65.5	3.6	1.8	00.0					
4	صعوبة تكييف الأنشطة الترويجية للصادرات مع الاختلافات في اللوائح الحكومية	ت	21	33	00	01	00	4.345	0.584	55.154	0.000	2
		%	38.2	60.0	00.0	1.8	00.0					
	الدرجة الكلية حول حاجز الترويج							4.322	0.4754	67.421	0.000	

من الجدول رقم (11) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (حاجز الترويج) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة موافقين على وجود حواجز للترويج وهي من ضمن حواجز التصدير التسويقية للشركات الليبية الغير مصدرة**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

المجموع الكلي للحواجز التسويقية:

الجدول رقم (12) يوضح المجموع الكلي للحواجز التسويقية

الحواجز	متوسط عينة الدراسة	الإنحراف المعياري للعينة	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد	الترتيب
			الحد الأدنى	الحد الأعلى			
حاجز المنتج	4.14091	0.50864	4.14091	4.0034	60.377	0.000	2
حاجز التسعير	3.81364	0.64049	3.81364	3.6405	44.158	0.000	4
حاجز التوزيع	3.84545	0.58431	3.84545	3.6875	48.808	0.000	3
حاجز الترويج	4.32273	0.47549	4.32273	4.1942	67.421	0.000	1
المجموع الكلي للحواجز التسويقية	4.03068	0.35597	4.03068	3.9344	83.973	0.000	

الجدول السابق رقم (12) يوضح متوسطات درجة إجابة مفردات عينة الدراسة حول المجموع الكلي للحواجز التسويقية، ومن الجدول يلاحظ أن متوسط الإجابة حول **(حاجز الترويج)** يساوي (4.32273) وبالتالي فأن حاجز الترويج يعد من أكثر الحواجز التسويقية، و**(حاجز المنتج)** جاء في المرتبة الثانية بمتوسط (4.14091)، وأتى في المرتبة الثالثة **(حاجز التوزيع)** بمتوسط (3.84545)، وجاء **(حاجز التسعير)** في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط (3.81364).

كما أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة حول **(المجموع الكلي للحواجز التسويقية)** تدل على وجود ارتفاع للحواجز التسويقية، لأن المتوسط الحسابي يساوي (4.03068) وهو أكبر من 3 (المتوسط الإفتراضي للمقياس الخماسي).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة لجميع الحواجز أكبر من قيمة (t) الجدولية، التي تساوي (1.671)، وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد المقابلة لجميع المحاور أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، عليه فإنه يمكن القول أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة في عينة الدراسة تنطبق على مجتمع الدراسة.

حواجز التصدير التنظيمية والتسويقية للشركات الليبية الغير مصدرة.

الجدول رقم (13) يوضح حواجز التصدير التنظيمية والتسويقية للشركات الليبية الغير مصدرة.

الحواجز	متوسط عينة الدراسة	الإنحراف المعياري للعينة	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد	الترتيب
			الحد الأدنى	الحد الأعلى			
الحواجز التنظيمية	3.87818	0.33524	3.7876	3.9688	85.793	0.000	2
الحواجز التسويقية	4.03068	0.35597	3.9344	4.1269	83.973	0.000	1
حواجز التصدير التنظيمية والتسويقية للشركات الليبية الغير مصدرة	3.94596	0.29714	3.8656	4.0263	98.487	0.000	

الجدول السابق رقم (13) يوضح متوسطات درجة إجابة مفردات عينة الدراسة حول حواجز التصدير التنظيمية والتسويقية للشركات الليبية الغير مصدرة، ومن الجدول يلاحظ أن متوسط الإجابة حول **(الحواجز التسويقية)** يساوي (4.03068) وبالتالي فأن الحواجز التسويقية تعد من أكثر حواجز التصدير للشركات الليبية الغير مصدرة، وجاءت **(الحواجز التنظيمية)** في المرتبة الثانية بمتوسط (3.87818). كما أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة حول **(حواجز التصدير التنظيمية والتسويقية للشركات الليبية الغير مصدرة)** تدل على وجود ارتفاع في حواجز التصدير للشركات الليبية الغير مصدرة، لأن المتوسط الحسابي يساوي (3.94596) وهو أكبر من 3 (المتوسط الإفتراضي للمقياس الخماسي).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة لجميع الحواجز أكبر من قيمة (t) الجدولية، التي تساوي (1.671)، وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد المقابلة لجميع المحاور أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، عليه فإنه يمكن القول أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة في عينة الدراسة تنطبق على مجتمع الدراسة.

- **نتائج الدراسة:**

ملخص نتائج الدراسة المتعلقة بحواجز التصدير على النحو الذي يراه غير المصدرين، ويرتب ترتيبا تنازليا من حيث الشدة أو الأهمية، ومن الواضح أن الاختلافات القائمة فيما يتعلق بفترة الدراسة الميدانية، وخصائص عينة الدراسة، ومنهجيات الدراسة هي المسؤولة عن الاختلافات في ترتيب رتب حواجز التصدير، من خلال الدراسة الميدانية (تحليل البيانات) يمكن استخلاص النتائج وفقاً للآتي:

الحواجز التسويقية تعد من أكثر حواجز التصدير التي لها تأثير على الشركات الليبية الغير مصدرة في التوجه والدخول للأسواق الخارجية، من خلال تحليل البيانات السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. وجود علاقة سلبية بين حاجز الترويج وتوجه الشركات الى التصدير في الاسواق الخارجية، من خلال صعوبة تكييف الانشطة الترويجية مع متطلبات السوق الخارجية والاختلاف مع اللوائح الحكومية الاجنبية، حاجز الترويج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحواجز التسويقية الأخرى، يتعلق بهدف تلبية متطلبات المعاملات المتعلقة بالتصدير، يمكن للعديد من شركات الليبية الغير مصدرة تنفيذ استراتيجيتها الترويجية في الخارج بشكل فعال، ما يمكننا ملاحظته هو أن عدداً قليلا فقط منهم يشاركون ويعرفون بمنتجاتهم في المعارض التجارية الخارجية، بنسبة 21.8% من عينة الدراسة.

2. أن حجم تأثير حواجز المنتج قوي نسبياً في التوجه الشركات نحو التصدير، غالبا ما تكون العوامل الخاصة بنوع النشاط مسؤولة عن الاختلافات في الشدة المتصورة لحواجز التصدير عبر الشركات، غالبية عينة الدراسة نشاطها صناعي بنسبة 54.5% من اجمالي العينة، أي أن عائق تسويق المنتجات بشكل أكثر تحديداً في الأسواق الخارجية، يتعلق بتطوير منتجات جديدة لتلك الاسواق، والتعرف على اذواق وانماط المستهلكين الاجانب، ما يترتب عليه التكاليف المرتفعة للتصدير، تنظر إليها أساساً عينة الدراسة من خلال نتائج الحواجز التنظيمية المتمثلة في تكاليف الشحن والنقل الخارجي وأسعار الصرف وتعقيد الاجراءات كالقيود على التصدير إلى جانب نقص المعرفة حول الاسواق الخارجية التي أعاقت أنشطة التصدير.

3. تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين حاجز التوزيع وتوجه الشركات الى التصدير للأسواق الخارجية، يتعين على الشركات أن تواجه قنوات توزيع تتألف من طبقات عديدة، ونظم توزيع مباشرة، وتنوع الخدمات التي يطلبها أعضاء التوزيع عبر البلدان، هذا التعقيد في أنظمة التوزيع يخلق صعوبات لدى هذه الشركات في التوجه نحو التصدير والدخول للأسواق الخارجية.

4. تبين النتائج وجود أثر سلبي لحاجز الأسعار على توجه الشركات نحو التصدير للأسواق الخارجية، وتبين أيضاً أن حاجز الأسعار هو أهم مؤشر على التوجه الى التصدير لهذه الشركات، لأنه مرتبط بعائق التكاليف الذي يعد أكثر حاجز امام الشركات الليبية الغير مصدرة، مما يترتب عليه صعوبة تقديم اسعار منافسة مع اسعار المنافسين في الاسواق الخارجية.

الحواجز التنظيمية لها تأثير على الشركات الليبية الغير مصدرة في التوجه والدخول للأسواق الخارجية، من خلال تحليل البيانات يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. تبين النتائج أن العائق الرئيسي أمام التوجه الشركات للتصدير والدخول للأسواق الخارجية هو الحواجز الإجرائية التي لها تأثير كبير على التوجه إلى التصدير، من خلال ارتفاع تكاليف الشحن والنقل الخارجي والتعقيدات في التعامل مع الوثائق والإجراءات المتعلقة بالتصدير.

2. العائق الثاني أمام توجه الشركات إلى التصدير هو الحواجز الداخلية التي تتجلى في عدم كفاية القدرة ورأس المال للتصدير، فضلا عن عدم قدرة الشركات على الوفاء بمتطلبات التصدير.

3. تبين النتائج أن عائق نقص المعرفة والمعلومات حول الاسواق الخارجية أمام التوجه الشركات إلى التصدير هو اكثر اهمية من خلال اجابات عينة الدراسة في الحواجز المعلوماتية، والمشاكل اللغوية والثقافية التي ترتب عليها صعوبة الاتصال والتواصل مع العملاء في الخارج، تتفق هذه النتيجة مع نتيجة حاجز المنتج في الحواجز التسويقية.

4. تشير النتائج إلى أن الحواجز الخارجية، لها تأثير سلبي على توجه الشركات إلى التصدير، غالبا ما تؤدي التقلبات في سعر الصرف إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي، تصبح المنتجات الشركات المحلية اسعارها اعلى مع اسعار المنتجات المنافسة في الخارج، وبالتالي فهي اقل قدرة على المنافسة، وهذا قد يعيق الشركات على التصدير والدخول للأسواق الخارجية، هذه النتيجة تتوافق مع نتيجة حاجز التسعير في الحواجز التسويقية.

- **التوصيات:**

1. تقديم الدعم اللازم من قبل مركز تنمية الصادرات الليبي من خلال مشاركة الشركات الليبية الغير مصدرة في المعارض التجارية الخارجية للتعريف بمنتجاتهم.
2. تقديم الدعم المالي من خلال تمويل الصادرات للشركات الليبية الغير مصدرة عن طريق المؤسسات المالية.
3. مساهمة الملحقيات والبعثات التجارية بالسفارات الليبية في الخارج بتوفير معلومات حول الاسواق الخارجية المستهدفة للمنتجات المحلية لتسهيل دخول الصادرات لتلك الاسواق.

المراجع:

1. النجار، فريد، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002.
2. عربيات، فاطمة، الريماوي، أحمد شكري، الضمور، هاني، المعوقات التصديرية لقطاع الصناعات الغذائية في الاردن، المجلة الاردنية للعلوم الزراعية، المجلد 13، العدد 3، 2017.
3. فؤاد، مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علمياً وعملياً، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993.

1. Alexandrides, C.G. (1971),"How the major obstacles to exporting can be overcome", Atla ntic E c o n o m ic Review, May, pp. 12-15.
2. Huu, T., Huy,H., and Van, H.,(2015),"Export Barriers and Export Performance of Vietnamese Seafood Firms Targeting International Markets", Journal of Economic Development. 22(4),pp. 117-141.

3. Kedia, B.L. and Chhokar, J.(1986),"Factors inhibiting export performance of firms: an empirical investigation", Management I nter national Review, Vol. 26 No. 4, pp. 33-43.
4. Koksal, M. H., and Kettaneh, T.(2011)."Export problems experienced by high- and low-performing manufacturing companies: A comparative study". Asia Pacific Journal of Marketing and Logistics,23(1), pp. 108-126.
5. Leonidou, L.C.(2000),"Barriers to export management: an organizational and internationalization analysis", Journal of International Management, Vol. 6, pp.121-148.
6. Leonidou, L. C.(2004)."An analysis of the barriers hindering small business export development". Journal of Small Business Management, 42(3), pp. 279-302.
7. Ortega, S.(2003)."Export barriers: Insights from small and medium-sized firms". International Small, Business Journal, 21(4), pp. 403-419.

البعد الأمني للأزمة الليبية وتأثيرها على إدارة الحدود في الجوار العربي المتوسطي

د. رجب ضو المريض
جامعة بني وليد - ليبيا

المقدمة:

تعد الأحداث ذات الطابع العسكري غير الدولية قديمة قدم الدولة، فهذه الأخيرة كثيراً ما تجد نفسها في نزاع مسلح داخلي تغذيه أسباب عدة – كالحروب الإقليمية – تهدف إلى القضاء على النظام القائم وتغييره بآخر، وقد تؤدي هذه الأحداث الأمنية إلى حدوث خلل كبير في بنية النظام الأمنية من خلال إحداث فجوة كبيرة في السيطرة على المنظومة الأمنية التي يحاط بها الأمن القومي والوطني، مما يجعل إدارة الصراع مهمة صعبة لصانع السياسات الأمنية في البلاد، والنماذج كثيرة؛ منها ما حدث في العراق عقب الغزو الأمريكي واليمن والحرب الأهلية والتدخل السعودي العربي وأيضًا ليبيا والتدخل العربي الأوروبي "حلف الناتو"، وهذه الحروب بدأت شرارتها في شكل مطالب داخلية للشعوب استغلت إقليميًّا ودوليًّا لتنفيذ أجندة للدول الكبرى، يقابل هذا الأمر أن مخرجات هذه التهديدات والحروب نتج عنها هجرات داخلية وخارجية أصبحت تعرف بالهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير المنظمة، خاصة تلك المتوجهة إلى أوروبا، وغالبية المهاجرين بعد عام 2011 من الدول التي شهدت احتجاجات حدث خلل في منظومتها الأمنية مع عدم السيطرة على حدود الدولة لمنع الدخول غير الشرعي على سبيل المثال أصبحت الحدود الليبية مفتوحة أمام المهاجرين من مصر – وسوريا وتونس والجزائر، واستغل هذا الانفلات الأمني لصالح تجار البشر والجماعات الإرهابية التي لها مشاريع في المنطقة.

وعقب الأحداث التي شهدتها ليبيا ضد نظام معمر القذافي 2011/2/17 شهدت البلاد خللاً أمنيًّا غير مسبوق أثر على المستوى الداخلي من حيث السيطرة على إدارة الحدود وأيضًا كان له تأثير مباشر على دول الجوار كمصر وتونس والجزائر وجنوب المتوسط حيث القارة الأوربية.

لقد مثلت الأزمة الليبية التي بدأت منذ انطلاق ما عُرف بالثورات العربية (الاحتياجات الشعبية الواسعة) في السابع عشر من فبراير ضد نظام القذافي، وهي الموجة ذاتها التي انطلقت في تونس ومصر وأطاحت بالرئيس زين العابدين بن على، وفي مصر أطاحت بالرئيس محمد حسني مبارك، وأما ليبيا فإن الأمر فيها مختلف في مساره من حيث مسألة التعاطي الشعبي مع النظام رغم وجود مطالب عادلة، ولكن سقف المطالب جعل الأمر يخرج عن السيطرة ودخول العامل الخارجي الداعم لتلك المطالب وبحجة حماية المدنيين جعل منها أزمة من نوع خاص كان لها مخرجات كثيرة منها البعد الأمني على المستويين الداخلي والخارجي؛ حيث أصبحت المنطقة ساحة مفتوحة بعد سقوط نظام القذافي من خلال التحالف العربي الأوربي بطلب جامعة الدول العربية. وينطلق هذا البحث من فرضية تتساءل: إلي أي مدى أدى

التدخل العسكري لحلف الناتو إلى انهيار المؤسسات الأمنية؟ وما مدى تأثيره على دول الجوار العربي الأوربي؟

وهل يمكن أن تُحمَّل المسئولية على المجتمع الدولي وحلف الناتو وجامعة الدول العربية من خلال المخرجات الحالية التي تشهدها ليبيا بعد سقوط المنظومة الأمنية والفراغ الذى أدى إلى خلل في التحكم في الحدود وخروج الوضع عن السيطرة من خلال تدفق المهاجرين والجماعات الإرهابية وتجار البشر والسلاح عبر ليبيا إلى جوارها العربي والأفريقي والأوربي؟

المبحث الاول: البعد الداخلي والعربي والدولي في تدمير المنظومة الأمنية والعسكرية الليبية.

أولاً- البعد الداخلي الليبي في تدمير المنظومة الأمنية:

حدد الشباب الليبي عبر شبكة المعلومات الدولية يوم 17 فبراير لانطلاق الثورة، سبق هذا الإعلان خروج الشباب في مدينة بنغازي وبعض المناطق الشرقية؛ حيث كانت المظاهرات في بدايتها سلمية تطالب بتحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين، وأسفرت تلك الاشتباكات بمدينة بنغازي عن اعتقال فتحي تربل منسق عائلات ضحايا أبو سليم، مما أدى إلى الاعتصام أمام مقر محكمة بنغازي، حيث تمت الاستجابة لمطالب المتظاهرين وتم الإفراج عن منسق عائلات ضحايا أبو سليم.

عمت المظاهرات كافة المنطقة الشرقية وخاصة في مدينة البيضاء والتي ارتفع فيها سقف مطالب المحتجين إلى المطالبة برحيل النظام.

وشاركت المناطقَ الشرقيةَ في هذا الاحتجاج المناطقُ الغربيةُ؛ حيث خرجت مناطق عديدة منها الزنتان وطرابلس ومصراتة داعمة لتلك الثورة في شرق البلاد، ورفعوا شعارات وحدة الأراضي الليبية واللحمة الوطنية بين شرق البلاد وغربها، ونوجز النقاط التالية للتوضيح:

1- انشقاق عدد كبير من الدبلوماسيين وعلى رأسهم الممثل الليبي الدائم في الأمم المتحدة عبد الرحمن شلقم.
2- انشقاق أحد رجال النظام المهمين وهو وزير الداخلية عبد الفتاح يونس وانضمامه لحركة الثورة، وقيادته للعمليات العسكرية للثوار، واغتيل في ظروف غامضة فيما بعد.
3- انشقاق المستشار مصطفى عبد الجليل وانضمامه للثوار، ويمثل وزير العدل في النظام السابق، والدكتور محمود جبريل وزير التخطيط، وعلي العيساوي سفير ليبيا في الهند.
4- فى يوم 17 فبراير وبعد حصول الثوار على الأسلحة من المخازن الموجودة في المناطق الشرقية التي سيطروا عليها، أصبح الصراع مع النظام صراعًا مسلحًا ردًّا على القوة المفرطة التي استعملت في شرق البلاد وغربها.

5- نتيجة التطورات السريعة على الأراضي الليبية وتسليح الثوار واتجاه الأزمة نحو التدويل، تم تشكيل مجلس وطني انتقالي في 27 فبراير عام 2011 بالتعاون مع الثوار في جميع مدن البلاد، وجاء تأكيد المدن التي استطاعت أن تفك قبضة القوة العسكرية للنظام بأن تضع نفسها تحت تمثيل المجلس الانتقالي الليبي.

ثانياً- البعد العربي والدولي في تدمير المنظومة الأمنية:

أ- البعد العربي:

ويتناول هذا البعد الدور القطري وقرار الجامعة العربية وراء التحرك العربي، ودعمها لثورة فبراير بليبيا، من خلال الآتي:

لعل المتتبع للأحداث في ليبيا منذ اندلاع المظاهرات السلمية في بنغازي يوم 15 فبراير، أي قبل موعد انطلاق الثورة المحدد يوم 17 فبراير عام 2011، ونظراً لتلك الأحداث والقوة التي استعملت في صدِّها، جاء التحرك العربي من خلال الجامعة العربية، حيث كان التحرك القطري الخليجي لحشد الضغط العربي، من خلال عقد جلسة طارئة للجامعة العربية على مستوى الوزراء لإصدار قرار يدين عمليات القتل في الشارع الليبي، وهذا ما عبر عنه القرار رقم 7398 بتاريخ 2011/3/2، والبيان الصادر عن الجامعة بتاريخ 2011/2/22؛ حيث تمت مطالبة الجانب الليبي باحترام القانون الدولي الإنساني، والمطالبة بوقف الجرائم ضد أبناء الشعب الليبي، وإنهاء القتال، وسحب القوات المسلحة من المدن والمناطق "وجهة نظر عربية غربية" .

وبالرغم من ذلك، فإن الجانب الليبي استمر في إدارة خاطئة للأزمة بعدم إدراكه أن ما يحدث هو حراك شعبي نابع من إرادة الشعب، ويجب التعامل معه بشكل سلمي، والبحث في أسباب خروج تلك المسيرات الحاشدة، وعلاج كافة المشاكل التي كانت وراء ذلك، ويمكن تشبيه ما حدث للنظام السابق في بنغازي بما حدث لصدام حسين إبان دخوله الكويت؛ حيث وقع النظامان السابقان في مصيدة التدخل الدولي، مع الفارق أن نظام صدام حسين اعتدى على دولة ذات سيادة، أما الجانب الليبي فكان فشله في إدارة الأزمة داخلياً والضغوط الخارجية أدت إلى تدخل الجانب العربي والإقليمي والدولي وإصدار قرار بالتدخل.

لقد اتفق كل المتابعين للأحداث في ليبيا على أن النظام السابق قد فشل في إدارة الأزمة الداخلية، خاصة وأن استمرار سقوط ضحايا من المدنيين شرق البلاد وغربها، فتح الباب أمام الجانب القطري المدعوم خليجيًا للتحرك من خلال جامعة الدول العربية وإصدار القرار رقم "7360" 2011/3/12 والذي أكد على ما جاء في القرار السابق "7298" 2011/3/2؛ حيث طالبت الجامعة العربية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لحماية المدن الليبية واتخاذ الإجراءات بفرض حظر جوي على حركة الطيران المدني

والعسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف، وكذلك التعاون مع المجلس الانتقالي الليبي لتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي، وهذا القرار كان بداية النهاية للنظام السياسي الليبي السابق، حيث تحرك مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 1973/1970 بشأن تفويض الناتو بإقامة منظمة حظر جوي .[1]

وهنا لا بد من الإشارة إلى التحرك القطري على جميع المستويات للإطاحة بالمنظومة الأمنية والعسكرية التي كانت تحمي البلاد – من خلال الآتي:

1. اعتراف دولة قطر بالمجلس الوطني، وهي أولى الدول العربية المعترفة به.
2. عملت دولة قطر على بيع النفط الليبي لصالح الثوار ودعمتهم مادياً وعسكرياً.
3. الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة؛ حيث ساعدت في قيادة الحرب الإعلامية ضد نظام القذافي.
4. توجيه رسالة إلى دول الجوار بأن قطر تمتاز بدور عربي وإقليمي ودولي نابع من سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط وخارجه.
5. التحرك العسكري القطري ضد نظام القذافي عندما أرسلت لأول مرة بمشاركتها العسكرية خارج أراضيها طائرات حربية في مارس عام 2011 للمشاركة في الضربات الجوية ودعم الثوار بالأسلحة.
6. هذا التحرك عكس تعبيرًا نوعيًّا في السياسة الخارجية القطرية، وهي رسالة إلى كل الأطراف في المنطقة.

وبالنظر إلى التحرك القطري الخليجي في إنجاح الثورة الليبية وإزاحة نظام القذافي من السلطة لا بد من وضع أسئلة مهمة أمام الباحثين حول:

1- أسباب التحرك القطري الخليجي ضد نظام القذافي وتأثيره على الأمن في شمال أفريقيا وجنوب المتوسط.

2- النشاط غير المعهود للجامعة العربية في إدارة الأزمات العربية منذ إنشائها عام 1945 ومخالفتها للميثاق ؟ والانتقائية في التعامل مع الثورات العربية ؟ اليمن والبحرين نموذجاً.

3- ما طبيعة العلاقات العربية وراء دور الجامعة العربية ؟ خاصة في الجوانب الإقليمية.

4- أسباب الدور القطري السياسي والاقتصادي والإعلامي وراء الثورات العربية وأبعاده لتهديد الأمن القومي العربي.

[1] راجع في ذلك قرارات جامعة الدول العربية لعام 2011 الأمانة العامة.

ب- البعد الدولي:

إن المتتبع للعلاقات الليبية الأوروبية يكشف أنها علاقة اتسمت بالأزمات منذ تولي معمر القذافي السلطة في ليبيا 1996/9/1، وأشهر تلك الأزمات:

1. أزمة ملهي برلين ألمانيا.
2. أزمة مقتل الشرطية البريطانية في لندن.
3. أزمة الممرضات البلغاريات – أطفال الإيدز.
4. أزمة لوكيربي.
5. أزمة التدخل الليبي في أفريقيا.
6. أزمة الدعم الليبي للجيش الجمهوري الأيرلندي.
7. أزمة العلاقات الليبية السويسرية.
8. أزمة أسلحة الدمار الشامل الليبية.

مثّل النظام السياسي الليبي السابق تهديداً مباشر للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وتلك الأزمات يتذكرها الساسة الغربيون جيداً، إن القذافي قد ساعده في ذلك الموقع الجغرافي القريب من أوروبا وتلك الثروات الهائلة التي تمتلكها ليبيا؛ حيث مثل العاملان الجغرافي والاقتصادي تهديداً للجانب الغربي من طرف النظام السابق خاصة في مسألة الأمن من شمال أفريقيا إلى جنوب المتوسط وهنا الفرق بين إسقاط النظام وتفكيك دولة كانت تحافظ على الأمن والاستقرار الداخلي وفى جوارها العربي والأفريقي والمتوسط، وهذا الأمر جعل تلك الدول تنتظر الأزمة التي يمكن أن تعجّل بنهايته باعتباره يهدد المصالح الأمريكية الغربية على السواء، إلا أن نهاية النظام خلقت فجوة أمنية لمنطقة المتوسط.

وجاءت مرحلة الربيع العربي فأطاحت بالنظامين التونسي والمصري – دول جوار ليبيا.

– ولم يتعرف القذافي على المشكلة واعتبرها نتيجة حتمية لتلك الأنظمة وتناسى هو نفسه ونظامه كيف يتعامل مع إدارة الأزمة؟ رغم إعلانه عن أن الوضع في ليبيا سوف يقود إلى تواجد الجماعات الإرهابية وأن التهديد سوف يصل أوروبا نفسها، وهذا ما حدث حاليا، حيث إن ليبيا أصبحت ملاذًا لجماعات الهجرة غير الشرعية وجماعات تجار البشر وجماعات الإرهاب التي انتشرت في وسط ليبيا وشرقها وغربها وسيطروا على مناطق إستراتيجية فيها.

ويمكننا أن نوجز بعض النقاط المهمة التي ساعدت في إسقاط المنظومة الأمنية الليبية من خلال الدعم العربي والدولي على النحو التالي:

1- تجميد عضوية ليبيا في الجامعة العربية، وإحالة طلب إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته تجاه الحكومة الليبية والعمل على حماية المدنيين.

2- إصدار قرار من مجلس الأمن تحت رقم 1970[1]، 1973 يحظر فيه الطيران العسكري فوق الأجواء الليبية نظراً لما يشكله من تهديد للمناطق التي تشهد تحركات وأحداثًا ضد النظام.

3- مثل القرار 1973 غطاءً جوياً للثوار حتى تمكنوا من السيطرة على المنطقة الشرقية وعدد من المناطق الغربية؛ فقد أعطى القرار فرصة لحلف الناتو بتدمير المواقع والقدرات العسكرية الليبية في شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها، مما ساعد على تقدم الثوار في كل الجبهات المفتوحة، وهو بداية سقوط المنظومة الأمنية.

4- أثر هذا القرار من الناحيتين السياسية والعسكرية على نظام معمر القذافي وأضعف قدراتها العسكرية وقلل من مناوراته السياسية على المستوى العربي والإقليمي والدولي، وخير دليل على ذلك تجميد عضوية ليبيا في الجامعة العربية والإدانة الدولية والإقليمية للقذافي حول الأحداث في ليبيا ودخول البلاد في فوضى عارمة.

5- مثَّلت الضغوط الدولية نجاحًا للثورة، خاصة فيما يختص بتجميد الأموال والأصول الليبية والحصار النفطي والاقتصادي وحظر الأسلحة، مما أثر بشكل كبير على الحراك الحكومي الليبي على كافة المستويات

6- الضغوط الدولية على المجلس العسكري في القاهرة والنظام الحاكم في تونس عام 2011 من أجل تسهيل فتح الحدود لإدخال الأسلحة والمعدات العسكرية وتدمير منظومة حماية الحدود وهي المنافذ البحرية والبرية.

7- عبرت المواقف الدولية بالرضا عن القرار رقم 1973، واعتبرته حماية للشعب الليبي ، وأعطى فرصة للتدخل العسكري للوصول في النهاية إلى الإطاحة بنظام معمر القذافي؛ حيث جاء التأكيد الفرنسي من خلال اعترافه كأول دولة أوروبية بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ودعمه له بشكل كامل حتى ينال الشعب الليبي حريته ، كما أكد الموقف الأمريكي أن هذا القرار يمثل خطوة أولى نحو رحيل القذافي، واعتبرت بعض الدول الأوروبية أن المعارضة محور شرعي ، وفي الوقت نفسه اعترفت بريطانيا وإسبانيا بالمجلس الوطني واعتبرت القذافي متمردًا سياسيًّا .

8 – الموقف الألماني هو الذي جاء مخالفاً للمواقف الأوروبية الأخرى؛ حيث تحفظ على القرار الدولي وقرر عدم المشاركة بجنود في هذه الحرب؛ لأن عواقبها وخيمة على المدنيين، إلا أن الموقف الألماني أقر بضرورة العمل على حماية المدنيين.

[1] انظر في ذلك قرر مجلس الامن بتاريخ 17 مارس الوثيقة رقم 50/0200. securitycounil

9 – توضح تلك المواقف الدولية أن هناك اندفاعًا فرنسيًّا نحو التدخل العسكري، يقابله اندفاع قطري في الموقف العربي ودعم بريطاني ومباركة أمريكية، كل ذلك سرَّع بانتهاء المنظومة الأمنية الليبية .

10– السؤال الذي يطرح نفسه اليوم: من يتحمل المسئولية جراء تدمير المنظومة الأمنية وضعف مراقبة حدود الدولة وانتشار الجريمة والاتجار بالبشر وتجارة السلاح ونشاط الهجرة غير الشرعية وتهديد الأمن الأوروبي من خلال الهجرات غير الشرعية عبر جنوب المتوسط ؟

11– هناك لحظتان في تاريخ الغرب تتلاقيان أحياناً وتتصادمان أحياناً هما : لحظة الحرية ولحظة المصلحة، أين نحن من ذلك ؟

المبحث الثاني: أبعاد الحرب الأهلية وبزوغ سلطة المليشيات في ليبيا وتأثيرها على مسألة أمن الحدود والهجرة:

يمكننا القول: إن الحدود السياسية في شمال أفريقيا أحد المغذيات الرئيسية لعدم الاستقرار الداخلي والإقليمي؛ "فيمكن تعريفها كخطوط فاصلة تبدأ وتنتهي عندها سيادة الدولة على أرضيها، ارتبطت بسياقين محوريين أحدهما داخلي، يتعلق بقدرة الدولة القومية على تأمينها من أي تهديدات قائمة أو محتملة والآخر خارجي ينصرف لطبيعة تأثيرات السياقات الإقليمية والدولية في أمن الحدود" .[1]

وبعد ما تزامن مع التهديدات الحدودية من احتمالات تعرُّض الدولة للغزو أو اختراق سيادتها أو تغيير شكل حدودها بالقوة من قبل دولة مجاورة، صارت الحدود معبراً ومصدراً أساسياً للتهديدات غير التقليدية ذات الطبيعة المتشابكة والمتصاعدة في آنٍ واحد مثل ما يحدث حاليًا من تصاعد في عمليات الإرهاب والعمليات الإجرامية (كتهريب، سلاح، بضائع، هجرة غير شرعية).

ونظراً لما يحدث داخل دول الثورات العربية من خلل أمني وتفكك هذه المنظومة التي كانت مسؤولة عن إدارة الحدود، أصبح الوضع خطيراً جداً خاصة مع زيادة تدفق اللاجئين بين الدول نتيجة انتشار الصراعات الداخلية المتنقلة عبر الحدود، خصوصاً في مرحلة ما بعد الثورات العربية كحالة ليبيا – تونس – مصر – سوريا – اليمن .[2]

حملت التهديدات غير التقليدية سمات جديدة لم تكن موجودةً قبل بزوغ الثورات العربية خاصة في منطقة شمال أفريقيا من حيث الحدة أو طبيعة التأثيرات القائمة عليها أو تشابكات فيما بينها مع جوارها

[1] خالد حنفي على، تقديم الحدود بين مأزق الدولة وتغيرات المنطقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015، ص3.
[2] خالد حنفي على، المرجع السابق، ص3.

الإقليمي مما جعل هناك صعوبات في مسألة تأمين الحدود خاصة في ليبيا ومدى تأثيرها في جوارها المتوسطي. ويمكن أن نعرِّج على بعض النقاط المهمة على النحو الآتي:

1- بعد الهجمات العسكرية التي قادها حلف الناتو على ليبيا أصبحت السيطرة الأمنية غير ممكنة على الحدود، مما جعل تونس تشرع في بناء جدار عازل على حدودها مع ليبيا، وهذا ناتج عن الأحداث التي شهدتها تونس مؤخراً بسبب تدفق السلاح داخل أراضيها.

2- الفراغ السياسي في الداخل الليبي وغياب مؤسسة الشرطة والجيش مكَّن جماعات مرتبطة بالجريمة المنظمة من السيطرة على إمكانيات الدولة واستعمالها في نشاطات مشبوهة بغرض التجارة عبر المتوسط، خاصة في مسألة تهريب السلاح وتجارة الهجرة غير الشرعية.

3- أصبحت التهديدات الحدودية في ليبيا عاملاً مؤثرًا في الأمن المتوسطي والجوار المغاربي مما جعل الدول – وخاصة تلك التي تأثرت بالفوضى في ليبيا – تعيد ترتيب سياساتها الأمنية ومن بينها: التفكير في التدخل العسكري وكنموذج لذلك: التدخل الأوربي في ليبيا بعد عام 2011 وكذلك التدخل العربي، من عمليات عسكرية قامت بها مصر عام 2015 داخل الأراضي الليبية في مدينة درنه عقب مقتل مجموعة من رعاياها في ليبيا.

لا شك أن الحروب الأهلية تمثل عائقاً كبيراً أمام الدول من أجل القيام بمهام حماية الأمن الحدودي في المنافذ البرية والبحرية والحد من الجريمة المنظمة وانتشار جريمة الاتجار بالبشر، خاصة في دولة مثل ليبيا ذات المساحة الجغرافية الواسعة والارتباط في حدودها مع أكثر من دولة وشاطئ بحري يبلغ طوله أكثر من 1800/ كم، كل هذه العوامل تقلل من فرص السيطرة الأمنية في ظل وجود دولة تملك المقومات للسيطرة على كافة المنافذ البحرية والبرية.

ولكن السؤال اليوم: كيف تتمكن دولة مثل ليبيا من القيام بهذه المهمة خاصة بعد تدمير قدراتها الأمنية والعسكرية التي كانت جزءًا من عوامل الحماية لأمنها وسيادتها ومحاربة الجريمة نفسها وتعاونها مع جوارها الأوروبي والعربي والأفريقي من أجل الحد من تلك الأزمات ومنها أزمة الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والجماعات المتطرفة الإرهابية ، وفي هذا السياق عندما تولى المؤتمر الوطني المنتخب عام 2012 والذي يعوِّل عليه الشعب في العمل من أجل حل المشاكل الداخلية سواء التي لها علاقة بمسألة السيادة الوطنية أو تلك التي لها علاقة بالجوار العربي والأفريقي والأوروبي، إلا إنه قام باستخدام سلطاته في محاربة مناطق وتصفية حسابات داخلية مع خصومه السياسيين المحسوبين على النظام السابق حيث قام بعمل ممنهج ذي صبغة تشريعية ضد مدينة بني وليد مثال على ذلك: إصدار القرار رقم 7/لسنة 2012، وهذا القرار اتخذه المؤتمر للقيام بعمل عسكري ضد هذه المدينة، وهي سابقة تاريخية لم تحدث من قبل في برلمان ليبي؛ حيث تم إعطاء الأوامر إلى كافة الميليشيات وكتائب الثوار والدروع

بإعداد قوة عسكرية لقيادة عملية عسكرية ، علماً بأن الأولى تمت في عام 2011 حيث أطلق عليها عملية تحرير بني وليد، وكانت في 20 سبتمبر عام 2011 ، وقد جاءت هذه العملية لتصفية حسابات تاريخية بين قبيلة ورفلة كبرى القبائل الليبية ومدينة مصراته والتي تلقت الدعم المباشر من قبل قطر وتركيا والسودان، واعتبرت القوة العسكرية التي تقودها مصراته والممثلة في قوة الدروع هي أكبر تشكيل عسكري استحوذ على إمكانيات عسكرية للدولة، بالإضافة إلى الدعم الخارجي ، ونتج عن هذا القرار تدمير مدينة بني وليد وقتل المدنيين ودخول البلاد في حرب أهلية، مما كان لها الأثر السلبي على الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا، نظراً لقيام الأجنحة العسكرية التابعة لبعض التيارات الإسلامية والسياسية بالمؤتمر الوطني بإصدارها القرار المذكور الذي نتج عنه توثيق أكبر عملية تدمير لمدينة آمنة وهي بني وليد ، والتي تفاعل معها المجتمع الدولي، سواء من خلال التصريحات الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة أو ممثل الأمم المتحدة في ليبيا، وغيرها من المنظمات الدولية والحقوقية وتوثيقها كافة العمليات الإجرامية التي حدثت ، كما ندَّد بها وزير الدفاع الليبي أسامة الجويلي الذي صرَّح بأن هذه العملية العسكرية قامت بها قوات درع ليبيا في بني وليد باعتبارها قوة غير نظامية، وبالتالي لا يمكن السيطرة عليها، وأكد في مؤتمر صحفي بتاريخ 2012/10/29 عن الأزمة الليبية أن كل ما يحدث في بني وليد ليس لوزارة الدفاع علاقة به ، وهو عمل يقع خارج سلطاتها كوزارة دفاع ، مشيراً في مؤتمره الصحفي إلى أن قوات درع ليبيا منعته من الدخول إلى مدينة بني وليد للوقوف على ما يجري داخل المدينة وإعداد تقرير بذلك .

وأكد السيد بان كيمون الأمين العام للأمم المتحدة في تصريحه حول هذه الأحداث بتاريخ 22 أكتوبر 2012 على ضرورة وقف العمليات العسكرية في مدينة بني وليد وأنه يحمل كافة الأطراف المشاركة في هذه العملية المسؤولية كاملة حول انتهاك القانون الإنساني والدولي.

كما صدر عن ممثل الأمين العام السيد طارق متري أن هذه العملية تمثل انتهاكاً خطيراً خارج سلطة الدولة من أعمال القتل والخطف والاعتقال وأن العديد من هذه الأعمال تمت تحت إشراف الميليشيات التابعة لمصراته.

ومن خلال اللجان المنعقدة على المستويين المحلي والدولي تم توثيق كل الجرائم وإحالتها إلى المنظمات الدولية المختصة حيث صدرت العديد من الإجراءات حول هذه الأحداث نورد بعضاً منها على النحو الآتي:

1. ما أثاره المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية أمام مجلس الأمن بتاريخ 8 مايو 2013 في الجلسة رقم 6962 بخصوص الشأن الليبي في الفقرة رقم 23 (من أن محكمة الجنايات الدولية تعبر بقلق بالغ عن هجوم القوات الحكومية والميليشيات علي مدينة بني وليد خلال شهر أكتوبر 2012 الذي

نتج عنه أعمال اعتقال وتعذيب وقتل وتدمير عشوائي للممتلكات). وعزز ذلك أيضاً قرار مجلس الأمن رقم 2095 في جلسة 6934 بتاريخ 14 مارس 2013 الذي أشار فيه إلى أن القلق من المعلومات الواردة حول محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات الجسدية والجنسية في مراكز الاعتقال ، ودعت في البند رقم 3 إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والإنساني لحقوق الإنسان وضرورة عدم إفلات الجناة من العقاب. [1]

كل هذه الأحداث هي عبارة عن انتهاكات قامت بها المليشيات المسلحة المدعومة من المؤتمر الوطني ماديًا ومعنويًا؛ حيث تم تحويل مبلغ وقدره 900 مليون دينار ليبي لتسليح هذه المليشيات والتي أصبحت تمثل خطراً على العملية السياسية في ليبيا بشكل عام وعلى دول الجوار أيضاً.

2. تقرير السيد بان كيمون الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ 21 فبراير 2013 برقم S/2013/104 والذي تطرق فيه إلى موضوع العملية العسكرية ضد بني وليد .

3. تم الإشارة في التقارير المعروضة على مجلس الأمن بشأن التطورات السياسية والأمنية في ليبيا في الفقرة B تحت الأرقام 9/10/8/7 والتي أوضح فيها الانتهاكات التي طالت المدينة من حرق وتدمير وعدم قيام جهات الاختصاص بالتحقيق في هذه الجرائم .

4. تقرير السيد طارق متري أمام مجلس الأمن بتاريخ 8 نوفمبر 2012 حول الوضع الليبي وتحديداً في النقاط 16/15/14/13/12/11/10 والتي أفاد فيها بوجود انتهاكات، وهذا النموذج تكرر عمله من قبل المؤتمر الوطني المنتهي الصلاحية تجاه مناطق ورشقانه والمشاشيه وبعض المناطق الشرقية والمناطق النفطية سرت والجنوب الليبي بكامله

إن هذه العمليات العسكرية قادت البلاد إلى حروب أهلية نتج عنها الآتي:

1. تدمير القدرات العسكرية والمؤسسات الأمنية التي كان ينتظر منها السيطرة علي البلاد وحماية المنافذ؛ حيث تم استنزاف القدرات في حروب داخلية وترك الحدود مفتوحة على مصاريعها أمام الهجرة غير الشرعية وتهريب السلاح ودخول الجماعات المتطرفة.

2. إن استعمال شرعية المؤتمر الوطني في إذكاء الحرب الأهلية زاد من تفاقم الصراعات السياسية الداخلية والابتعاد عن بناء الدولة، وسمح بالتدخل العربي والإقليمي والدولي في الشئون الليبية.

[1] راجع في ذلك مركز انباء الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية منشورات حول ليبيا.

3. ضرب المنطقة الأمنية الوسطى بني وليد وسرت هو بمثابة فتح الطريق أمام المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الجنوب إلى طرابلس ومن ثم إلى أوروبا.

4. ضرب المنطقة الأمنية الجنوبية من مدينة سبها إلى مدينة الكفره وهي مدن حدودية مع القارة الوهي مدن حدودية مع القارة الأفريقية – هو فتح نقاط انطلاق لتلك الجماعات المتطرفة جماعات الهجرة غير الشرعية والوصول بسهولة في ظل الفوضى إلى الشواطئ للانطلاق إلى أوروبا.

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية لها بعد إنساني، وباعتبار أن وضع المهاجرين أصبح وضعًا مأساويًّا يحمل أبعادًا تتصل بحقوق الإنسان والعلاقة الوطيدة به منذ جرى الاعتراف عالميًّا بالحق في التنقل منذ أكثر من نصف قرن بإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

«ومن أجل التعريف بالحقوق التي يستند إليها المهاجر في إطار الوثائق الدولية لحقوق الإنسان ذات البعد الشمولي من حيث المضمون وذات البعد العالمي من حيث النطاق، سنركز في ذلك على المبادئ التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والعهد الدولي للحقوق المدنية السياسية عام 1966 والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966 والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966، ومعلوم أن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قد اختلفت في دورتها الثانية سنة 1948 حول الوثائق الثلاث الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، مع التركيز على الاختلاف الحاصل بين الإعلانات والاتفاقيات على مستوى القيمة القانونية والقوة الإلزامية لها فيما يتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تضمن بشكل أساسي حقوق المهاجرين بصفة أصلية ومباشرة وغير مباشرة منذ نص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13 على: حق الفرد في حرية التنقل، واختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، وحقه في أن يغادر أي بلد بما في ذلك بلده والعودة إليها».[1]

كما تضمنت المادة 15 من الإعلان حقًّا ذا صلة مباشرة بحياة المهاجرين وأوضاعهم وهو الحق في الجنسية؛ فلكل فرد الحق في التمتع بجنسية ما؛ حيث لا يجوز حرمان أي فرد من الحق في جنسيته، كما أنه يحظر أن تحول الدولة بصورة تعسفية دون الحق الإنساني في تغيير جنسيته، هذا بالإضافة إلي تأكيد الإعلان العالمي أن أهم المعايير الدولية التي تأسست عليها تلك المنظومة الخاصة بحقوق الإنسان هي الحق في المساواة وعدم التمييز من حيث التمتع بالحقوق الإنسانية؛ حيث أقر الإعلان في ديباجته الكرامة المتأصِّلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية.

[1] محمد المرابطي القواعد الدولية لحماية المهاجرين مجلة السياسة الدولية العدد 175 السنة الخامسة والأربعون يناير 2009 صـ 86.

«فجميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق (المادة 1) وجميعهم لهم الحق دون تمييز لأي نوع (المادة 2)، أما بالنسبة للحقوق التي يمكن أن يستفيد منها المهاجر بالتبعية أي اكتسابه لصفة مهاجر فهي الحقوق نفسها التي يتمتع بها باقي مواطني دولة الاستقبال؛ كالحقوق الشخصية المدنية، ومثال على ذلك: الحق في الحياة والحرية والأمن (المادة 3)، وأيضًا يكون لها الحق في عدم الاسترقاء والاستعباد (المادة 4)، وحرية المعتقد (المادة 5)، وحرية الرأي والتعبير (المادة 6)، وحق الاجتماع (المادة 7)، والحق في ممارسة العمل السياسي إذا سمحت له قوانين ونظم الدولة المستقبِلة له وتمثل قوانين خاصة بالدولة لا يمكن مخالفتها، وأيضًا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحق الملكية (المادة 17)، والحقوق أيضًا ذات الصلة بالعمل (المادتان 24/23)، والحق في التعليم والحياة الثقافية (المادتان 27/22). كما كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المساواة دون تمييز بين المواطنين الأصليين والمهاجرين في مجموعة من الحقوق المرتبطة بالضمانات القضائية كالحق في عدم التعذيب (المادة 5)، والمساواة أمام القانون (المادة 7)، وحق اللجوء والقضاء (المادة 8)، والمعاملة العادلة (المادة 10)، ومبدأ البراءة تكون هي الأصل، ومبدأ عدم رجعية القوانين (المادة 11)، والحق في احترام الحياة الخاصة (المادة 12)، وتبقى القيمة القانونية الخاصة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان مختلفًا بشأنها من حيث محتوى الإلزامية؛ حيث يدور هذا الجدل حول تحويل مضامين الإعلان العالمي من مبادرة عامة إلى التزامات قانونية ملزمة، وذلك بإصدار عهدين دوليين سنة 1966 يتعلق الأول بالحقوق المدنية والسياسية، أما الثاني فهو يتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولعل أبرز ميزات هذين العهدين أنهما استُبعدا عن العموميات رغم التركيز على الدقة والتفصيل وإقرار حماية خاصة للفئات الضعيفة، ولم يتم التركيز على المضامين المذكورة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ لذلك يتعين أن المهاجر يستفيد من الحماية من ناحيتين: الأولى: تكون من خلال المساواة كباقي المواطنين في مجموعة من الحقوق أهمها الحق في الحماية (وفق المادة 6)، وحرية التعبير (وفق ما نصت عليه المادة 19) والحق في التمتع بالشخصية القانونية (وفق ما نصت عليه المادة 16)، وحرية التعبير (المادة 19)، والمساواة في القضاء، والحق في محاكمة عادلة (وفق ما نصت عليه المادة 14)، وحماية الحق في الخصوصية – الشرف (وفق ما نصت عليه المادة 17).

والثانية: أن العهد الدولي يوفر للمهاجر حماية خاصة باعتباره أجنبيًّا (وفق ما نصت عليه المادة 12) لكل فرد يوجد على نحو قانوني في دولة ما» .[1]

[1] محمد المرابطي، نفس المرجع السابق، صـ 87.

ويلخص العالم الديمغرافى الفرنسي ألفريد صوفي إشكالية الهجرة بقوله: إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات .[1]

وهنا يمكن أن نضيف أنه في القرن الحادي والعشرين اتجهت الهجرة نحو تلك المناطق التي توجد فيها الثروات والاستقرار الأمني؛ حيث إن شاغل المهاجرين اليوم ليس الثروات فقط وإنما الأمن والاستقرار من أجل الحياة بشكل آمن.

كان البشر أكثر استقراراً، فكلما وجدت ثروات بدون أمن واستقرار زادت حركة البحث عن الأمن والثروات معاً، لذلك بالرغم من وجود الثروة في مناطق شمال أفريقيا وجنوبها – مثلاً – إلا أن حركة البحث عن الاستقرار زادت في أوروبا وأمريكا التي ينعم سكانها بالعيش الكريم والأمان معاً، لذلك يجب أن يرتبط مفهوم الهجرة ليس بالثروات فقط وإنما أيضًا بالأمن، فلا معنى للثروات بدون وجود الأمن وينطبق هذا على الحالة الليبية كنموذج، ومن الملاحظ أن حركة الهجرة غير الشرعية قد تنامت بشكل ملحوظ في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، إلا أن الملاحظ كذلك اقتران البحث عن الثروات بالبحث عن الأمن، وأوربا أصبحت اليوم غير راغبة في استقبال المهاجرين، حيث كانت تبحث عنهم في القرن الماضي وهي اليوم أصبحت تتخوف من هذه الهجرات وتبحث عن الحلول في محيطها الإقليمي والدولي لمكافحة هذه الهجرات. ويلاحظ الباحث أن الاتحاد الأوربي من خلال مجموعة الإجراءات التي اتخذها لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية اعتمد في قراراته على ما يلي:

1- ارتباط الهجرة غير الشرعية بمسألة الإرهاب.
2- ارتباط الهجرة غير الشرعية بمسألة نقل الصراع من جنوب القارة وشمالها إلى وسط أوروبا "أحداث فرنسا الأخيرة".
3- ارتباط الهجرة بعملية الأزمة المالية في أوربا؛ حيث أصبح غير قادر من الناحية الاقتصادية على استقبال مزيد من المهاجرين وكنموذج على ذلك أزمة اليونان الاقتصادية وهي دولة مستقبلة للهجرة غير الشرعية.
4- وكذلك ارتباط الوضع الاقتصادي في مسألة وجود بطالة كبيرة على مستوى الاتحاد الأوربي تقدم دراسات من أجل الاستغناء عن العمالة الوافدة واستغلال اليد العاملة الأوربية لإنجاح المشاريع الاقتصادية التنموية وكنموذج على ذلك بلدان أوروبا الشرقية المنضمة حديثًا للاتحاد الأوربي.

[1] نادية ليتم، فتيحة ليتم: البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011 ، صـ 24.

ومع ذلك تبقى الدول الأوربية التي تسعى إلى محاولة إيجاد الحلول للهجرة غير الشرعية التي تهدد أمنها، وبالرغم من أن الدراسات تشير إلى أن الأزمات الخاصة بمسألة الهجرة غير الشرعية قد تكون أوربا نفسها سببًا رئيسيًّا فيها خاصة بعد بزوغ الثورات العربية فقد تحركت من واقع مصالحها في المنطقة، إلا أن هذا التحرك قد كان له نتائج عكسية خاصة في ليبيا لما لها من خصوصية تربطها بالجوار المتوسطي والعربي؛ وهنا نشير إلى ثلاث نقاط حدث فيها تهديد مباشر للأمن الوطني الليبي والمغاربي والعربي ودول جنوب المتوسط:

1- ترتب على الهجوم الذى استعمل فيه حلف الناتو قدراته العسكرية لتدمير ليبيا ومنظومتها الخاصة بحماية حدودها وسيادتها على الأرض وتم بعد وصول المعارضة للسلطة بمساعدة حلف الناتو، أن قامت هذه السلطة ابتداء من المجلس الانتقالي مروراً بالمؤتمر الوطني وسلطة الميلشيات في غرب البلاد بإنشاء معسكرات تدريبية للمتطوعين للذهاب إلى سوريا عبر تركيا لمساعدة المعارضة السورية ضد نظام بشار الأسد، وكذلك إرسال المال والسلاح لهذه العمليات، وأيضاً أصبح السلاح المنتشر في ليبيا يشكل خطرًا على دول الجوار؛ حيث تسرب السلاح إلى تونس ومصر والجزائر إبان مرحلة السبسي الأولى في حكم تونس، وساهمت دول جوار ليبيا في تفكيك المنظومة الأمنية الليبية ونشر الفوضى فيها، إلا أن هذه الدول تحصد ما فعلت حكوماتها إبان الحرب على ليبيا؛ حيث عانت مصر من تدفق السلاح إلى أراضيها وأصبحت تعاني في سيناء التي تشهد حرب استنزاف للجيش المصري، وشهدت تونس عمليات إرهابية في عام 2015 منها عملية المتحف وعملية مدينة سوسة التونسية ضد السياح الأجانب، وهذا يعتبر تهديدًا مباشرًا لمنظومة الأمن لدول جوار ليبيا، شهدت هذه المرحلة عملية تفكك السيطرة على الحدود.

2- العمليات التي تمت من خلال إرسال المتطوعين والسلاح إلى سوريا كانت نتائجها هجرات عكسية باتجاه ليبيا؛ حيث إن تجارة الهجرة في ليبيا المفككة أمنيًّا أصبحت تلقى رواجًا خاصًّا بين عامي 2013 إلى 2015 ودخول المهاجرين عبر الحدود مع مصر وتونس وتشاد والنيجر لمختلف الجنسيات للوصول إلي جنوب المتوسط، وهذه المرحلة تعتبر هي مرحلة الفوضى وانعدام السلطة في إدارة الدولة والسيطرة على حدوها البرية والبحرية؛ حيث يتم توجيه المهاجرين بدعم من الميلشيات للانطلاق إلى أوروبا، وعام 2015 شهدت تدفقًا غير مسبوق من المهاجرين إلى إيطاليا.

3- ضعف السلطة السياسية المعترف بها دوليا سلطة البرلمان وحكومته في المنطقة الشرقية؛ حيث لم تستطع هذه السلطة الضعيفة حتى تأمين مقراتها التي تم استهدافها من قبل مجموعات إرهابية، وهي بذلك ليس لها سيطرة على المنافذ البرية والبحرية مما شكل تهديدًا آخر لدول الاتحاد الأوربي ودول شمال أفريقيا. إن السلطة الحقيقية يبدو أنها في يد الميلشيات غرب البلاد وهي التي تسيطر على

المنافذ البرية والبحرية وهي التي تملك القوة والقدرة على مسألة السيطرة على العبور إلى جنوب المتوسط.

المبحث الثالث: الاتحاد الأوربي وأزمة الهجرة غير الشرعية:

شهدت القارة الأوروبية تعبئة سياسية وأمنية على صعيد بلدان الاتحاد الأوربي في إجراء لقاءات تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوربية الكبرى التي تستقبل مجموعات الهجرة غير الشرعية وهي: إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا، وقد ركزت مشاوراتهم على هدف موحد وهو منع تدفق الهجرة غير الشرعية، وقد تبلورت هذه المشاورات في اتفاق ذكر في المشروعات المشتركة بين دول الاتحاد الأوربي وحكومات شمال أفريقيا على منع المهاجرين غير الشرعيين من التسلسل إلى أوربا، سواء من طريق إنشاء معسكرات احتجاز أو ترحيل للمهاجرين غير الشرعيين، كما سعت الجهود إلى أن تدعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط التي تتيح الدعم المادي واللوجيستي لحكومات شمال أفريقيا، وكذلك اتخاذ إجراءات أمنية صارمة لتشديد الرقابة على الحدود والرفع من قدرات الحراسة والقيام بتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم، بالإضافة إلى إنشاء غرفة عمليات لتجميع المعلومات التي تساعد على حماية الحدود، وأيضًا دعم العمل على إنشاء جهاز إنذار مبكر للسلطات الأمنية يحدد أماكن تواجد المهاجرين وجماعات التهريب داخل أوربا .[1]

واتخذ الاتحاد الأوربي مجموعة من السياسات الأمنية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ من هذه الإجراءات:

1- إنشاء مراكز اعتقال:

انتهج الاتحاد الأوربي هذه السياسة للحد من تدفق المهاجرين والقيام بترحيلهم إلى دولهم، وهذه المراكز تفتقد إلى أدنى المعايير المطلوبة في اتخاذ إجراءات الاعتقال.

2- أسلوب الترحيل:

انتهج اتحاد المجلس الأوربي الخاص بالهجرة مجموعة سياسات في فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي في النصف الثاني من عام 2008، وتبنى سياسة الطرد ودفع الأموال من أجل عودة المهاجرين وإبعادهم، ومعالجة أسباب المشكلة مع الدول الأصل (التي تنطلق منها الهجرات).

"وأشار الدكتور لويس مارتيناز الأستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس إلى إبرام 40 اتفاقية في هذا المجال لطرد المهاجرين غير الشرعيين، ويقدر أن عدد ضحايا الظاهرة أكثر من ضحايا الإرهاب؛

[1] د. نادية ليتم ، فتحية ليتم، مرجع سبق ذكره، صـ 24-25.

حيث لقي ما بين 10 إلى 30 ألف حتفهم أثناء محاولتهم العبور إلى أوربا، استناداً إلى إحصاءات منظمات غير حكومية.[1]

فى الصدد نفسه عمل الاتحاد الأوربي على انتهاج سياسات أخرى للحد من الهجرة غير الشرعية من خلال التوقيع على اتفاقيات مع دول الشمال الأفريقي بالدخول في شراكة من خلال اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية؛ ومثال ذلك الاتفاقية الأمنية بين ليبيا وايطاليا بطرابلس عام 2007 وهذه الاتفاقية تخدم الجانبين الليبي والإيطالي، من خلال:

1- تنظيم دوريات مشتركة بحرية بين إيطاليا وليبيا لمواجهة الهجرة.
2- تقديم الدعم الفني للمعدات المستخدمة في المهام البحرية.
3- نشر وحدات للمراقبة والبحث والإنقاذ في مواقع انطلاق وعبور القوارب الخاصة بالهجرة غير الشرعية سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية.
4- على الجانب الايطالي أن يقدم للجانب الليبي وحدات بحرية في فترة زمنية لا تتعدى ثلاث سنوات.
5- توجد مذكرة تفاهم بين الجانب الليبي والجانب الإيطالي فيما يخص "الهجرة غير الشرعية" منذ عام 2003 تدور حول المساعدات الإيطالية لليبيا.

وبذلك انتهج الاتحاد الأوربي سياسات مشتركة في توقيع اتفاقيات أمنية أخرى مع دول شمال أفريقيا: الجزائر مصر المغرب، ومن دول الاتحاد الأوربي خاصة فرنسا وإيطاليا و إسبانيا[2]. من خلال هذه الاتفاقيات والسياسات الأمنية يمكن أن نوجز الآتي:

أولا: افتقاد الاتفاقيات لخارطة طريق مشتركة بين دول جنوب وشمال البحر المتوسط مجتمعة، وليس بشكل ثنائي على اعتبار أن الظاهرة واحدة وأن المشكلة لها دول منبع ودول مصب.

ثانيًا: افتقاد المعالجة الشاملة لمشكلة المهاجرين خاصة المشاكل الاقتصادية داخل دول المنبع وتقديم مقترحات شاملة لحل تلك الأوضاع الاقتصادية ودراسة أسباب الظاهرة بشكل جدي.

ثالثًا: مثَّلت أحداث الثورات العربية في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط فجوة جديدة في محاربة هذه الظاهرة، بل إن هذه الأحداث قد زادت الفجوة الأمنية والاقتصادية وحجَّمت من السيطرة على الحدود وخاصة بعد التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا.

[1] د. نادية ليتم، نفس المرجع السابق، صـ 25.

[2] أ. نادية ليتم، نفس المرجع السابق، صـ 26- 27.

رابعا: في ظل الفراغ الأمني وتدمير المؤسسات الأمنية واختراقها من قبل تجار البشر والمجرمين والجماعات الإرهابية فإن التعاون اللوجستي سوف يكون صعبًا في العشر سنوات القادمة.

خامسا: على دول الاتحاد الأوربي مراجعة السياسات الأمنية والاقتصادية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوبها باعتبارها مصدر الهجرة غير الشرعية وإيجاد خارطة طريق تتضمن الأمن والاستقرار لكل شعوب المنطقة.

وبذلك «يمكن تعريف الهجرة غير شرعية على أنها: تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية؛ حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الشرعية شبه مستحيلة».[1]

وقد لوحظ اتساع الهجرة غير الشرعية بشكل كبير إلى عدد من دول العالم – خاصة إلى جنوب القارة الأوربية، بالرغم من القيود التي كان معمولاً بها قبل انفجار الأوضاع في دول شمال أفريقيا: تونس– مصر – ليبيا، وتأثير ذلك على الجوار العربي المتوسطي. وهذه الظاهرة تبقى ظاهرة متنامية في هذا الاتجاه رغم ما تشكله من خطر على حياة المهاجرين؛ حيث إن هذه الهجرات تتم عبر ما يمكن تسميته "قوارب الموت" وهي قوارب بحرية صغيرة غالباً ما تكون عرضة للخطر. والقضاء على الأمل المنشود. ويرجع تاريخ الهجرة غير الشرعية نحو أوربا من الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي حيث كانت أوربا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تكن قد أصدرت القوانين التي تجرِّم عملية الهجرة، وهنا تأتي المفارقة في عملية استيعاب الهجرة وتقدير حالة الهجرة ومعالجة أسبابها وتداعيتها على المدى البعيد.

ومع بدايات السبعينيات شعرت الدول الأوربية – نسبيًّا بعملية اكتفاء في القدرات الخاصة بالعمالة الوافدة أو الأيدي العاملة، مما جعل الدول الأوربية تتبنى إجراءات قانونية صارمة تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، وقد أدركت أوربا ذلك بعد اتحادها، ومن ثم أصبحت تبحث عن إيجاد الحلول والقيام بما يبعد الخطر القادم عنها لأن الرؤية الأوربية هي أن هناك تهديدًا مباشرًا للأمن والاقتصاد الأوربي بشكل عام. خاصة بعد صدور اتفاقية شجن Chengen التي دخلت حيز التنفيذ عام 1985 والتي تسمح لحامليها بعبور كل الأفراد عبر الدول الموقعة في الاتفاقية. وكلما اتَّحدت أوروبا في اقتصادها وأمنها وسياساتها على المستوى الكلي، تصبح إجراءات الحد من الهجرة أمرًا ضروريًّا لحماية الأمن القومي الأوربي ومحاولتهم العمل على متابعة مصدر التهديد؛ سواء من خلال الدول المصدرة للهجرة أو التي يتم من خلالها العبور. ومن خلال ذلك يمكن أن نوجز بعض النقاط التي تعد من أسباب الهجرة وهي على النحو الآتي:

[1]() هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد 179 ، يناير 2010 صـ 170.

1- التباين حول مسألة الاستقرار الأمني الاقتصادي بين الدول المصدر والمصدرة للهجرة "قلة فرص العمل والبطالة".
2- انخفاض الأجور.
3- التطور الاقتصادي للدول الأوربية جعلها محل أنظار العمالة الوافدة.
4- عدم تنظيم الهجرة غير الشرعية خاصة في القرن الحادي والعشرين.
5- انتشار الإرهاب والتطرف الديني والحروب الأهلية، واستهداف الأقليات العرقية والدينية في الدول المصدر للهجرة.
6- انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر عبر الهجرة.[1]

وليس من المصادفة أن يكون هناك اهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية إلى البلدان الأوربية؛ فمنذ بزوغ حركات الاحتجاجات في المنطقة عام 2011 وحدوث خلل في التوازن الأمني بل وفجوة كبيرة نتيجة موجة الثورات العربية مما أدى إلى خروج المواطنين ونزوحهم نحو البحث عن أماكن أكثر أمناً كمثال الحالة السورية، حيث الانخراط في البحث عن الأمل في أوربا ودخولهم مستنقع الهجرة غير الشرعية من خلال الأحداث التي أصابت الوطن السوري ونزوح الملايين بحثًا عن الأمن، وبذلك يكون الخلل كبيراً في ضعف الرقابة الوطنية على الحدود في ظل انهيار مؤسسات الدولة، وحددت هذه الموجة من الهجرة إلي أوربا كأحد الهواجس الجوهرية التي هددت الأمن الأوربي. كما أثارت الكثير من الجدل، بل وصل الأمر إلى انقسامات في الاتحاد الأوربي حيال كيفية التعامل مع الأزمة، وهو ما تجسد في النزاع الفرنسي الإيطالي منذ كان نجاح نزوح أكثر من 25 ألف مهاجر غير شرعي في الوصول إلى جزيرة لمبيدوزا الإيطالية وقرار الحكومة الإيطالية بمنح غالبيتهم بطاقات إقامة لمدة ستة أشهر بما يسمح لهم بحرية الحركة والتنقل داخل البلدان الأوروبية الأعضاء في الاتفاقية، وهو ما يعني أن بإمكان هؤلاء العبور إلى الأراضي الأوربية وفق الاتفاقيات بين دول الاتحاد، وهو سبب الخلاف بين الدول الأوربية؛ حيث اتخذت فرنسا قرارات مخالفة للاتفاقية ومنعت عبور المهاجرين ومن ثم حظر السماح لهم بالتنقل عن طريق السلطات الإيطالية وإغلاق السلطات الفرنسية الحدود البرية مع إيطاليا.[2]

- المقاربة الأمنية لمسألة الهجرة غير الشرعية من منظور أوربي:

فى هذا الإطار تعتمد أوربا على تكييف استخدام الإجراءات والآليات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

[1] هشام بشير، المرجع السابق، صـ 170.

[2] أحمد الطاهر، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011، صـ 104.

والحد منها؛ حيث أصبحت الرؤي الأوربية تتجه نحو ضرورة العمل على انتهاج خطط وبرامج أمنية تمكنها من مواجهة الهجرة غير الشرعية.

حيث أنفقت مبالغ مالية كبيرة على أنظمة المراقبة الإلكترونية لحماية الحدود، وتم استخدام مؤسسات مهمتها مراقبة الحدود وحمايتها من أهمها: وكالة فرونتكس التي أنشئت عام 2004 ومقرها وارسو، وتقدر ميزانيتها السنوية بـ 50 مليون يورو، كما تجرى عمليات مراقبة وحماية للشواطئ الأوروبية وحمايتها في حالة الطوارئ ومنها تفعيل آلية جديدة تسمي رابيت (فرق التدخل السريع على الحدود) تستخدم بطلب من الدول الأعضاء، وتم نشرها أول مرة في اليونان عام 2010، وعملية هيرا (جزر الكناري والساحل الغربي لأفريقيا)، وعملية هرماس (غرب المتوسط)، فضلاً عن عملية ماري نستروم التي دشنتها إيطاليا في أكتوبر عام 2013، وتوقفت في نهاية عام 2014 لأسباب مالية تعود إلى عدم استطاعة إيطاليا باقتصادها الإنفاق على تلك العملية، ثم جاءت عملية تريتون التي أطلقتها وكالة فرونتكس، لكن بثلث الميزانية المنفقة في العملية ماري نستروم؛ حيث تشير التقارير إلى أن الاتحاد الأوربي يخطط لإنفاق ما يزيد على ثلاثة مليارات يورو من أجل تحويل أوروبا إلى قارة آمنة، ومساعدة الدول الأوروبية التي تعد ممراً للاجئين – وتحديداً إيطالياً، واليونان، ومالطا – ماليًّا ولوجستيًّا، وأخيراً تم تقديم مبلغ 200 مليون يورو بما يعادل 223 مليون دولار إلى اليونان لبناء المزيد من الأسوار على حدودها، حيث إن تكلفة عشرة كيلو مترات من الأسوار تبلغ 30 مليون يورو أي ما يعادل 33 مليون دولار، وفى الإطار نفسه عملت القوة الأوربية وسياستها الخارجية والداخلية على اعتماد خطط أمنية لحماية حدود الاتحاد البحرية والبرية، وكان ذلك في اجتماع وزراء خارجية وداخلية دول الاتحاد الأوربي (41 وزيراً) خلال اجتماعهم الطارئ في 18 مايو عام 2015 رسمياً واتفاقهم على قيام عملية بحرية لمحاربة تهريب المهاجرين في البحر المتوسط تحت اسم "يونافور"، وهي تعتمد على ثلاث مراحل على أن يُجرى التخطيط للعملية، والمرحلة الأولى تكون في أقرب وقت لعدم وجود عقبات تعترضها، وهي تهدف إلى اتخاذ عمليات مراقبة لتقدير حجم المشكلة تقديراً موضوعياً اعتماداً على الأقمار الصناعية وطائرات مراقبة بدون طيار ووسائل أخرى، أما المرحلتان الثانية والثالثة فهما تعتمدان على البحث واكتشاف وتعطيل عمليات وصول المهربين، وهذا يتطلب الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي عبر قرار يشير إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالتعاون مع السلطات الليبية، وسيكون مقر المنظمة الأوروبية الجديدة يونافور في روما والأميرال (إنريكويدندنيو) إيطالي الجنسية قائد العملية، وتقدر

التكلفة العامة للعملية 11,82 مليون يورو سيتم اعتماد عملها في مرحلة تجريبية تدوم شهرين، بالإضافة إلى أولية مدتها 12 شهرًا.[1]

- قراءة للمشهد العربي في إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية:

السؤال الذى يطرح نفسه اليوم هو: كيف يمكن مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن المسؤول عنها؟ ولماذا لم يقم المجتمع الدولي بحماية المدنيين المهاجرين عبر البحار لإنقاذ حياتهم من الخطر، لماذا تجاهل الاتحاد الأوربي والمجتمع الدولي الحظر الكبير على حياة الملايين من المهاجرين؟ لماذا ارتبطت ظاهرة الإبادة للمجتمعات بظاهرة الحرية والديمقراطية؟ هل يمكننا أن نعتمد على تقديم نموذج الديمقراطية والحرية لشعوب العالم الثالث من خلال القضاء عليهم قبل بلوغها الهدف المنشود كنموذج لذلك الحالات السورية واليمنية والليبية؛ وبذلك يمكن أن نوجز بعض النقاط التي تشير لأبعاد هذه الظاهرة على النحو الآتي:

1-أن بدايات الهجرة غير النظامية عبر منطقة المتوسط من ضفته الجنوبية حتى الشمالية خلال السنوات الثلاث الماضية كانت هجرات ذات أبعاد اقتصادية للبحث فيها عن تحول في القدرات الاقتصادية وتحسين أوضاعهم المعيشية.

2-بعد أحداث الربيع العربي عام 2011 وزيادة الفجوة في قدرات المؤسسات الأمنية على اتخاذ الاجراءات الكفيلة لمواجهة الخطر مما زاد من التفكير في الهجرات ليس بحثًا عن الفردوس وتحسين الأوضاع المالية، وإنما للبحث عن الأمن والأمان بعدما أصبحت الحرب الأهلية هي عنوان مثلث الرعب في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

3-يشير المركز الفرنسي للإحصاءات العلمية إلى أنه قد فشل خلال السنوات "21" الماضية 29 ألف و916 مهاجراً خلال رحلات الهجرة إلى أوربا، وأما الذين ماتوا غرقًا في البحر المتوسط فقد بلغوا 22 ألف منذ عام 2000 بحسب المنظمة العالمية للهجرة "دولية شبه حكومية"، وهذا الرقم لا يغطي عام 2015، ومن المنتظر أن يكون الأسوأ على الإطلاق.[2]

4-وفى مقابلة نشرتها صحيفة آل بايبس في 6 يونيو عام 2015 أوضح وزير الدفاع الإسباني بيدور مورتيس أنه ربما تكون هناك حاجة إلى تدخل عسكري دولي لإنهاء الاضطرابات في ليبيا حيث يسعى تنظيم داعش المتطرف إلى تعزيز قدراته وتواجده في ليبيا وخاصة في مدينة سرت.

---

[1] أحمد دياب، معضلة أوروبية: جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015، صـ180.

[2] أحمد دياب، المرجع السابق، صـ 181.

الخـاتمة:

من خلال المحاور التي تناولتها الورقة تم تسليط الضوء على مسارات البعد الأمني للأزمة الليبية وتأثيـرها على إدارة الحـدود مع الجوار العـربي المتوسـطي؛

فإنه يمكننا أن نستخلص عدة نتائج مهمة على النحو الآتي:

أولا – على المستوى العربي:

1- إن مسألة الأمن والحدود على الأراضي الليبية شكَّلت تهديدها الأول مع التدخل العربي الذى تم من خلال جامعة الدول العربية، فهي من قدمت ليبيا لحلف الناتو بعدما عجزت عن إدارة أزمة خاصة بدولة عضو نتيجة لخلافات داخلية، وحيث لم تستطع الجامعة ومؤسساتها إدارة هذه الأزمة قامت بإحالتها إلى مجلس الأمن، وهذا يُعد بمثابة تدمير لقدرات دولة عضو في الجامعة العربية، ولعل مخرجات الأحداث في ليبيا الآن تؤكد ذلك.

2- التدخل العربي الخليجي العسكري وعلى رأسه: مصر (إبان حكم المجلس العسكري) – وتونس (إبان فترة حكم السبسي الأولى)– وقطر – والإمارات والسودان، وهي وراء تدمير قدرات مؤسسات الدولة الأمنية وخاصة فيما يختص بالسيطرة على المنافذ والسماح بعبور الأراضي الليبية عبر الحدود إبان الأزمة.

3- تسرب جماعات مجهولة الهوية للزج بها عبر وسائط لمحاربة نظام القذافي قد جعل تلك الجماعات التي استقرت بليبيا تسيطر على السلاح والمقار المهمة والاستراتيجية للدولة، وأصبحت تهدد الأمن العربي والإقليمي والدولي.

ثانيًا– على المستوى الدولي:

1- إن تدخل فرنسا وحلف الناتو بحجة حماية المدنيين وفق القرارات الدولية الصادرة بالخصوص قد زاد من تفاقم مسألة بزوغ فجوة أمنية، وخاصة بعد تدمير الحلف لكافة المؤسسات الأمنية وتدمير القدرات العسكرية للدولة الليبية ونشر وحدات عسكرية في المياه الإقليمية وتدمير الأسطول الليبي البحري الذي كان من مهامِّه: محاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وقيام فرنسا بإنزال السلاح عن طريق مناطق مجاورة لليبيا عبر الحدود التونسية، مما زاد في نشر الفوضى وتدمير وحدات حرس الحدود الليبي بشكل مباشر.

2- التحرك التركي عبر وسائط في نشر السلاح بليبيا عبر الجنوب الليبي بمساعدة السودان وحماية قوات الناتو زاد من دخول أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة إلى ليبيا.

3- استعمال الحلف لقدراته العسكرية لمدة ثمانية أشهر من 2011/3/19 وحتى 20/ 2011/10 في مهام قتالية قادت ليس إلى إسقاط نظام وإنما تفكيك وتدمير المؤسسة العسكرية والأمنية على حد

سواء، مما جعلها شبه معدومة، وجعل ليبيا من الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق حدودًا مفتوحة أصبحت حسب التقارير والدراسات الحالية هي مصدر الإرهاب وتهديد لجوارها العربي والدولي.

ثالثا- مخرجات الأحداث في ليبيا:

1- إن حلف الناتو يتحمل المسئولية الكاملة وراء ما يحدث في منطقة شمال أفريقيا وجنوبها باعتباره المسئول الأول عن الفوضى، وهو من فتح النار بعد 2011 نحو أوربا، والحلف نفسه يتحمل تبعات ما يحدث من هجرة غير شرعية وانتشار للجريمة المنظمة وخاصة تلك الموجهة إلى أوربا- العمليات الأخيرة بفرنسا (اغتيال صحفيي صحيفة باردو).

2- إن الجامعة العربية ودول الخليج ومصر وتونس هم من يتحملون ما يحدث الآن من خروقات أمنية في مصر (العمليات المسلحة في سيناء) من استنزاف للجيش المصري ووصول تلك الجماعات المسلحة إبان الحرب على ليبيا عام 2011 ، وأيضًا العمليات الإرهابية الأخيرة في تونس من عمليات اغتيال (عملية المتحف ومدينة سوسة) وغيرها من العمليات التي تتحمل تونس تبعاتها؛ ذلك لأنها ساهمت في تدمير المؤسسة الليبية وساعدت منذ البداية في خلق فوضى في ليبيا مما جعلها تتجه إلى بناء جدار على حدودها مع ليبيا كسبيل لإيجاد مأمن من تدفق السلاح والجماعات الإرهابية.

3- أصبحت ليبيا اليوم تعاني فراغًا أمنيًّا وسياسيًّا وسقوطًا للمنظومة الخاصة بحماية حدودها، وهي بذلك سوف تكون أكبر مصدر لتهديد الأمن العربي والمتوسطي في العشر سنوات القادمة.

4- مسألة محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية يجب أن تكون تضامنية بين دول شمال وجنوب المتوسط، ووضع الخطط والبرامج لمعالجة أساس بزوغ هذه الأزمة، سواء كان من الناحية الاقتصادية أو الأمنية بالتعاون مع المجتمع الدولي وعدم جعل منطقة شمال أفريقيا «شرطي» لجنوب المتوسط.

المراجع:

1- قرارات جامعة الدول العربية لعام 2011 ، إصدارات الأمانة العامة.

2- قرارات مجلس الأمن بتاريخ 17 مارس، الوثيقة رقم 50/0200. "Securitycounil"

3- خالد حنفي على: تقديم – الحدود بين مأزق الدولة وتغيرات المنطقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 201 ، يوليو 2015.

4- مركز أنباء الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية، منشورات حول ليبيا .

5- محمد المرابطي: القواعد الدولية لحماية المهاجرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، السنة الخامسة والأربعون، يناير 2009.

6- نادية ليتم، فتحية ليتم: البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر أوربا، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011.

7- هشام بشير: الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة السياسة الدولية العدد 179 ، يناير 2010 .

8- أحمد الطاهر: مجلة السياسة الدولية، العدد 185 ، يوليو 2011 .

9- أحمد دياب: معضلة أوروبية- جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015.

دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية

د. نجيب سالم بيوض
جامعة طرابلس- ليبيا
n.bayoud@uot.edu.ly

د. عبد الرحمن محمد رشوان
الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة، فلسطين
abdrashwan@yahoo.com

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهت نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي في طرابلس على دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، ودور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وأوجه قصور ديوان المحاسبة الليبي في الحد ومكافحة الفساد المالي في المؤسسات الليبية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبيان وزعت على 50 مراجع يعمل في ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس، واسترجع منها 36 استمارات استبيان صالحه للاستخدام في التحليل الإحصائي .وبعد تحليل إجابات الاستبيان توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: فهم وأدراك مراجعي ديوان المحاسبة الليبي لدور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، كما أكدت النتائج على أن هناك دور مؤثر من قبل دبوان المحاسبة الليبي في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وأن هناك قصور واضح لديوان المحاسبة الليبي في بعض أوجه محاربة ومكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية. وقد أوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: أهمية تبني وتطبيق حوكمة الشركات ومبادئها على المؤسسات الليبية والرقابية من أجل اكتساب الثقة والمصداقية والشفافية والحد من ظاهرة الفساد المالي، التأكيد على اهم المبادئ الضرورية في الحوكمة من أجل تفعيل ودعم دور ديوان المحاسبة في مكافحة هذه الظاهرة، وآخرا أهمية وضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتماشية مع حوكمة الشركات من أجل معالجة أوجه القصور لمكافحة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

الكلمات الافتتاحية: حوكمة الشركات، الفساد المالي، ديوان المحاسبة الليبي، المراجعين الخارجيين.

مقدمة:

تعد الحوكمة أهم وسيلة لمعالجة ظاهرة الفساد المالي، ويعتبر تطبيقها في القطاعات المختلفة يمثل خط الدفاع الأول ضد الفساد المالي خاصة إذا ما تم ربطه ببرامج رقابية صارمه داخليا وخارجيا وعلى كافة المستويات، كما أن من الطبيعي لن يكون للشفافية دور مهم في تعزيز منظومة النزاهة، إلا أن التزام الإدارات العليا وأصحاب الأعمال بأعلى المعايير الأخلاقية متبوعا بنظام الرقابة الداخلية فعال يعتبر الضامن الأساسي لمكافحة الفساد مع وجود آلية شفافة وواضحة وآمنة للتقاضي والتبليغ دور فعال في تعزيز ثقافة مكافحة الفساد بين العاملين والمجتمع بشكل عام.(دغلس، 2018، 11)

حيث أن الحوكمة ليست هدف في حد ذاته ولكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها جميع الأطراف ذات الصلة كونها مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العملية والتنفيذية والتي تؤكد على أهمية الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الفساد.

كما أن الحوكمة هي موجودة في الشركات والقطاع الخاص لحماية أصولها وممتلكاتها إدارة استثماراتها بكفاءة، فهي موجودة أيضاً في مؤسسات الدولة والهدف منها المحافظة على المال العام من خلال اخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة من الأنظمة والقوانين والسياسات والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهة الحكومية من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارة العليا والتنفيذية.

كما أصبح من الضروري قيام الأجهزة العليا الرقابية أن تولي أهمية بالغة عند ممارستها لصلاحياتها الرقابية لجوانب الحوكمة في مؤسسات الدولة كونها تعزز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق مبدأ المسائلة والمحاسبة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة، بالإضافة لتحقيق مبدا الشفافية والعدالة في استخدام السلطة والتصرف في المال العام وموارد الدولة(شاهين، 2018، 2).

تتطلب عملية محاربة الفساد المالي وجود علاقة مشتركة قوية بين تطبيق نظام فعال للحوكمة وأجهزة رقابية فعالة في مؤسسات الدولة مثل ديوان المحاسبة الليبي تحكم العلاقة القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة وتضمن توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ووضع سياسات فعالة وتنفيذها لمواجهة ومكافحة الخطر الداهم للفساد والوقاية منه، والمساعدة على اكتمال بناء إطار لمؤسسات الدولة والسعي بشكل جاد لتطبيق آليات الحوكمة على أرض الواقع، وتفعيل دور ديوان المحاسبة الليبي للحد من الفساد المالي.

دوافع اختيار الموضوع:

1- الرغبة بجدية في دراسة موضوع الحوكمة والتي تلقى اهتماماً واسعاً على المستوى الوطني، نظراً للتحولات والتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الليبية.

2- تفشي ظاهرة الفساد المالي على مستوى الدولة الليبية، وتدهور الاقتصادي الوطني كنتيجة لذلك.

3- تزايد اهتمام الدولة الليبية في الآونة الأخيرة بتطبيق الحوكمة، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية، كحل أنسب لمواجهة ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والرقابي.

4- معرفة دور حوكمة في الحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي.

5- معرفة دور كلٍ من ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

مشكلة الدراسة:

إن غياب المسائلة وانعدام الشفافية وتفشي الفساد المالي وعدم الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمواطنين وعدم الالتزام بالقوانين وغير ذلك من المظاهر التي تعكس غياب الحوكمة، يحرم المواطنين من حقوقهم وينتهك حقهم في الحصول على خدمة عمومية بجودة عالية وتكلفة مناسبة وبشكل عادل، ويؤدي الى انخفاض مؤشرات التنمية، ويساهم في اضعاف درجة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

لذا كان لابد من الاهتمام بتطبيق نظام الحوكمة لاعتباره الحل الأمثل والأسلم لمعالجة الفساد المالي التي رافقت انهيار العديد من مؤسسات الدولة الليبية، والذي أصبح وباءً مستفحلاً في معظم تلك المؤسسات، ويشكل تهديداً لمستقبل بناء الدولة الليبية، على الرغم من وجود أجهزة رقابية مالية وإدارية تتولى إرساء دعائم دولة القانون، ألا أن هناك ضعف في هذه الأجهزة لموجهة الخطر الداهم للفساد المالي والإداري، وعليه يمكن طرح التساؤلات البحثية التالية:

1- هل يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبي الليبي بطرابلس؟

2- هل يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية؟

3- هل يوجد قصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة.

2- التعرف على دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي.

3- التعرف على دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

4- التعرف على القصور الموجودة في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في معرفة دور الحوكمة والمؤسسات الرقابية المتمثل في ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي، حيث وجد هذا الموضوع اهتماماً كبيراً في الآونة الاخيرة من قبل الأكاديميين والباحثين المهتمين على حد سواء، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة والمؤسسات الرقابية يؤدي إلى انهيار خطير على الاقتصاد القومي والمنظومة المالية، وعليه فإن فاعلية الحوكمة والمؤسسات الرقابية يعمل على تطوير أداء مؤسسات الدولة الليبية، مما ينعكس إيجابا على قرارات المسئولين في تلك المؤسسات، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الوطني الليبي.

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات البحثية، وتحقيق أهداف الدراسة يسعى الباحثان إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

الفرضية الثانية: يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

الفرضية الثالثة: يوجد قصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الليبية.

متغيرات الدراسة: انسجاماً مع أهداف وأهمية وفرضيات الدراسة، فقد تم صياغة متغيرات الدراسة على النحو الآتي: –

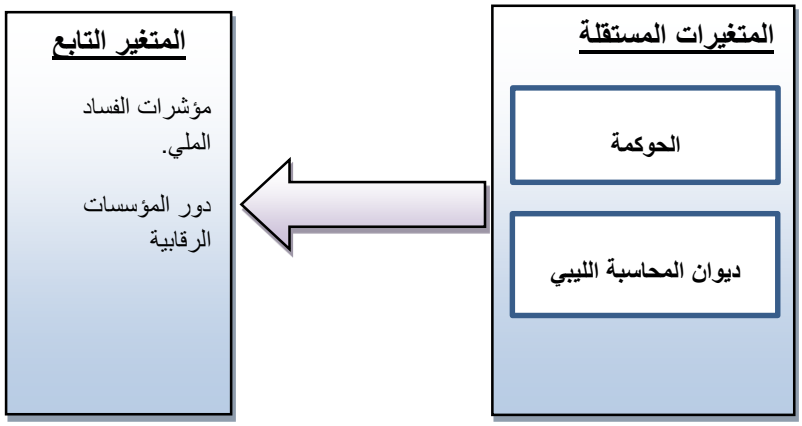

(شكل (1): متغيرات البحث)

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعتها الدراسة، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ويتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:

1- **المصادر الثانوية:** وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.

2- **المصادر الأولية:** وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة، كما يتم استخدم البرنامج الإحصائي SPSS 29 لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين العاملين لدى ديوان المحاسبة الليبي في طرابلس والبالغ عددهم (70) مراجع، حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة مكونة من (50) مراجع بشكل عشوائي.

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الحدود التالية:

- **الحدود البشرية:** اقتصرت على مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بقسم الشركات في طرابلس.
- **الحدود المكانية:** اشتملت على ديوان المحاسبة الليبي.
- **الحدود الزمنية:** الفترة التي تستغرقها إعداد هذه الدراسة عام 2019-2022.
- **الحدود العلمية:** تتمثل في دراسة دور الحوكمة وديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي.

تقسيمات الدراسة:

في ضوء أهمية الدراسة وتحقيقاً لمشكلة وأهداف الدراسة ومراعاة للمنهج المتبع لتكوين أطار علمي من خلال الدراسة النظرية، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة وهي:

المحور الأول: ماهية الحوكمة.

المحور الثاني: ماهية الفساد المالي.

المحور الثالث: دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

المحور الرابع: دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

- النتائج والتوصيات.
- المراجع.

الدراسات السابقة:

أولاً- الدراسات العربية:

1- دراسة (الشواورة، 2009):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها، وتقييم دورها في تقليص حجم التنازع في السلطات وتخفيض مستوى التضارب في الأهداف بين مختلف الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه وتعظيم المصالح المتبادلة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو ضرورة اقتصادية واجتماعية وليس ترفاً فكرياً أو إدارياً وسوف يؤدي تطبيقها والالتزام بها في الشركات المساهمة العامة الأردنية إلى مكافحة ظاهرة الفساد والمحسوبية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق قواعد الحوكمة لمكافحة ظاهرة الفساد. الأمر الذي من شأنه أن يساعد بالتبعية على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال

المحلية إلى الخارج، ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة حجم الاستثمارات الرأسمالية وخلق المزيد من فرص العمل أمام القوى العاملة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ومن ثم المساهمة الفعالة والحقيقية بالجهود الرامية إلى التخفيف من حدة درجة الفقر والبطالة والغلاء على حد سواء.

2- دراسة (عبد الغني، وتلي، 2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على إثبات مدى فعالية الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الالتزام بآليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات، وبالتالي يزيد من قدرتها على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية الاقتصاد الوطني، وأوصت الدراسة ضرورة أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الشركات للحاجة الملحة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والأزمات الناجمة عن سوء ممارسات الإدارة.

3- دراسة (يونس، 2014):

هدفت الدراسة إلى التعرف صياغة الجوانب الفكرية لحكومة الشركات، وإبراز أهمية وتأثير دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الالتزام بآليات الحوكمة يؤدي إلى مكافحة الفساد المالي والإداري، وزيادة كفاءة أداء الشركات، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحللين والأجانب بالشركات، وزيادة قدرتها على جذب الاستثمار والحد من هروب رؤوس الأموال، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري التي تعاني منها الشركات المملوكة للدولة.

4- دراسة (غنيم، 2014):

هدفت الدراسة إلى تعميق المعرفة بالدور الذى تقوم به لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات، في تفعيل المراجعة، وتقييم وادارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وانعكاس ذلك على الحد من ومواجهة الفساد المالي في منشآت الأعمال والبنوك، وأكدت نتائج الدراسة على أهمية الدور الذى تلعبه لجان المراجعة في تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتدعيم استقلالية المراجع الخارجي، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة، كما أكدت على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي منشآت الأعمال والبنوك، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتعاون المستمر بين لجان المراجعة وكلاً من المراجع الداخلي و الخارجي للكشف عن حالات الفساد المالي والإداري.

5- دراسة (صبرينة، 2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري، وتوصلت نتائج الدراسة اهتمام بنك القرض الشعبي الجزائري بمفهوم حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري وتنصيبه لوحدة خاصة بالرقابة والتدقيق مهمتها الأساسية المراجعة الدقيقة للحسابات والعمليات والتحويلات المالية، وكشف مواطن الغش والفساد، على جميع الشركات الالتزام بالشفافية والإفصاح عن المخاطر التي تواجهها خاصة مخاطر الفساد المالي والإداري مما يسمح بتقييم درجة الفساد في الشركات، ومن تم تحليل أسبابه وإيجاد سبل مكافحته.

6- دراسة (دغلس، 2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة وجهود مكافحة الفساد الثلاثي الأبعاد (المجتمع والقطاع الخاص والقطاع العام)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الترابط بين الأطراف ذات العلاقة بأبعادها الثلاثة: المجتمع والقطاع الخاص والقطاع العام في محاربة الفساد واجتثاثه ما هو ألا ترابط وثيق شمولي وتكاملي، ولا يمكن للحرب على الفساد أن تنجح بدون هذا التكامل والتواصل والعمل المشترك لتحقيق الأهداف المنشودة وأوصت الدراسة بضرورة وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للوصول إلى وطن خالي من الفساد.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Dudin, 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية حوكمة الشركات في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد في شركة مصفاة البترول الأردنية من أجل تسريع التنمية الاقتصادية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى فهم مشترك مفاده أن حوكمة الشركات هي واحدة من الأمور المهمة الآليات التي تحتاجها جميع الشركات لمكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيزها مراقبة ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات، وتحديد أدوار كل من (المساهمين، مجلس الإدارة، المديرين ، الإدارة التنفيذية ، وأصحاب المصلحة). بالإضافة إلى أهميته في ضمان الشفافية.

والكشف عن المعلومات المالية وغير المالية، وكذلك تعزيز دور التدقيق الداخلي والخارجي، كما بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نظام حوكمة الشركات يعتبر الأداة الصحيحة لمكافحة الفساد المالي والإداري، ويؤدي إلى وتعزيز الرقابة، وحل المشكلات المتضاربة لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة في شركة مصفاة البترول الأردنية، كما أوصت الدراسة أهمية تطبيق اليات الحوكمة الداخلية والخارجية التي تم التطرق إلى إليها لمعالجة الفساد المالي والإداري لتعزيز الرقابة في شركة مصفاة البترول الأردنية.

2- دراسة (Wijayati and Hermes, 2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف دور آليات حوكمة الشركات في تقليل فرص الفساد في الشركات الإندونيسية والماليزية والتايلاندية، كما ركزت الاهتمام على ثلاثة مكونات لآليات حوكمة الشركات وهي حقوق المساهمين، وجودة مجلس الإدارة، ومعايير المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك معايير الشفافية لمحاولة تعزيز ممارسات إصلاح الإطار المؤسسي للشركات الإندونيسية والماليزية والتايلاندية من خلال إخضاعها للمساءلة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ماليزيا لديها أقوى إطار مؤسسي فيما يتعلق بحقوق المساهمين، وجودة مجلس الإدارة، ومراجعة الحسابات، ومعايير الشفافية والمساءلة، الأمر الذي أدي بدوره إلى وجود نظام رقابة قوي،مما خفض من مستوى الفساد والحد منه، في حين إن الإطار المؤسسي لإندونيسيا أقل صرامة مقارنةً بماليزيا وتايلاند لوجود بعض المشاكل في حوكمة الشركات الإندونيسية، وأوصت نتائج الدراسة بضرورة وجود حوكمة مؤسسية قوية للمساعدة في تقليل مستوى الفساد، وزيادة الإصلاحات والاستقرار المالي والإداري للشركات الإندونيسية والماليزية والتايلاندية، وتحسين فعالية آليات حوكمة الشركات وخاصة الشركات الإندونيسية، وتهيئة مناخ الاستثمار ليصبح أكثر ملاءمة وشفافية.

3- دراسة (Burak and Alghandouri, 2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد الإداري والمالي وتواجدها في البلدان النامية وأثرها على عملية البناء والتنمية الاقتصادية، والتي تؤدي إلى تدمير الاقتصاد، ونقص القدرة المالية والإدارية للمجتمع، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أصبح من الضروري تطوير وإنشاء إطار مؤسسي مصمم لتطويق المشكلة ومعالجتها من خلال الخطوات الملموسة والجادة في جميع مجالات لتسريع عملية التنمية الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري عن طريق المحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول مفهوم الحوكمة، ومفهوم الفساد المالي والإداري، ودور الحوكمة والمؤسسات الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري.
- الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها الاختلاف في الأهداف، والتساؤلات البحثية، والفروض التي تم صياغتها لحل المشكلة، وكذلك عينة الدراسة، حيث طبقت على جهاز ديوان المحاسبة الليبي.

– استفاد الباحثان من اطلاعه على الدراسات السابقة في إعطاء الباحث معرفةً حول موضوع الدراسة، وإثراء الإطار النظري للدراسة، وفي بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع المعلومات، والتعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: ماهية الحوكمة:

ظهر مصطلح الحوكمة في العقود القليلة الماضية، ويتوقع أن يأخذ هذا المصطلح حيزاً واسعاً من الاستخدام والتداول فتي العديد من الدول، نامية كانت أم متقدمة، أو فتي طريق التحول الاقتصادي.

كما بدأ يأخذ مثله مثل العولمة أبعاداً متعددة مثل – الحوكمة السياسية (الحكم الرشيد)، الحوكمة البيئية، الحوكمة الاجتماعية، حوكمة الشركات والمؤسسات، حوكمة المصارف. وأصبحت الحوكمة تقترن فتي غالبية الدراسات بمفهوم الشفافية ليشكلا وجهان لعملة واحدة.

أولاً– مفهوم الحوكمة:

عرفت المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)في نشرتها الصادرة عام 2004، الحوكمة على أنها: "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال ورقابتها، حيث أن الحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم، من ذوي المصالح الآخرين، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة. وبهذا الإجراء، فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم، الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء" (تلاحمة، 2012).

كما عرفها (الشواورة ،2009) بأنها: "أداه قانونية وثقافية تقع على عاتقها مسؤولية التحكم بالعلاقات التنظيمية التي تربط بين الأطراف الأساسية المؤثرة في أداء الشركة، وذلك من اجل تعظيم المنافع المتبادلة ومنع حالات التضارب في المصالح أو تخفيضها فيما بينهم، ومن ثم فهي بمنزلة جهاز مناعة ذاتي يحصن الشركات المساهمة العامة من آفة الفساد والمحسوبية ومضاعفاتها".

ثانياً– مفهوم الحوكمة:

تتخلص خصائص الحوكمة في العناصر التالية) حماد، 2005، 5):

– **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

– **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

– **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

– **المسائلة:** أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

- **المسئولية:** أي وجود مسئولية أمام جميع الأطراف ذوي العلاقة في المؤسسة.
- **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات الأطراف ذوي العلاقة في المؤسسة.
- **المسئولية الاجتماعية:** أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جديد.

ثالثاً: أهمية حوكمة:

تتلخص أهمية الحوكمة المؤسسية في العناصر التالية (Chery, D., 2003):

1- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، التي تواجهها الشركات والدول، بما يعمل على تدعيم نشاط البنوك العاملة بالاقتصاد واستقرارها، ودرء حدوث انهيارات في الأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية.

2- زيادة القدرات التنافسية للشركات الوطنية، وفتح أسواق جديدة لها.

3- الشفافية والدقة والوضوح، في كافة المعاملات والقوائم المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها، واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

4- تحسين إدارة الشركة وتطويرها، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة، على بناء استراتيجية سليمة، تحقق الشفافية في الإدارة، وتضمن قيام الشركات بإدارة أعمالها، من قبل مديرين متخصصين يلتزمون بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية، وبأفضل الممارسات العملية، والقواعد الأخلاقية والمهنية، في إدارة شؤون الشركات، التي خولهم المساهمون المالكون إدارتها.

5- تعزيز سيادة القانون والحكم الديمقراطي، ومكافحة مقاومة الشركات للإصلاح.

6- تحسين كفاية الشركات وفاعليتها، وضمان استمرارها ونموها، وتقليص فرص وقوعها في العسر المالي والإفلاس .وهذا يعني أن الالتزام بقواعد الحوكمة، إلى جانب القوانين والأنظمة السارية، يشكل ضمانا بأن أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون بالمسؤولية والكفاية المطلوبة لحسن إدارة الشركة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز الأداء، وتعظيم الأرباح، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة.

7- التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة، ومسؤوليات أعضائه.

8- نشر الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة، وموظفي الشركة؛ مما يؤدي إلى جعل هذه الأطراف تعمل على خدمة الشركة، والدفاع عنها، وتسويقها.

9- رفع قيمة الشركة، وزيادة أرباحها؛ بسبب زيادة إقبال المساهمين على شراء أسهمها.

رابعاً: أهداف الحوكمة:

تسعى الحوكمة إلى تحقيق الأهداف التالية (Anturo and et al, 2008):

1- ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للعمل على تجنب الغش والتدليس وتقليلهما.

3- توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.

4- مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي.

5- منع الواسطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

6- تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

7- الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل.

8- وجود هياكل إدارية متكاملة تضمن تحقيق محاسبة الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصالح.

خامساً: مقومات الحوكمة:

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم على تطبيق الحوكمة في المؤسسة وهي (خليل، 2007، 7):

1- توفر القوانين واللوائح الخاصة بالأداء المالي والإداري للمؤسسة.

2- وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للمؤسسة.

3- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.

4- تعدد الجهات الرقابية على أداء المؤسسة.

5- وجود لجان أساسية منها لجنة المراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء المؤسسة.

المحور الثاني: ماهية الفساد المالي:

أولاً: مفهوم الفساد المالي:

يقصد بمفهوم الفساد المالي بأنه: "هو الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في مؤسسات الدولة مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية. (عبد الغني، و تلي، 2012، 8)

ثانياً: أسباب الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

يمكن إرجاع أسباب الفساد المالي في المؤسسات الليبية إلى الأسباب التالية:

1- عدم إنجاز الحسابات الختامية للدولة في مواعيدها المحددة، وبالتالي عجز الجهات التي تتولى مهام المراجعة الخارجية لمؤسسات الدولة من القيام بمهامها.

2- تأخر اعتماد وإصدار الميزانية العامة للدولة سنويًا، واللجوء إلى الصرف خارج الميزانية لفترات طويلة.

3- عدم الاهتمام بالتدقيق الخارجي للحسابات الختامية، لمختلف المؤسسات العامة.

4- تعدد أسعار الصرف قبل عام 2002، واستخدام ما يعرف بالموازنات الاستيرادية، قصرها على الجهات العامة.

5- تأميم نشاط التجارة الخارجية في عقد الثمانينات من القرن الماضي، واحتكار الشركات العامة للنشاطات التجارية، ومحاربة القطاع الخاص (أبو سنينة، 2012).

6- غياب معايير الشفافية في إدارة المال العام، حيث تعاني الميزانية العامة جملة من العيوب التي تسهل انتشار الفساد المالي ونهب المال العام.

7- غياب التنسيق في تنفيذ مشروعات استثمارية عديدة، نتجت عن الزيادة الكبيرة في عدد العقود والتخصيص العشوائي للكثير من الاستثمارات الضخمة، حيث كان يتم اتخاذ قرارات المشروعات الرأسمالية والميزانية الرأسمالية بمعزل عن قرارات ميزانية التسيير (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، 4)

سادساً: أثار الفساد المالي على المؤسسات الليبية:

هناك أثار للفساد المالي تؤثر بشكل سلبي على أداء المؤسسات الليبية وهي كما يلي:

1- تنعكس مظاهر الفساد بالسلب على أي إداء مؤسسات الدولة، فهي تضعف من مستوى أدائها وفعاليتها عبر خلق جو من انعدام الثقة داخلها، ففساد كبار المسؤولين داخل المؤسسات يثبط روح المسؤولية والحماس والدافعية للعمل لدى الموظفين ويقلل من القدرة على السيطرة عليهم، بسبب عدم تطبيق النصوص القانونية التي تنظم العلاقات بينهم، وعدم اتخاذ قرارات رشيدة تخدم الهدف العام الذي تقوم عليه هذه المؤسسات.

2- إن الرشوة والمحسوبية في وضع وتطبيق نظم الحوافز والترقيات داخل مؤسسات الدولة تقلل من مدى ولاء الموظف لها، وتعمل على إضعاف القدرة الإنتاجية من خلال إسناد الوظائف لأفراد يفتقدون للتأهيل والتكوين اللازمين، وحرمان أصحاب الخبرة والكفاءات من الوظائف المهمة.

3- إن الفساد ينقص من كفاءة المرافق العامة في أداء مهامها وتقديم الخدمات العامة، عندما يتم منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة والتي يلتزم أصحابها بدفع الرشاوى للحصول على تلك العقود (تلاحمة، 2012).

4- يؤدي انتشار الفساد إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق أهدافه المسطرة، مما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية مؤسسات الدولة وضعف الثقة من قبل جمهور المتعاملين، كما أن اتساع

دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية في تلك المؤسسات الأمر الذي يفضي إلى فشل النظام الإداري ككل.

5- يؤثر الفساد على عملية التخطيط والتي تعتبر من أهم وظائف الإدارة العامة في أي دولة والآلية التي يمكن من خلالها تحديد أهداف المجتمع والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف، ورغم أهميته ودوره في جعل مؤسسات الدولة تصل إلى تحقيق الأهداف المناطة بها، إلا أن انتشار الفساد في المالي والإداري هذه المؤسسات قد جعل من التخطيط عملية شكلية (بن تركي، و شرقي، 2012، 9).

6- يؤثر الفساد على عملية التنظيم والتي لها أهمية كبيرة في مؤسسات الدولة لتحقيق أهدافها، فالفساد إذا انتشر في الجهاز الإداري لمؤسسات الدولة سيمثل أكبر معيق للحد من فاعلية أي جهود يمكن القيام بها من أجل تحقيق عملية الإصلاح الإداري (هيجان، 2003، 12).

7- يؤدي الفساد إلى انتشار وتفشي البيروقراطية وصعوبة الإجراءات الإدارية للمواطنين في مختلف مؤسسات الدولة (شعبان، 2014، 22).

المحور الثالث: دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

تلعب الحوكمة دوراً بارزاً في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه مؤسسات الليبية، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال مجموعة من الآليات من أهمها ما يلي (عبد الغني، وتلي، 2012، 13):

1- مجلس الإدارة: يعتبر أفضل أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا .كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

2- لجنة المراجعة: وتساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة.

3- المراجعة الداخلية: يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذوها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

4- لجنة المكافآت: توصي أغلب الدراسات الخاصة بالحوكمة والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال المنشآت المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح المؤسسة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.

كما يقوم البنك الدولي منذ عام 1996 بشكل دوري بتجميع وتلخيص بيانات متعلقة بأليات الحوكمة في 215 دولة وإقليم من31 مصدر مختلف و441 متغير للخبراء من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والجمعيات والشخصيات الفاعلة في المجتمع المدني، ويتم تصنيف البيانات المختلفة على ستة مؤشرات للحوكمة ويطلق عليها المؤشرات العالمية لإدارة الحكم ومكافحة الفساد، والتي تعكس في مجملها درجة الحوكمة في بلد ما وهي(شاهين، 2018، 4):

1- حق التعبير والمساءلة: ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في الدولة على المشاركة في اتخاذ القرارات واختيار من يمثلهم، وكذلك مدى حريتهم في التعبير عن أراءهم، وحقوق الانسان، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرارات في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة والمسائلة أمام الرأي العام ومؤسساته.

2- السيطرة على الفساد: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى استغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية، وثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين، بالإضافة الى مدى انتشار اشكال الفساد الصغير والكبير في الجهاز الإداري والمجالس المنتخبة والقضاء، ومدى توفر الشفافية واليات المسائلة والمحاسبة.

3- الفعالية الحكومية: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى جودة الخدمات الحكومية، وجودة الخدمة المدنية بعيداً عن الضغوطات السياسية، وجودة عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات.

4- **جودة الأطر التنظيمية:** ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة من شانها فتح المجال امام تنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

5-سيادة القانون: ويقيس هذا المؤشر مدى ثقة المواطنين في القواعد القانونية بالدولة ومدى الالتزام، وفاعلية الشرطة والمحاكم، وتطبيق القانون على الجميع، وان تكون القوانين المعمول بها متفقة مع معايير حقوق الانسان.

6- الاستقرار وغياب العنف: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول الآراء المختلفة في الدولة حول مدى احتمالية زعزعة الحكومة واسقاطها باستخدام طرق غير دستورية كالعنف والانقلابات.

المحور الرابع: ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

أعيد تنظيم ديوان المحاسبة بموجب القانون رقم (19) لسنة 2013، والذي جاء في نص مادته الأولى على أن ديوان المحاسبة هيئة مستقلة تلحق بالسلطة التشريعية في ليبيا، وفي إطار الدور الذي يقوم به ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد التي استشرت في كل القطاعات العامة والخاصة، تم إنشاء مكتب المخالفات المالية بموجب قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (78) لسنة 2014، دوره البحث عن الفساد والمخالفات المالية، التي ترتكب داخل الدولة الليبية، وحسب ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2014 ، انه تم التصرف في عدد (79) ملف أحيلت على جهات الاختصاص، وتم استكمال ملفات أخرى عددها (40) ملف، ويقوم الديوان بالإجراءات القانونية اللازمة، عندما ترد إليه شكاوى من تقارير لجان الفحص والمراجعة، وتنحصر تلك الإجراءات في حفظ البعض منه لعدم صحة أو اكتمال البيانات، أو إحالة ملف القضية للجهات المختصة (عريقيب، والمبسوط، 2018، 95).

وكانت القضايا والمخالفات المالية التي يبحث فيها الديوان تتمثل في إهدار المال العام، والتقصير في حفظه وصيانته، والتزوير والتدليس للحصول على منافع غير مشروعة، وتقديم الرشوة، والتلاعب في القروض والتسهيلات المصرفية، وفتح حسابات مصرفية بالمخالفة، والشراء عن طريق التكليف المباشر، والتهرب من رقابة الديوان المسبقة، ونقل الحسابات بالمخالفة، والتلاعب والتزوير في المعاشات الأساسية، والتعدي على الأموال العامة، وتزوير وثائق رسمية، وعدم موافاة الديوان بالمستندات التي يطلبها، وتحرير صكوك بدون رصيد، والامتناع عن تمكين الديوان من الفحص، واستغلال الوظيفة لتحقيق نفع بشكل غير مشروع، واستعمال الإيرادات في الصرف بالمخالفة، والسطو على المصارف، واختلاس الأموال العامة (سالم، 2016).

ومن أهم أهداف الديوان كما حددتها المادة (2) لسنة 2013 من القانون هي (عريقيب، والمبسوط، 2018، 96-97):

1- تحقيق رقابة فعالة على المال العام، وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية.

2- بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها.

3- الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

4- تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة.

واتخذ ديوان المحاسبة الليبي مجموعة من الإجراءات ضد من يرتكب هذه الأعمال التي تتمثل فالآتي (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، 10):

- صدور قرارات إيقاف عن العمل.
- الاستبعاد من المناصب.

- صدور قرارات استرجاع الأموال المتحصل عليها دون وجه حق.
- الإحالة للنائب العام.
- الإحالة لهيئة الرقابة الإدارية.

الإطار العملي للدراسة (الدراسة التطبيقية):

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

فقد لجأ الباحثان إلى حصر مجتمع الدراسة في المراجعين العاملين في ديوان المحاسبة الليبي بمدينة طرابلس من خلال الزيارات الميدانية للجهات المسؤولة والذي بلغ عددهم (70) مراجع، حيث تم اختيار عينة عشوائية للدراسة تمثلت في المراجعين الخارجيين العاملين بالإدارة العامة لفحص حسابات المؤسسات الليبية والشركات بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم ممثلين للأطراف التي تصدق على التقارير المالية وبلغ عددهم (50).

جدول رقم (1): إحصائيات الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة.

الفئة	مجتمع الدراسة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة والخاضعة للتحليل الاحصائي	نسبة العينة النهائية من حجم العينة	نسبة العينة من مجتمع الدراسة
المراجعين بالإدارة العامة لفحص حسابات المؤسسات الليبية والشركات بديوان المحاسبة الليبي	70	50	36	%72	%51

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم توزيع عدد (50) استبيان بشكل عشوائي من خلال الزيارة الميدانية لمكاتب ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس وتسليم الاستبيانات بشكل شخصي وعشوائي لكل مراجع أبدء رغبته في تعبئة الاستبيان، وقد تم استلام عدد (36) استبيان خضعت للتقييم الذي نتج عنه اعتماد جميع الاستبيانات المستلمة لأنها استوفت بجميع الشروط الضرورية، وبذلك أصبحت عينة الدراسة النهائية عدد (36) فرداً وهو ما نسبته (72%) من اجمالي الاستبيانات الموزعة.

ثانيا: الاساليب الاحصائية المستخدمة:

قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS، وقد تم استخدام الادوات الاحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية، يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.

2. الانحراف المعياري لقياس وبيان درجة تشتت قيم اجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
4. معامل ارتباط سيبرمان براون (Spearman Brown Coefficient) لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات.
5. اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test) وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبيان، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة.
6. تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) بمستوى معنوية 0.05.

وقد كانت الإجابات على حسب مقياس ليكرث الخماسي كما هو موضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2): مقياس الإجابات

الدرجة	5	4	3	2	1
درجة الموافقة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما

ثالثا: صدق وثبات أداة الدراسة:

1. صدق الاستبيان:

من أجل التحقق من صدق الاستبيان تم استخدام معامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول (3):

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له.

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	يوجد دور للحوكمة في تحقيق مبدأ المسائلة والمحاسبة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات.	36	0.375	0.618
2	تقوم الحوكمة بالتأكد من تحقيق مبدأ الشفافية والعدالة في استخدام السلطة والتصرف في المال العام.	36	0.679	* 0.000
3	تساعد الحوكمة في رفع وتطوير مستوى أداء الأجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي.	36	0.589	* 0.007
4	تساعد الحوكمة على وجود أنظمة رقابية فعالة تعمل على التقليل من مخاطر الفساد المالي.	36	0.650	* 0.001
5	وجود نظام للحوكمة فعال يتيح من تطبيق المساءلة والشفافية للحد من الفساد المالي.	36	0.711	* 0.000
6	تساهم الحوكمة في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	36	0.667	* 0.000

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
7	تعتبر الحوكمة إحدى آليات مكافحة الفساد المالي والتي تهدف إلى تحقيق إدارة رشيدة فعالة.	36	0.731	* 0.000
8	تساعد الحوكمة على الحد من هروب رؤوس الأموال نتيجة لقيامها بمكافحة الفساد المالي.	36	0.591	* 0.000
9	تعمل الحوكمة على وضع إطار رقابي في المؤسسات الليبية يتسم بالشفافية والكفاءة.	36	0.602	*0.004
10	تساعد آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحة تفشيها.	36	0.683	*0.000
11	تساهم الحوكمة في زيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والإدارية التي تفصح عنها 36المؤسسات الليبية.	36	0.450	0.194
12	تُحسن الحوكمة من كفاءة أداء الموظفين العاملين في المؤسسات الليبية، مما تقلل من مخاطر الفساد المالي.	36	0.490	0.081
13	تعتبر الحوكمة أحد عوامل تحسين الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين في المؤسسات الدولة.	36	0.354	0.831
14	تعتبر الحوكمة أحد الأدوات الهامة لمحاربة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وعدم السماح بوجوده أو عودته مره أخرى.	36	0.485	0.090
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له، والذي يبين أن أغلب معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الفرضية الأولى صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له.

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تتم رقابة الديوان على المؤسسات الليبية استناداً إلى بنود الموازنة المعتمدة لهذه المؤسسات وما تتضمنها من إيرادات ونفقات.	36	0.239	2.909
2	يوجد دور قوي وفعال للديوان في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	36	0.739	* 0.000

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
3	يمارس الديوان دوره الرقابي بشكل شامل من خلال الاطلاع على التقارير المالية للمؤسسات الليبية.	36	0.742	* 0.000
4	يستطيع مفتشو الديوان الاطلاع على كافة المستندات المالية الضرورية لأداء مهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	36	0.705	* 0.000
5	يلتزم موظفو الديوان بالقوانين والأنظمة المالية عند تنفيذهم لمهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	36	0.491	0.079
6	يتمتع موظفو الديوان بالكفاءة المالية اللازمة لتأدية مهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	36	0.610	* 0.003
7	يتمتع الديوان بالقوة المهنية والاستقلالية الكاملة، مما يسهم في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في إدارة المال العام.	36	0.458	0.155
8	يقدم الديوان خدمة رقابية فاعلة على الموارد المالية للتأكد من سلامة الأداء المالي لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان، ورفع تقاريره إلى الأطراف المعنية.	36	0.476	0.107
9	يوجد قوانين صارمة تفرض على مرتكبي الفساد المالي والمتلاعبين بالمال العام.	36	0.302	1.567
10	يساهم الديوان بشكل فعال في نشر الوعي والثقافة المالية للحد من ظاهرة الفساد المالي.	36	0.255	2.520
11	يعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة، ويترتب عليه تحمل الدولة تكاليف إضافية.	36	0.615	*0.003
12	يساهم الفساد المالي في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية لمؤسسات الدولة.	36	0.713	*0.000
13	يتمثل الفساد المالي بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي داخل مؤسسات الدولة.	36	0.591	*0.006
14	يعتبر تدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام عاملاً أساسياً في تفشي ظاهرة الفساد المالي.	36	0.384	0.540
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له، والذي يبين أن أغلب معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الفرضية الثانية صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات القصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له.

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	التفريط والتهاون بتطبيق معايير الرقابة وتراجع الاهتمام بالمصلحة العامة يعتبر سبباً لتفشي ظاهرة الفساد المالي.	38	0.521	*0.040
2	عدم وجود رقابة على الصرف العام من مال الدولة يعتبر سبباً لوقوع جرائم الفساد المالي.	38	0.526	*0.036
3	ضعف ديوان المحاسبة الليبي للرقابة على الوظائف العليا يعتبر سبباً لوجود الفساد المالي.	38	0.509	0.053
4	عدم وجود نظام رقابي متكامل وفعال داخل ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي.	38	0.602	*0.004
5	عدم تمكين ديوان المحاسبة الليبي واستقلاليته لمكافحة الفساد المالي بسبب التدخلات السياسية في عملها.	38	0.629	*0.002
6	عدم وجود استراتيجية وطنية للمؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي.	38	0.314	1.367
7	عدم قيام ديوان المحاسبة الليبي في نشر ثقافة مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	38	0.729	* 0.000
8	يوجد تعطيل لآليات الرقابة بفعل شدة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	38	0.679	*0.000
9	غياب بعض معايير الشفافية في الإشراف والرقابة على المال العام من قبل ديوان المحاسبة الليبي.	38	0.445	0.197
10	غياب بعض السياسات والإجراءات الرقابية الخاصة بمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	38	0.674	*0.000
11	تضخم أجهزة الدولة، وتفشي الفوضى المالية والإدارية مهدت لتكريس الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	38	0.518	*0.043
12	ضعف دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.	38	0.289	1.818
13	توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	38	0.132	5.762
14	أدى الفراغ الحاصل في السلطة السياسية الناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة إلى وجود الفساد المالي في تلك المؤسسات.	38	0.488	0.085
15	تهميش دور ديوان المحاسبة الليبي من قبل السلطة السياسية، مما تسبب في تفشي ظاهرة الفساد المالي.	38	0.136	5.647

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
16	أدي الانقسام الليبي إلى تعطيل بعض آليات الرقابة المالية داخل المؤسسات الليبية.	38	0.160	5.018
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات القصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له، والذي يبين أن أغلب معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الفرضية الثالثة صادقة لما وضعت لقياسه.

2. ثبات الاستبيان:

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبيان)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 44 فقرات، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لفرضيات الدراسة.

جدول (6): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	X1	14	%85
2	دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	X2	14	%80
3	القصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	X3	16	%77
اجمالي الفقرات			44	%88

واضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لفرضية الدراسة الأولى والثانية والثالثة. وهم قيم ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

رابعا: اختبار الفرضيات

1. اختبار الفرضية الاولى:

يوضح الجدول رقم (8) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الفرعية الأولى **(يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية):**

جدول رقم (8): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات الفرضية الأولى

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	يوجد دور للحوكمة في تحقيق مبدأ المسائلة والمحاسبة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات.	4.139	0.833	29.800	* 0.000	موافق
2	تقوم الحوكمة بالتأكد من تحقيق مبدأ الشفافية والعدالة في استخدام السلطة والتصرف في المال العام.	3.889	1.090	21.414	* 0.000	موافق
3	تساعد الحوكمة في رفع وتطوير مستوى أداء الأجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي.	4.056	1.120	21.730	* 0.000	موافق
4	تساعد الحوكمة على وجود أنظمة رقابية فعالة تعمل على التقليل من مخاطر الفساد المالي.	3.861	1.150	20.141	* 0.000	موافق
5	وجود نظام للحوكمة فعال يتيح من تطبيق المساءلة والشفافية للحد من الفساد المالي.	3.833	1.000	23.000	* 0.000	موافق
6	تساهم الحوكمة في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	3.833	1.056	21.789	* 0.000	موافق
7	تعتبر الحوكمة إحدى آليات مكافحة الفساد المالي والتي تهدف إلى تحقيق إدارة رشيدة فعالة.	4.083	1.079	22.706	* 0.000	موافق
8	تساعد الحوكمة على الحد من هروب رؤوس الأموال نتيجة لقيامها بمكافحة الفساد المالي.	3.556	1.206	17.692	* 0.000	موافق
9	تعمل الحوكمة على وضع إطار رقابي في المؤسسات الليبية يتسم بالشفافية والكفاءة.	3.889	0.979	23.830	* 0.000	موافق
10	تساعد آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحة تفشيها.	3.944	1.040	22.747	* 0.000	موافق
11	تساهم الحوكمة في زيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والإدارية التي تفصح عنها المؤسسات الليبية.	3.917	0.732	32.107	* 0.000	موافق
12	تُحسن الحوكمة من كفاءة أداء الموظفين العاملين في المؤسسات الليبية، مما تقلل من مخاطر الفساد المالي.	3.639	0.899	24.278	* 0.000	موافق
13	تعتبر الحوكمة أحد عوامل تحسين الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين في المؤسسات الدولة.	3.694	1.037	21.375	* 0.000	موافق

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
14	تعتبر الحوكمة أحد الأدوات الهامة لمحاربة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وعدم السماح بوجوده أو عودته مره أخرى.	3.917	1.180	19.912	* 0.000	موافق
* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05						

من الجدول أعلاه يتضح الآتي:

– إن الفقرة رقم "1" والتي تنص على "يوجد دور للحوكمة في تحقيق مبدأ المسائلة والمحاسبة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي يساوي (4.139) (الدرجة الكلية من 5)، وقيمة الاختبار (29.800)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

– إن الفقرة رقم "8" والتي تنص على "تساعد الحوكمة على الحد من هروب رؤوس الأموال نتيجة لقيامها بمكافحة الفساد المالي" قد حصلت على أدنى متوسط حسابي يساوي (3.556) (الدرجة الكلية من 5)، قيمة الاختبار (17.692)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

ولاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحثان اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الأولى

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.875	1.029	23.037	* 0.000	قبول الفرضية
* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (9) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.875 بانحراف معياري مناظر له 1.029 وان قيمة إحصاءه الاختبار 23.037 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول الفرضية القائلة بـ: يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية وفقا لآراء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس.

2. اختبار الفرضية الثانية:

يوضح الجدول رقم (11) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية **(دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية):**

جدول رقم (11): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تتم رقابة الديوان على المؤسسات الليبية استناداً إلى بنود الموازنة المعتمدة لهذه المؤسسات وما تتضمنها من إيرادات ونفقات.	4.25	0.770	33.118	* 0.000	موافق
2	يوجد دور قوي وفعال للديوان في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	3.89	1.282	18.196	* 0.000	موافق
3	يمارس الديوان دوره الرقابي بشكل شامل من خلال الاطلاع على التقارير المالية للمؤسسات الليبية.	3.78	0.898	25.242	* 0.000	موافق
4	يستطيع مفتشو الديوان الاطلاع على كافة المستندات المالية الضرورية لأداء مهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	3.89	1.141	20.452	* 0.000	موافق
5	يلتزم موظفو الديوان بالقوانين والأنظمة المالية عند تنفيذهم لمهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	4.17	0.775	32.275	* 0.000	موافق
6	يتمتع موظفو الديوان بالكفاءة المالية اللازمة لتأدية مهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	3.64	1.099	19.859	* 0.000	موافق
7	يتمتع الديوان بالقوة المهنية والاستقلالية الكاملة، مما يسهم في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في إدارة المال العام.	3.86	0.867	26.722	* 0.000	موافق
8	يقدم الديوان خدمة رقابية فاعلة على الموارد المالية للتأكد من سلامة الأداء المالي لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان، ورفع تقاريره إلى الأطراف المعنية.	3.86	0.931	24.896	* 0.000	موافق

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
9	يوجد قوانين صارمة تفرض على مرتكبي الفساد المالي والمتلاعبين بالمال العام.	3.53	0.910	23.265	* 0.000	موافق
10	يساهم الديوان بشكل فعال في نشر الوعي والثقافة المالية للحد من ظاهرة الفساد المالي.	3.67	0.986	22.321	* 0.000	موافق
11	يعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة، ويترتب عليه تحمل الدولة تكاليف إضافية.	4.28	1.031	24.889	* 0.000	موافق
12	يساهم الفساد المالي في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية لمؤسسات الدولة.	4.14	1.046	23.738	* 0.000	موافق
13	يتمثل الفساد المالي بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي داخل مؤسسات الدولة.	4.03	1.055	22.902	* 0.000	موافق
14	يعتبر تدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام عاملاً أساسياً في تفشي ظاهرة الفساد المالي.	4.06	1.040	23.387	* 0.000	موافق
* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05						

ومن خلال الجدول اعلاه، يتضح الآتي:

– إن الفقرة رقم "11" والتي تنص على "يعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة، ويترتب عليه تحمل الدولة تكاليف إضافية" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي يساوي (4.280) (الدرجة الكلية من 5)، وقيمة الاختبار (24.889)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

– إن الفقرة رقم "9" والتي تنص على "يوجد قوانين صارمة تفرض على مرتكبي الفساد المالي والمتلاعبين بالمال العام" قد حصلت على أدنى متوسط حسابي يساوي (3.353) (الدرجة الكلية من 5)، قيمة الاختبار (22.265)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي

3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

مما سبق يتضح أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارات بالجدول حيث نجد اجاباتهم نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يعني موافقتهم على أن ديوان المحاسبة الليبي له دور في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية".

ولاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثانية

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.931	0.988	24.376	* 0.000	قبول الفرضية
* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (12) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.931 بانحراف معياري مناظر له 0.988 وان قيمة إحصاءه الاختبار 24.376 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول الفرضية الثانية القائلة بـ: يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

3. اختبار الفرضية الثالثة.

يوضح الجدول رقم (14) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة **(يوجد قصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية):**

جدول رقم (14): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات القصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	التفريط والتهاون بتطبيق معايير الرقابة وتراجع الاهتمام بالمصلحة العامة يعتبر سبباً لتفشي ظاهرة الفساد المالي.	4.083	1.025	23.910	* 0.000	موافق
2	عدم وجود رقابة على الصرف العام من مال الدولة يعتبر سبباً لوقوع جرائم الفساد المالي.	3.806	1.215	18.798	* 0.000	موافق

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
3	ضعف رقابة ديوان المحاسبة الليبي على الوظائف العليا يعتبر سبباً لوجود الفساد المالي.	3.917	1.052	22.334	* 0.000	موافق
4	عدم وجود نظام رقابي متكامل وفعال داخل ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي.	3.694	1.215	18.249	* 0.000	موافق
5	عدم تمكين ديوان المحاسبة الليبي واستقلاليته لمكافحة الفساد المالي بسبب التدخلات السياسية في عملها.	3.833	1.134	20.284	* 0.000	موافق
6	عدم وجود استراتيجية وطنية لديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي.	3.528	1.028	20.594	* 0.000	موافق
7	عدم قيام ديوان المحاسبة الليبي في نشر ثقافة مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	3.194	1.191	16.094	* 0.000	موافق
8	يوجد تعطيل لآليات الرقابة بفعل شدة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	3.528	1.207	17.540	* 0.000	موافق
9	غياب بعض معايير الشفافية في الإشراف والرقابة على المال العام من قبل ديوان المحاسبة الليبي.	3.806	1.037	22.018	* 0.000	موافق
10	غياب بعض السياسات والإجراءات الرقابية الخاصة بمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	3.611	1.153	18.786	* 0.000	موافق
11	تضخم أجهزة الدولة، وتفشي الفوضى المالية والإدارية مهدت لتكريس الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	4.139	1.125	22.072	* 0.000	موافق
12	ضعف دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.	3.444	1.027	20.131	* 0.000	موافق
13	توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	4.028	0.910	26.562	* 0.000	موافق
14	أدى الفراغ الحاصل في السلطة السياسية الناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة إلى وجود الفساد المالي في تلك المؤسسات.	3.889	1.116	20.917	* 0.000	موافق
15	تهميش دور ديوان المحاسبة الليبي من قبل السلطة السياسية، مما تسبب في تفشي ظاهرة الفساد المالي.	3.667	1.069	20.579	*0.000	موافق
16	أدي الانقسام الليبي إلى تعطيل بعض آليات الرقابة المالية داخل المؤسسات الليبية.	4.250	0.874	29.168	*0.000	موافق
* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05						

ومن خلال الجدول اعلاه، يتضح الآتي:

– إن الفقرة رقم "16" والتي تنص على "أدي الانقسام الليبي إلى تعطيل بعض آليات الرقابة المالية والإدارية داخل المؤسسات الليبية" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي يساوي (4.250) (الدرجة الكلية من 5)، وقيمة الاختبار (29.168)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

– إن الفقرة رقم "12" والتي تنص على "ضعف دور المؤسسات الرقابية في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها " قد حصلت على أدنى متوسط حسابي يساوي (3.444) (الدرجة الكلية من 5)، قيمة الاختبار (20.917)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

مما سبق يتضح أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارات بالجدول حيث نجد اجاباتهم نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يعني موافقتهم على أن "يوجد قصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية ".

ولاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثالثة

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.776	1.086	21.127	* 0.000	قبول الفرضية
* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (15) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.776 بانحراف معياري مناظر له 1.086 وان قيمة إحصاءه الاختبار 21.127 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر

من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول الفرض القائل بـ: يوجد قصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

خامسا: نتائج الدراسة:

بعد عرض الإطار النظري للدراسة وتحقيقاً لفروضها بالتطبيق على عينة من المراجعين العاملين في ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

1. الفرضية الأولى والتي مفادها يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية محل الدراسة وفقا لآراء المراجعين العاملين في ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس. وتمثلت إجابات عينة الدراسة في التأكيد على أن الحوكمة تحقق: مبدأ المسائلة والمحاسبة، مبدأ الشفافية والعدالة، رفع وتطوير مستوى الأجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي، إدارة رشيدة فعاله، زيادة الثقة في المعلومات التقارير المالية التي تصدرها وتفصح عنها المؤسسات الليبية، الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين في المؤسسات الليبية، دور قابي فعال وتعتبر أحد الأدوات الهامة لمحاربة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وعدم السماح بوجوده أو عودته مره أخرى. حيث كان هناك تطابق وجهات نظر أفراد عينة مجتمع الدراسة مما يعني أن مراجعي ديوان المحاسبة الليبي في طرابلس على إطلاع ودراية بأهمية تطبيق الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية محل الدراسة. وتقع إجابات أغلب أفراد العينة ضمن مجال موافق جدا وموافق.

2. الفرضية الثانية والتي اختبرت دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وفقا لآراء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس، وبناءا على إجابات فقرات الفرضية الثانية المستخدمة للاختبار تبين ان لديوان المحاسبة الليبي دور هام في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وذلك من خلال التأكيد على أهم النقاط الواردة في فقرات الاختبار والتي هي: اعتماد ديوان المحاسبة في الرقابة إسنادا على بنود الموازنة المعتمدة للمؤسسات الليبية وما تتضمنه من إيرادات ومصروفات، الاطلاع على جميع التقارير المالية والمستندات المالية المتعلقة بهذه التقارير الصادر من المؤسسات الليبية ومراجعتها، التزام مراجعي الديوان بالقوانين والأنظمة المالية عند تنقيدهم لمهامهم الرقابية داخل المؤسسات الرقابية، مراجعي ديوان المحاسبة يتمتعون بالكفاءة المالية والقوة المهنية والاستقلالية الكاملة لمزاوله مهمهم الرقابية، هناك قوانين صارمة تفرض على مرتكبي الفساد المالي والمتلاعبين بالمال العام، الديوان يعمل على نشر الوعي والثقافة المالية للحد من ظاهرة الفساد المالي، مراجعي الديوان يدركون أن تفشي ظاهرة الفساد المالي تساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية لمؤسسات الدولة الليبية، مراجعو الديوان يدركون أيضا بأن تدني الرواتب

والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية. وقد رصدت جميع عينة الدراسة ضمن إجابة موافق بشدة وموافق.

3. الفرضية الثالثة والتي مفادها يوجد قصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهر الفساد المالي في المؤسسات الليبية محل الدراسة وفقا لآراء المراجعين العاملين في ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس. وتمثلت إجابات عينة الدراسة في التأكيد على أن أوجه القصور التي أدت الي انتشار وتفشي ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية ناتج عن الأسباب الأتية: التفريط والتهاون بتطبيق معايير الرقابة وتراجع الاهتمام بالمصلحة العامة، عدم وجود رقابة على الصرف العام من مال الدولة، عدم قدرة ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على الوظائف العليا، عدم وجود نظام رقابي متكامل وفعال داخل ديوان المحاسبة الليبي، عدم تمكين ديوان المحاسبة الليبي واستقلاليته بسبب التدخلات السياسية في عمله، عدم وجود استراتيجية وطنية لديوان المحاسبة الليبي، عدم قيام ديوان المحاسبة الليبي في نشر ثقافة مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية، تعطيل لآليات الرقابة بفعل شدة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية، غياب بعض معايير الشفافية في الإشراف والرقابة على المال العام من قبل ديوان المحاسبة الليبي، غياب بعض السياسات والإجراءات الرقابية الخاصة بمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية، تضخم أجهزة الدولة، وتفشي الفوضى المالية والإدارية مهدت لتكريس الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية، ضعف دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عمله، توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية، أدى الفراغ الحاصل في السلطة السياسية الناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة إلى وجود الفساد المالي في تلك المؤسسات، تهميش دور ديوان المحاسبة الليبي من قبل السلطة السياسية، مما تسبب في تفشي ظاهرة الفساد المالي، أدي الانقسام الليبي إلى تعطيل بعض آليات الرقابة المالية داخل المؤسسات الليبية. وتقع إجابات أغلب أفراد العينة ضمن مجال موافق جدا وموافق.

سادسا: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يرى الباحثان أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في المجالات المختلفة المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. التأكيد على أهمية إدراك وفهم مبادئ الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي وضرورة اعتماد آليات حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الرقابية وذلك لغرض الوصول الي تقارير مالية رقابية تتصف الثقة والمصداقية والشفافية.

2. أهمية وضرورة نشر ثقافة الحوكمة ومبادئها وآلياتها في المؤسسات الليبية والرقابية من خلال الجامعات ووسائل الإعلام وأجهزة المؤسسات الرقابية مثل ديوان المحاسبة الليبي وجهاز الرقابة الإدارية وهيئة مكافحة الفساد وهيئة سوق المال والبنك المركزي وغيرها من الجهات.

3. ضرورة أن إلزام المؤسسات الرقابية مثل ديوان المحاسبة الليبي والمؤسسات الليبية الخاضعة لرقابة الديوان بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات من أجل اكتساب هذه مخرجات هذه الجهات الثقة والمصداقية والشفافية.

4. من الضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية أو إصدار معايير محلية تتماشي مع المعايير الدولية والخصائص المحلية على أن تتضمن الإفصاح والشفافية لضمان الثقة والمصداقية وتحسين كفاءة مراجعي الديوان للحد من ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وتحسين سوق المال الليبي وجعله بيئة جاذبة للاستثمار.

5. العمل على دعم ديوان المحاسبة الليبي من اجل مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وتحسين وتطوير أدوات الرقابة المالية بما تتناسب مع مبادى حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة الدولية.

6. ضرورة بدل الجهد الكافي من قبل الجهات السياسية والقانونية وعدم التدخل في الاعمال الموكلة الي الديوان من أجل إدارة مهام ديوان المحاسبة الليبي، ومكافحة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

7. ضرورة إطلاع مراجعي ديوان المحاسبة على جميع التقارير المالية والمستندات المالية المتعلقة بهذه التقارير الصادر من المؤسسات الليبية ومراجعتها.

8. ضرورة إلزام مراجعي الديوان بالقوانين والأنظمة المالية عند تنقيدهم لمهامهم الرقابية داخل المؤسسات الرقابية.

9. ضرورة تفعيل السياسات والإجراءات الرقابية الخاصة بمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

المراجع:

1. المراجع العربية:

1. أبو سنينة، محمد عبد الجليل، (2012)، الفساد المالي والإداري، مجلة مصارف تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي، السنة الأولى، العدد 4، ليبيا، 1-10.

2. بن تركي، عز الدين، و شرفي، منصف، (2012)، الفساد الإداري: أسبابه آثاره وطرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول، بحث مقدم للملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، المنعقد في الفترة 6- 7 مايو 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

3. تلاحمة، خالد إبراهيم، (2012)، حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين :النظرية والتطبيق، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 3، عمان، الأردن، 11-52.

4. حماد، طارق عبد العال، (2005) ، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، ط 1، عين شمس، مصر.

خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2007)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية"، ورقة عمل، بحث مقدم للندوة "السوق المالية السعودية : نظرة مستقبلية"، المنعقدة في الفترة 13- 14 نوفمبر 2012، المملكة العربية السعودية.

5. دغلس، عدنان، (2018)، دور الحوكمة وجهود مكافحة الفساد الثلاثي الأبعاد، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تعزيز دور القطاع الخاص في جهود الحوكمة ومكافحة الفساد-(حوكمة – شفافية – تنمية اقتصادية)"، المنعقد خلال الفترة 8-9 ديسمبر 2018، رام الله، فلسطين.

6. سام، أبو العيد محمد (2016)، الفساد في ليبيا ودور الاجهزة الرقابية، تقرير منشور على موقع صحيفة أخبار ليبيا تم استرجاعه بتاريخ 2019/3/28 على الموقع الالكتروني:www.akhbarlibya.net

شاهين، أيمن ناجح، (2018)، دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في تعزيز وخدمة الحوكمة وانعكاسها 7. على القطاع الخاص، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تعزيز دور القطاع الخاص في جهود الحوكمة ومكافحة الفساد-(حوكمة – شفافية – تنمية اقتصادية)"، المنعقد خلال الفترة 8-9 ديسمبر 2018، رام الله، فلسطين.

8. شعبان، فرج، (2014)، الحوكمة والحد من الفساد للتخفيف من الفقر -حالة الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث "الحاكمية والفساد المالي والإداري"، المنعقد في الفترة 18- 19 نوفمبر 2012، جامعة عجلون الوطنية، الجزائر.

9. الشواورة، فيصل محمود، (2009)، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني2، دمشق، سوريا، 119-155.

10. صبرينة، سايح مريم عبو، (2016)، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري دراسة حالة – بنك القرض الشعبي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملحقة الجامعية -مغنية، كلّيّة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

11. عبد الغني، دادن، و سعيدة، تلي، (2012)، فعالية الحوكم ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، بحث مقدم للملتقى الوطني: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، المنعقد في الفترة من 6-7 مايو 2017، مخبر مالية، بنوك، إدارة الأعمال، الجزائر.

12. عريقيب، سعاد عبد السلام، و المبسوط، ربيعة عاشور أحمد، (2018)، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وأثاره- دراسة تحليلية للفترة 2013- 2016، مجلة أفاق علمية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الأول، ليبيا، 56-110.

13. غنيم، محمود رجب يس، (2014)، دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي دليل ميداني من البيئة السعودية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 2، العدد 2، جمهورية مصر العربية، 21- 76.

14. محمد، سعاد عبد الفتاح، (2007)، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي، مجلة النزاهة، العدد 3، 1-22.

15. المصراتي، عبد الله أحمد، (2011)، الفساد الإداري نحو نظرية الاجتماعية في علم الاجتماع، الانحراف والجريمة، ط1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، (2016)، تقرير "الفساد المالي في الاقتصاد الليبي"، ليبيا..

16. هيجان، عبد الرحمن أحمد، (2003)، الفساد وأثره على الجهاز الحكومي، المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

17. يونس، نجاة محمد مرعي، (2014)، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري، بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس "المحاسبة في عالم متغير" – المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

2. المراجع الأجنبية:

1. Anturo, Bris, Neil, Brisley and christos, cabolis. (2008). Adopting betten corporate governance, Journal of Corporate Finance, vol. 14, No. 3, 224-240.

2. Burak, Souad Ali Omer and Alghandouri, Abdalla Mohamed Almabrouk. (2018). - Administrative & Financial Corruption In Developing Countries (Case Of Study), The International Journal of Engineering and Science (IJES), Vol.7, No. 5, 38-43.

3. Chery, D. (2003). Defining moment for good governance, Finanncial Executive Journal, Vol.10, No.8, 49.

4. Dudin, Ahmed yousef. (2015). The Importance of Corporate Governance in Strengthening Control and Combating Corruption. "A Case Study on Jordan Petroleum Refinery Company", Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, Vol.15, No. 3, Jordan, 68-79.

5. Wijayati, Nureni and Hermes, Niels. (2016). Corporate Governance and Corruption: A Comparative Study of Southeast Asia, of Decentralization and Governance in Indonesia, Development and Governance, Indonesia, 259-292.

أثر موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)على السلوك الشرائي اتجاه منتجات شركة هومر(Hommer) في السوق الليبي من وجهة نظر الزبائن

د. نجمة مسعود الشبلي
جامعة الزيتونة- ليبيا

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الي التعرف على اثر استخدام موقع الفيس بوك على السلوك الشرائي للمستهلك الليبي اتجاه منتجات شركة (HOMMER) للمواد الكهرو منزلية بمدينة طرابلس، حيث استخدم الباحثان الاسلوب الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، لانسجام هذا المنهج مع طبيعة واغراض الدراسة ، وتم . وجمع البيانات من مصادرها الاولية بالاعتماد علي الاستبانة، و أجرء التحليل الاحصائي باستخدام الحزمة الاحصائية SPSS على العينة العشوائية البسيطة حيث بلغ حجمها (385) مفردة في المجتمع الاصلي، فأما الفاقد من الاستبيانات فكان في حدود (97)، فاسترجعت منها (288) واستبعد عدد (3) لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي ، وبذلك أصبحت الاستبانات الصالحة لتحليل (285) استبانة .و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: وجود اثر دلالة إحصائية لاستخدام موقع الفيس بوك على السلوك الشرائي بأبعاده(ادراك المستهلك الليبي لحاجاته للسلع والخدمات المعلن عنها ، تقييم المستهلك الليبي للبدائل السلع والخدمات المعلن عنها عبر موقع الفيس بوك على سوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات شركة (HOMMER) للمواد الكهرو منزلية / بمدينة طرابلس، واوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات اهمها: وضع سياسات واجراءات لتطوير المنتجات الحالية بما يتناسب مع ردود فعل العملاء على الصفحات الفيس بوك من قبل العملاء والقيام بدور فعال في تحليل سلوك المستهلك تحليلا دقيقا من بعد عملية الشراء لكسب الثقة والولاء في تطوير الاعلانات الموجودة على موقع الفيس بوك.

الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي، موقع الفيس بوك، السلوك الشرائي.

Abstract:

This study aims to identify the impact of the use of social networking sites on the Libyan consumer's attitude towards the products of the company (HOMMER) for electrical household materials in the city of Tripoli. Relying on the questionnaire, and conducting a statistical analysis using the SPSS statistical package on a simple random sample, its size was (385) individuals in the original population. Its validity for statistical analysis, thus, the valid

questionnaires became for analyzing (285) a questionnaire. The study reached a set of results, the most important of which are: The presence of a statistically significant effect on the dimensions of the use of social networking sites (the Libyan consumer's perception of his needs for goods and services announced through access sites, the Libyan consumer assessment For alternatives, the goods and services announced through the communication sites on the Libyan consumer's behavior towards the products of the company (HOMMER) for electrical household materials / the city of Tripoli, and the study recommended With a set of recommendations, the most important of which are: Establishing policies and procedures for developing current products in proportion to customer reactions on social media pages by customers and taking an active role in carefully analyzing consumer behavior after the purchase process to gain confidence and loyalty in developing advertisements on social networking sites.

1. المقدمة:

حدثت التطورات التكنولوجية الحديثة في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي نقلة نوعية وثورة حقيقة في عالم الاتصال الذي انتشرت فسه شبكة الانترنت التي تطورت الي ما يسمي بمواقع التواصل الاجتماعي, والتي أصبحت مكاناً مهماً لتجمع الزبائن المحتملين, ومحاولة الوصول ألي أكبر عدد من الناس عن طريق استخدام قوة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على المستهلك الذي يعتبر حجر الأساس في العملية التسويقية , وعلى أساسه يتم بناء الخطط الاستراتيجيات، لذلك صار واجباً على رجال التسويق دراسة سلوكه, ومعرفة كل حثياته، ومما لاشك غيه ان دراسة سلوك المستهلك تعتبر من المهام الصعبة, والحيوية في نغس الوقت لاتصافه بالديناميكية، حيث يعتبر سلوكاً انسانياً يتأثر بجميع العوامل، والضغوط التي تؤثر على الفرد سواء أكانت عوامل نفسية، اقتصادية، اجتماعية مما يتطلب التنبؤ بسلوك المستهلك وكيفية إتخاذه قرار شرائه للسلع والخدمات، وهذا مما دفع المؤسسات الحديثة إلي تبني برامجها على أسلس مفهوم التسويق الحديث لمعرفة أساليب ودوافع ومحفزات الشراء لسلوكه الشرائي.

2. مشكلة الدراسة:

أن التوسع وانتشار خدمات الانترنت في العالم وخاصة في ليبيا، وتزايد الإقبال على اقتناء أجهزة الاتصالات المتطورة مع انخفاض أسعارها، وتزايدت اعداد المستخدمين لشبكة التواصل الاجتماعي(**الفيس بوك**) والمغردين على شيكه التواصل الاجتماعي(توتير)، وغيرها من شبكات التواصل لمتابعة الاخبار والاحداث عن كثب، وفي وقتها الي جانب إتاحة الفرصة للتعبير عن الآراء والمواقف الاجتماعية والسياسية أو بغرض التسلية والتعارف، وبالتالي لاقت خدمات شبكات التواصل الاجتماعي

إقبال كبيراً من قبل المستهلك الليبي, وكغيرهم من مستخدمي الأنترنت حول العالم مع الخدمات المجانية ،وإمكانية التواصل، وتبادل الأخبار، وبالتالي فأن مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل الاتي:

ما أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (موقع الفيس بوك) علي سلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات شركة هومر (HOMMER) للمواد الكهرو منزلية في مدينة طرابلس؟ ويتفرع منه التساؤلات الأتية:-

أ. ما أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (موقع الفيس بوك) على أدارك المستهلك الليبي لحاجاته من السلع والخدمات المعلن عنها على شبكة الانترنت/ بمدينة طرابلس؟

ب. ما أثر استخدام موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) على بحث المستهلك الليبي عن البدائل من السلع والخدمات المعلن عنها على شبكة الانترنت / بمدينة طرابلس؟

ج. ما أثر استخدم موقع التواصل الاجتماعي (موقع الفيس بوك) على تقييم المستهلك الليبي لبدائل السلع والخدمات المعلن عنها على شبكة الانترنت /بمدينة طرابلس؟

3. أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أثر استخدام موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) على السلوك الشرائي للمستهلك اتجاه منتجات شركة هومر (**HOMMER**) للمواد الكهرو منزلية/ بمدينة طرابلس من خلال ما يلي:

1. التعرف على كل ما هو مرتبط (موقع الفيس بوك) وسلوك المستهلك الشرائي.
2. تحديد مستوي استخدام موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) من وجهة نظر المستخدمين.
3. ابراز أهمية مواقع التواصل الاجتماعي علي سلوك المستهلك.
4. دراسة لقياس أثر موقع التواصل الاجتماعي على سلوك مستهلك في موقع محل الدراسة.

4. أهمية الدراسة:

1. إلقاء الضوء على دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية ترويج السلع والخدمات، وتقديمها للمستهلك، إظهار العلاقة بين التسويق ومواقع التواصل الاجتماعي، والقرار الشرائي في جميع المراحل
2. التعرف على مفهوم التسويق عبر موقع التواصل الاجتماعي من مفاهيم ومصطلحات حديثة يمكن ان ترتقي إلى أعلى المستويات في تحقيق الفائدة والأهداف المرجوة.
3. معرفة حجم استخدام موقع التواصل الاجتماعي للإعلان عن السلع والخدمات من قبل المستهلكين بمدينة طرابلس.

4. معرفة مدي تأثير القرارات الشرائية للمستهلكين بالمنظمات والعلامات التجارية التي تستخدم وسائل الإعلان الاجتماعية.
5. ضخامة اعداد المشتركين في التواصل الاجتماعي، وسهولة استخدام موقع التواصل الاجتماعي (موقع الفيس بوك) من قبل المستهلكين.
6. – قلة تكاليف استخدام المستهلكين موقع التواصل الاجتماعي كوسيلة من وسائل الترويج إذا ما تم مقارنتها بوسائل الترويج الأخرى مع مواكبة التوجهات الحديثة في التسويق.

5. فرضيات الدراسة:

قاما الباحثان وبعد الرجوع الي مشكلة الدراسة بتطوير وصياغة الفرضيات التي سوف تقيس متغيراتها، واختبارها وهي كما يلي:

الفرضية الاولى الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\boldsymbol{a \leq 0.05}$) لموقع التوصل الاجتماعي (الفيس بوك) على سلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات شركة (HOMMER) للمواد الكهرو منزلية /بمدينة طرابلس

وينبثق عن هده الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية: –

الفرضية الفرعية الأولي: لا يوجد أثر لموقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$ على ادارك المستهلك الليبي لحاجاته للسلع والخدمات المعلن عنها

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) ذو دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$) علي بحث المستهلك الليبي عن المعلومات الخاصة بالسلع والخدمات المعلن عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) /بمدينة طرابلس

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر لموقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a \leq 0.05$ على تقييم المستهلك الليبي لبدائل السلع والخدمات المعلن عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي (موقع الفيس بوك) / بمدينة طرابلس

6. نموذج الدراسة.

ويتكون أنموذج الدراسة من متغيرين رئيسين تمثلت في:

أ–**المتغيرات المستقلة:** تمثلت في مجموعة من التساؤلات وضعت للتعرف على مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)

ب–المتغيرات التابعة: تمثلت في مجموعة من التساؤلات التي تهدف للتعرف على الكيفية التي يتم بها دراسة سلوك المستهلك الليبي من خلال الابعاد التالية: (مدى إدراك المستهلك الليبي للسلع والخدمات،

بحث المستهلك الليبي عن المعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات، تقيم المستهلك الليبي للبدائل المتاحة) والتي لها علاقة بمجال الدراسة.

الشكل رقم (1/1) نموذج الدراسة

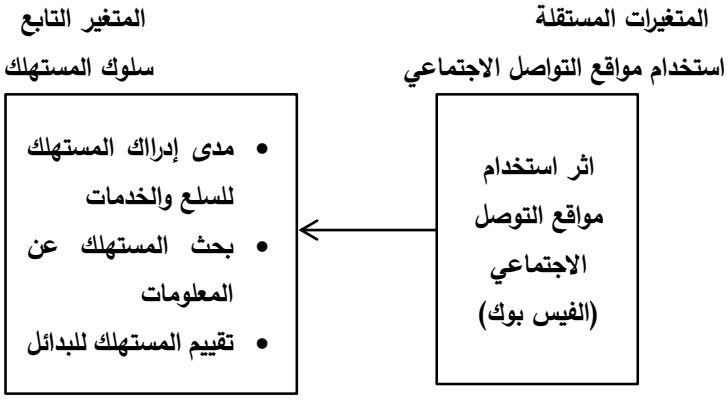

المصدر: إعداد الباحثة

7. الدراسات السابقة:

1- دراسة (حسن، 2014) بعنوان: اثر الاعلان الالكتروني على سلوك الشرائي للمستهلك الاردني للسيارات في مدينة عمان الاردن هدفت الدراسة الي معرفة الاثر الذي يلعبه الاعلان الالكتروني على سلوك الشرائي للمستهلك الاردني للسيارات شملت العينة 543 مبحوث كما استخدم الباحثان برامج الرزمة الاحصائية Spss لتحليل بيانات الدراسة واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ،كما توصلت الدراسة إلى اهم التوصيات اهمها : الي ان الاعلان الإلكتروني له تأثير في السلوك الشرائي للمستهلك الاردني للسيارات ، وكذلك ان هناك اثر لخصائص الاعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك الاردني ، واظهرت النتائج بان لوسائل الاتصال الالكتروني دور في التأثير على السلوك الشرائي للشباب الاردني للسيارات المعلن عنها الكترونيا .

2- دراسة (عساسي ورحماني، 2020) بعنوان: تأثير إعلانات الفيس بوك على مراحل اتخاذ قرار الشراء. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية إعلانات الفيس بوك في التأثير على مختلف مراحل اتخاذ قرار الشراء وذلك من خلال التطرق بداية لمفهوم الإعلان عبر موقع الفيس بوك ولأهم مميزاته والأساليب المعتمدة فيه إضافة إلى أهم الآليات التي يوفرها الموقع من أجل التفاعل مع الإعلان ثم تسليط الضوء على اتخاذ قرار الشراء وذلك بتناولنا لمختلف المفاهيم والأدوار التي يلعبها المستهلك ، وقد تعرضنا أيضا للعلاقة التي تجمع الإعلان باتخاذ قرار الشراء من خلال التعرف على دور الإعلان في التأثير على سلوك الشراء ثم أهم الوظائف التي يؤديها الإعلان من

أجل التأثير في قرارات المستهلك الشرائية والعوامل التي قد تحدث استجابة شرائية لديه وفي الأخير تناولنا تأثيرات الإعلان المختلفة على مراحل اتخاذ قرار.

3- دراسة (بوكر، 2021)، بعنوان: الإعلانات العقارية على الفيس بوك وأثرها في التوجه نحو الإعلان الالكتروني واتخاذ قرار الشراء.

هدفت الدراسة الي قياس تأثير الإعلان عبر شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك) على التوجه نحو الإعلان الالكتروني واتخاذ قرارات الشراء في سوق الاستثمار العقاري الليبي ومعرفة المزايا التي يحققها الإعلان الالكتروني عبر شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك) في التأثير على قرارات المشترين العقاريين. حيث استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار عينة عريضة مكونة من 25 موقع اعلاني للعقارات على الفيس بوك، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها ان الإعلان عبر شبكات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) يؤثر إيجابيا على والتوجه نحو الإعلان الالكتروني وان الفيس بوك له إثر ايجابي في اتخاذ قرارات الشراء في الجوانب العقارية. كما أظهرت الدراسة أن الإعلان الالكتروني عبر شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك) يحقق مزايا من الناحية التسويقية وان الإعلانات عبر الفيس بوك تساهم بشكل ايجابي في جدب العديد من المشترين للعقارات. وتوصي الدراسة بضرورة استخدام الطرق العلمية للإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي والاستفادة منها في بناء علاقات جيدة مع الزبائن.

4-دراسة (النفوري، 2021) بعنوان: أثر انطباعات المستهلكين عن الدعاية والإعلان عبر الفيس بوك في اتجاهاتهم ونوايا الشراء لديهم هدفت هذه الدراسة الى التركيز على نية الشراء وركزت على إعلانات الفيس بوك وتأثير انطباعات المستهلكين عنها في نية الشراء لديهم والدور الوسيط لاتجاهات المستهلكين، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات حول انطباعات المستهلك الاجتماعية عن إعلانات الفيس بوك، وإعلانات الصفحة الشخصية للشركة، والكلمة الإلكترونية المنطوقة، وقد أجريت الدراسة على عينة ميسرة مكونة من 130 متابع لإعلانات الفيس بوك من طلاب الجامعات الخاصة. وقد تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss.24 لتحليل إجابات المستهلكين ولقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن أهم انطباعات المستهلك حول إعلانات الألبسة الجاهزة عبر الفيس بوك هو الانطباع الاجتماعي ويليه انطباع الصفحة الشخصية وأخيرا انطباع الكلمة الإلكترونية المنطوقة، كما أظهرت الدراسة أن اتجاهات المستهلك تؤدي دوراً وسيطاً في العلاقة بين انطباعات الكلمة الإلكترونية ونية الشراء كما تؤدي دوراً وسيطاً أيضاً بين الانطباعات الاجتماعية وبين نية الشراء.

8. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تحتاجها أي منظمة، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، فقد اظهرت اهمية " إثر شبكة التواصل الاجتماعي (موقع الفيس بوك) على سلوك المستهلك الليبي بمدينة طرابلس، اهم ما يميز هذه الدراسة بانها تأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر في السلوك الشرائي للمستهلك الليبي وركزت على إثر استخدام موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) كمتغير مستقل وعلاقته بأبعاد سلوك المستهلك كمتغير تابع محل الدراسة، وركزت الدراسة على البيئة الليبية ومستجدتها.

ثانيا: ادبيات الدراسة (الجزء النظري)

2-1- مواقع التواصل الاجتماعي.

شير مصطلح وسائل التواصل الاجتماعي إلى استخدام تكنولوجيا التي تعتمد على شبكة الإنترنت لتسهيل التواصل بين المستخدمين وتبادل المعلومات فيما بينهم من خلال الهواتف المحمولة و أجهزة الكمبيوتر ،ويُمكن استخدام هذه المواقع لأهدافٍ اجتماعية؛ كتحقيق التفاعُل بين الأصدقاء وأفراد العائلة وغيرهم ، و كذلك أصبحت قواعد تسويقية مهمة للشركات التى تسعى إلى جلب انتباه المزيد من الزبائن ،وعرف (Haelein & kuplan) مجموعة من التطبيقات على شبكة الانترنت والتي تسمح بإنشاء التبادل المحتوى التي يتم انشائه بواسطة المستخدم، حيث أنشئت النسخة الأولى من الفيس بوك في فيفري 2004 من طرف " Zuckerberg Mark"حينما كان طالبا في تخصص الإعلام الآلي بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وكان عمره آنذاك لا يتجاوز العشرين عاما، وقد كان الموقع في البداية متاح فقط لطلبة الجامعة، وبعدها لطلبة الثانويات وعدد محدود من الشركات، وبعد ذلك أصبح مفتوحا للجميع ابتداء من سبتمبر 2006م (زيوش ، قاشي، 2018، ص 372) وتُتيح مواقع التواصل الاجتماعي لمُستخدميها إمكانية الوصول إلى محتواها الذي يتضمّن أنواعاً مُختلفةً من المعلومات، أو الصور ومقاطع الفيديو، أو حتّى الوثائق. وعرفت ً شبكات التواصل الاجتماعي بالإنجليزية: Social (Networks) على أنها مواقع إلكترونية مبنية على أسس معينة تمكن الناس من التعبير عن أنفسهم والتعرف على أشخاص آخرين يشاركونهم الاهتمامات نفسها ويمكن القول بأن شبكات التواصل الاجتماعي بأنها عبارة عن مجتمعات افتراضية تمكن مستخدميها من مشاركة الأفكار والاهتمامات إلى تكوين صداقات جديدة (قاسم,2011) ذلك الوقت، حيث سمح للمستخدِمين بمشاركة أنواع مختلفة من المُحتوى؛ كالصور، ومقاطع الفيديو، فضلاً عن إمكانية التواصل مع المستخدِمين الآخرين في الموقع، كما ظهر في العام نفسه موقع (Myspace) الذي مكّن مستخدميه من لعب الألعاب خلاله، بالإضافة إلى إمكانية التواصل مع المستخدمين الآخرين، وإنشاء المجموعات، وغيرها من الميزات الأخرى التي

وفرها الموقع ليعتلي الصدارة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من عام 2005م حتى عام 2008م حيث بدأت شعبيته بالتراجع مع صعود موقع الفيس بوك .

ومن خلال العرض السابق يمكننا ان نحدد اهمية المواقع التواصل الاجتماعي من خلال سهولة النشار المعلومات والتفاعلية والمشاركة بين افرد المجتمع وتعزيز العلاقات الاجتماعية من خلال التواصل السريع والسهل في كل زمان ومكان وتزويد الافراد بالأخبار والاحداث سواء دولية او محلية وسهولة الاعلان والترويج دون قيود شكلية والغاء الفروق الثقافية بين المجتمعات من خلال التواصل الخارجي مع الشعوب.

كما تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بخصائص كانت سببا في انتشارها ومنها: التفاعلية والتشاركية التلقائية وغير رسمي فهو يتسم بالتلقائية بين طرفي الاتصال. وتشكل شبكات التواصل الإلكترونية موضوعا تصطدم فيه أطروحتان مختلفتان، الأطروحة الأولى ترى في هذه المواقع فرصة للبشرية لتبادل الاتصال والمعرفة والقضاء على عوائق الزمان والمكان فتزيد في تقارب الناس وترفع من درجة تفاعلهم وتنشئ علاقات اجتماعية جديدة، كما أنها تختزل قدرا هائلا من الإجراءات في التعاملات والمبادلات التجارية والاقتصادية، فيما تنظر الأطروحة الثانية لهذه نظرة كارثية إذ ترى أنها تشكل مصدر الخطر الحقيقي على العلاقات الاجتماعية، وتؤدي إلى ميلاد مجتمع يحمل عوامل القطيعة مع التقاليد الثقافية، كما تؤدي إلى العزلة وتفكك نسيج الحياة الاجتماعية ويرى هؤلاء أن وسائل التواصل الاجتماعي قد اقتحمت الحياة العائلية بحيث قللت من فرص التفاعل والتواصل داخل الأسرة.(بوشلبي، 2006، 14)

2-2-ايجابيات مواقع التواصل الاجتماعي:

تحفيز على التفكير الابداعي وقد تكون سبب التواصل مع اشخاص مثقفين وتعميق فهم المشاركة والتواصل مع الاخرين وتساعد مواقع التواصل الاجتماعي على قبول القضايا الخلافية وعلى التعلم وتبادل المعلومات وتساعد على تنشيط المهارات لدى المستخدم وتفتح ابواب تمكن إطلاق الإبداعات والمشاريع والاهداف وتعتبر المواقع اداه لتبادل الافكار والآراء ومعرفه ثقافات الشعوب وتقريب المسافات.

2-3-سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي:

ادمان الجلوس مما يعطل الكثير من الاعمال ونشر الافكار الضالة مثل العنف والمشاركة فيه، والتعرض للخداع والابتعاد عن الاصدقاء والاهل وظهور لغة جديدة بين الشباب كاستخدام حروف اللغة العربية على شكل رموز وارقام، غياب الرقابة وعدم شعور بالمسئوليات عند المستخدمين وظهور الاشاعات المبالغة في نقل الاحداث، هدر الوقت، انعدام الخصوصية مما يؤدي الي اضرار معنوية ونفسية ومادية.

2-4-موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) وسلوك المستهلك.

تركز الدراسة على مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) على سلوك المستهلك والعلاقة بينهما، ويعتبر موقع التواصل الاجتماعي(الفيس بوك) مصدرا للمعلومات من خلال الصور والرسومات الإلكترونية

وهي عنصر اساسي للتبادل خلال العمل الفني في تصميم الاعلان الذي يرتكز اساسا على الصور او رسوم او كلاهما معا، وهو العنصر الرئيسي في جذب الانتباه الى الاعلان وإثارة الاهتمام بموضوعه، لذلك فان التصميم يركز اهتماماته الأساسية على العمل الفني بأولويه سابقة عن بقيه العناصر الإعلامية الاخرى (نوري،2018 ص87) ، واهم الوظائف التي يمكن يؤديها هي التعبير عن الافكار الاعلانية بسرعه وكفاءه اكتتاب واجتذاب انتباه المستهلك الى الاعلان الالكتروني الذي يلعب دورا وظيفيا ونفسيا هادفا تظهر ملامحه ما يأتي (عنابي 2013 ص 260):

القيام بعمليه الاتصال في شبكه التواصل الاجتماعي بدرجه كفاءه اعلى من كفاءه الكلمات يؤدي توصيل المعلومة الي المستهلك بطريقه سريعة ومقنعة ومؤثره ،وجذب انتباه الغالبية العظمى من المستهلكين المتواجدين على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي ، وتحديد عدد المشاهدين الاعلان ونوعيتهم من خلال اثارة الاهتمام بالمنتج او الخدمة، واظهار مزايا المنتج او الخدمة والقاء الضوء على الملامح و خصائص وفوائد معينة للمنتج او الخدمة المعلن عنها وتهيئه الجو المناسب للقراءة الاعلان الكتروني وخلق تأثيرات عاطفيه واستجابة معينة لمتلقي الاعلان. وفي السنوات الأخيرة ادى ظهور صفحات والقنوات تعنى بتقديم التوصيات او الآراء عن السلع والخدمات معينه مما يتيح للمستهلك التعرف أكثر على ما يريد اقتنائه، وقد تساهم هذه الصفحات في خلق الرغبة للشراء، ولرفع أسهم المنتجات في السوق، وتقدم الدعم الفني والتقني للمنتجات عبر الانترنت مما يسهل على المستهلك استخدام هذه المنتجات.

3- مدخل السلوك الشرائي للمستهلك.

3-1 ماهية السلوك الشرائي للمستهلك:

يعتبر سلوك المستهلك ناتج من حاجه من اجل تحقيق رغبه انسانيه معينه مثل ان يكون سلوك المستهلكين، فالمستهلك هو الشخص الذي يشتري ويستهلك واحد او عده سلع وخدمات من عند المنتج او الموزع (نوري، 2013 : ص 53)، وتعريف اخر" هو مجموعه التصرفات التي تصدر من افراد المرتبطة بالشراء واستعمال سلع الاقتصادية والخدمات، بما في ذلك عمليه اتخاذ القرار التي تسبق وتحدد هذه التصرفات (عنابي عيسى ،2018 : ص35) من ذلك فهل يمكن تلخيص سلوك المستهلك (رضوان، 2005 : ص53) في ما يلي : تصرفات وافعال يقوم بها المستهلك من اجل الحصول على منتج وهي نتيجة للتأثير لعوامل البيئة الخارجية والعوامل الداخلية وتلعب بالمعلومات دورا فعالا في التأثير على الادراك وتكوين صوره عن منتج ومن ثم اتخاذ القرار شراء .

3-2 اهمية السوك الشرائي:

ان اهمية دراسة سلوك المستهلك تنامت في ظل التحولات والتكتلات الاقتصادية، وتأثير العولمة وبسبب التغييرات المحيطة والمتنامية وتأثر سلوكيات المستهلكين بهذا التغيير، من اجل ذلك سعى الباحثان

بشكل متزايد الى المفاهيم واساليب لتحقيق أكثر تطورا توفرها العلوم السلوكية من اجل فهم وتوقع، وربما السيطرة على سلوك المستهلك الشرائي بشكل أكثر فاعلية.

ان مصطلح السلوك الشرائي تشمل انشطه ما قبل وما بعد الشراء وقد يكون نشاط ما قبل الشراء من الوعي المتزايد بالحاجة، والبحث عن المعلومات المتعلقة المنتجات والعلامات التجارية التي قد تلبيها وتقيمها، وتشمل ايضا الأنشطة ما بعد الشراء من تقييم السلعة عن المشتراة المستخدمة والحد من اي قلق يرافق شراء اصناف باهظ الثمن وغيرها، وكل من هذه الاثار المترتبة على الشراء او اعاده الشراء هي القابلة بنسب مختلفة للتأثير التسويق (Kahle. Close :2011,p 56)، فالمنظمات تسعى لتحقيق الاشباع والرضا المستهلك، وذلك من خلال تقييم او تقديم منتجات تلبي هذه الحاجات والرغبات ولا يمكن التعرف على هذه الحاجات والرغبات الا من خلال جمع المعلومات والتعرف على العوامل التي تؤثر على هذا السلوك، واصبحت الحاجه للتعرف على سلوك الشراء من اجل منافسة الشركات المنتجة الاخرى بنفس المجال والقرارات الشرائية تمثل مثل نشاطا حيويا يمكن من خلاله يؤدي الي البقاء و الاستمرار تحقيق اهداف المنظمة. (العمري:2005, ص 30)

3-3-تعريف اتخاذ قرار الشراء:

مكن تعريف اتخاذ قرار الشراء بانه: الخطوات والمراحل التي يمر بها المشترى في حاله القيام بالاختبارات حول اي من المنتجات التي يفضل شرائها (الصميدعي، ورشاد 2007 ص 102) وتتمثل هذه المراحل في مرحله ما قبل الشراء، الشراء، ما بعد الشراء.

3-4-مراحل اتخاذ قرار الشراء:

يمر المستهلك بمجموعه من المراحل في عمليه اتخاذ قرار الشراء وهي:

- إدراك وجود حاجه او مشكله تدفع الفرد وتحثه الى اشباعه.
- البحث عن معلومات من مصادر شخصيه (الاصدقاء والعائلة)، ومصادر تجاريه (رجل للبيع والوسطاء والاعلانات) ومصادر عامه (وسائل الاعلام وجمعيات حماية المستهلك)
- تقييم البدائل: حصر البدائل المتاحة امام المستهلك من خلال السلع البديلة (انواع العلامات البديلة المعرضة، واسعارها) المتاجر البديلة (اختيار بين عدد من الوكالات التي تعرض المنتجات) وطرق شراء البديل (شراء نقدا او بالتقسيط)
- اتخاذ قرار شراء: يقوم المستهلك في مرحله التقييم تشكيل تفصيلات عن الاصناف المختلفة وبناءا عليها يحدد اختيار الصنف المناسب له.
- سلوك ما بعد الشراء يقارن بين الاداء الفعلي للمنتج مع ما كان يؤمله منه فتكون ولادا مستوى من الرضا وعدم الرضا.

ثالثا: منهجية الدراسة وتحليل البيانات:

استخدام الباحثان المنهج الوصفي في هذه الدراسة، لانسجام هذا المهيج مع طبيعة وأغراض الدراسة، وتم جمع البيانات من مصادرها الاولية بالاعتماد على الاستبانة، وذلك عن طريق ارسال الاستبانة إلكترونيا (online) الى مستخدمي وزبائن شركة هومر على الفيس بوك ومن ثم تبويب البيانات وتحليلها بواسطة برنامج (Spss).

3-1 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يشمل اعلانات شركة هومر (Hommer) على الفيس بوك على صفحتها الرسمية اما عينة الدراسة فتم اختيار عينة عرضية من مستخدمي منتجات شركة همر (Hommer) وعددها.

قياس مستوى الصدق وثبات الاستبانة:

- الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في قسم إدارة الأعمال وقسم التجارة الإلكترونية وتحليل البيانات وقسم التسويق. مع الاخذ بكافة الملاحظات التي تتماشى مع الدراسة.
- **ثبات اداة الدراسة:** تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرو نباخ الفا (Cronbach Alpha) لقياس مدي التناسق في إجابات المبحوثين عن كل الأسئلة الموجودة في المقياس . والجدول (1) يبين نتائج أداة الثبات لهذه الدراسة.

جدول (3- 1) معامل ثبات الاتساق الداخلي أبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

ر.م	البعد او المحور	عدد الفقرات	(Cronbach Albha) قيمة (a) ألفا
X1.1-x1.5	أثر استخدام موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) لدي المستهلك الليبي	05	0.616
Y1.6-y1.10	مدي ادراك المستهلك لحاجته من السلع المعلنة عبر مواقع التواصل (الفيس بوك)	05	0.643
Y2.11-x3.15	بحث المستهلك عن المعلومات للسلع المعلن عنها علي موقع التواصل (الفيس بوك)	05	0.863
Y3.16-y3.19	تقييم المستهلك الليبي لبدائل لسلع المعلن عنها علي موقع التواصل (الفيس بوك)	04	0.486
معامل كرونباج ألفا (AIBHA Crondach) للاستبانة			0.888

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (spss v. 24) 2022م.

تشير نتائج الجدول (3-13) أن قيمة (R=0.514)، وهذا أن هناك علاقة موجبة بين استخدام موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك والبحث عن المعلومات الخاصة بالسلع والخدمات المعلن عنها. وهذا يدل علي أن المستهلك الليبي يحصل علي المعلومات الكافية عن السلع والخدمات التي يتم الإعلان عنها، ومتوفرة وكافية للقرار الشرائي عبر مواقع التواصل الاجتماعي ،ويتبين أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.264)، وهذا يعني أن بعد(استخدام شبكة التواصل الاجتماعي) قد فسر ما مقداره (26.4%) من التباين في (البحث عن المعلومات الخاصة بالسلع والخدمات المعلن عنها عبر شبكة التواصل الاجتماعي)، مع بقاء العوامل الخري ثابتة .كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (101.498) عند مستوي ثقة (Sig=0.000) وهي أكبر من قيم (F) الجدولية (3.875) ،وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوي ($a \leq 0.05$) كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B=0.399) وأن قيمة (t=10.075)عند مستوي ثقة (Sig=0.000) ،وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.650) ، وهذا يؤكد دلالة المعامل عند مستوي($a \leq 0.05$) ،وبناء علي ما سبق ذكره، نرفض الفرضية العدمية (H_0)الثانية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة.

ج.الفرضة الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية الفرعية الثالثة (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$) لموقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) في تقييم المستهلك لبدائل السلع والخدمات المعلن عنها عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك / بمدينة طرابلس ($\beta \neq 0$:H1).

جدول (3-3) نتائج اختبار أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك في تقييم المستهلك لبدائل السلع والخدمات المعلن عنها عبر مواقع التواصل / بمدينة بطرابلس.

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تخليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficient				
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوي الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	المحسوبة (T)	مستوي الدلالة Sig T*
تقييم المستهلك لبدائل السلع والخدمات المعلن عنها عبر شبكة التواصل الاجتماعي	0.964	0.928	3666.085	283-1	0.000	استخدام شبكة التواصل	0.958	0.016	60.548	0.000

عدد أفراد العينة (285) قيمة Tالجدولية = 1.650218 مستوي الدلالة = 0.05

المصدر : إعداد الباحثة من بيانتا الدراسة الميدانية(spss v. 24) 2022م

تشير نتائج الجدول (3-3) أن قيمة(R=0.964)، وهذا أن هناك علاقة موجبة بين استخدام لمواقع التواصل الاجتماعي، وتقييم البدائل أي أن المستهلك الليبي يحصل علي معلومات كافية وحقيقية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لبدائل السلع والخدمات المعلن عنها، ويتبين أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.928) ،وهذا يعني أن بعد (استخدام شبكة التواص الاجتماعي) قد فسر مقداره (92.8%) من التباين في (تقييم المستهلك لبدائل السلع والخدمات المعلن عنها عبر شبكة التواصل الاجتماعي) ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة .كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (3666.085) عند مستوي تقه (Sig = 0.000)، وهي أكبر من قيم (F) الجدولية (3.875) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عن مستوي ($a \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B=0.958) وأن قيمة (T=60.548) عند مستوي ثقة (Sig = 0.000)،وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.650) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوي ($a \leq 0.05$)،وبناء علي ما سبق ذكره ، نرفض الفرضية العدمية (H_0) الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة، أي فرضية الوجود(H_1) التي تنص " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$) لمواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك في تقييم المستهلك لبدائل السلع والخدمات المعلن عنها عبر هذه مواقع التواصل / طرابلس (H1 :β ≠ 0).

د. الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الفرعية الرئيسية: (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$) لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، علي سلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات (HOMMER) للمواد الكهرو منزلية المعلن عنها عبر مواقع / بمدينة طرابلس (H1 :β ≠ 0).

جدول (3- 4) نتائج اختبار أثر استخدام لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) علي السلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات (HOMMER) للمواد الكهرو منزلية المعلن عنها عبر مواقع / بمدينة طرابلس.

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficient				
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	المحسوبة (T)	مستوى الدلالة Sig T*
السلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات(Homme r) للمواد الكهرومنز لية مجتمعة	0.786	0.618	457.808	283 -1	0.000	استخدام موقع	0.842	0.039	21.396	0.000

عدد أفراد العينة (285) قيمة Tالجدولية = 1.650218 مستوي الدلالة = 0.05

المصدر : إعداد الباحثة من بيانتا الدراسة الميدانية(spss v. 24) 2022م

تشير نتائج الجدول (3- 4) أن قيمة (R=0.786)، وهذا أن علاقة موجبة بين استخدام موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، السوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات (HOMMER) للمواد الكهرو منزلية مجتمعة، أي أن المستهلك الليبي له خلفية كاملة علي السلع والخدمات التي يقوم بشرائها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ،ومن الجدول السابق اتضح بأن قيمة معامل التحديد (R^2=0.168) ،وهذا يعني أن بعد (استخدام شبكة التواصل الاجتماعي) قد فسر ما مقداره (61.8%) من التباين في (السلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات HOMMER) للمواد الكهرو منزلية مجتمعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي) ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما تبين أن قيمة (F) قد بلغت (457.808) عند مستوي ثقة (Sig = 0.000)،وهي اكبر من قيم (F) الجدولية(3.875) ،وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوي ($a \leq 0.05$) كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B=0.842) وأن قيمة (t=21.396) عند مستوي ثقة(Sig = 0.000) ، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.650) ،وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوي ($a \leq 0.05$) ،وبناء علي ما سبق ذكره ،نرفض الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية

الفرعية البديلة ن أي فرضية الوجود(H_1) التي تنص " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$) لموقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك في السلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات (HOMMER) للمواد الكهرو منزلية مجتمعة عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك / بمدينة طرابلس (**H1 : β ≠ 0**).

رابعًا: نتائج الدراسة:

بناء علي الدراسة الميدانية التي قم بها الباحثان لأثر استخدام التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) علي سلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات شركة **(HOMMER)** للمواد الكهرو منزلية، وبعد التخليل وتفسير البيانات خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج كما يلي:

1.اظهرت نتائج الدراسة وجود اثر لاستخدام موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) علي سلوك المستهلك اللبي اتجاه منتجات شركة **(HOMMER)** للمواد الكهرو المنزلية مجتمعة، وهذا التأثير موجب حيث كان معامل الارتباط **(0.786)** ، وقد بلغت قوة العلاقة **(78.6%)** ، وأن قيم معامل التفسير للمتغير المستقل بلغت **(R^2= 0.618)**،ويفسر ما نسبته **(61.8%)** من التباين الحاصل في المتغير التابع يرجع للمتغير المستقل وهي نسبة مرتفعة.

2- أوضحت نتائج التحليل جود أثر لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات شركة **(Hommer)** للمواد الكهرو منزلية على مدركات المستهلك الليبي لحاجته للسلع والخدمات المعلن عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) / بمدينة طرابلس وهذا التأثير موجب حيث كان معامل الارتباط **(0.636)** وقد بلغت قوة العلاقات **(63.6%)** وأن قين معامل التفسير للمتغير للمستقل بلغت **($R^2 = 0.405$)** ويفسر ما نسبته **(40.5%)** من التبادل الحاصل في المتغير التابع يرجع للمتغير وهي نسبة متوسطة.

3- بينت نتائج الدراسة بأن وجود لأثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) على سلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات شركة **(Hommer)** للمواد الكهرو منزلية على بحث المستهلك الليبي والخدمات المعلن عنها عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك وهذا التأثير موجب كان معامل الارتباط (0.514 وقد بلغت قوة العلاقة **(51.4%)** وأن قيم معامل التفسير للمتغير المستقل بلغت ($R^2 = 0.264$) ويفسر ما نسبته (26.4%) من التباين الحاصل في المتغير التابع يرجع للمتغير المستقل وهي نسبة منخفضة.

4- أظهرت نتائج الدراسة جود أثر لاستخدام موقع التواصل الاجتماعي(الفيس بوك) على سلوك المستهلك الليبي اتجاه منتجات شركة (Hommer) للمواد الكهرو المنزلية على تقيم المستهلك الليبي لبدائل السلع والخدمات المعلن عنها عبر موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) / بمدينة طرابلس وهذا

التأثير موجب حيث كان معامل الارتباط **(96.4%)** وأن قيم معامل التفسير للمتغير المستقل بلغت $(R^2 = 0.928)$ ويفسر ما نسبته (92.8%) من التباين الحاصل في المتغير التابع يرجع للمتغير المستقل وهي نسبة مرتفعة جدا.

خامسًا: التوصيات:

1-ضرورة زيادة الاهتمام بالوكلاء والموزعين في السوق الليبي بتسويق بمنتجات شركة(Hommer) للمواد الكهرو منزلية والمتواجدة على صفحات التواصل الاجتماعي بمحتوى المعلومات المقدمة حول منتجاتها وذلك لما له من أثر ايجابي بزيادة الثقة من قبل العملاء واقتناء منتجات شركة هومر.

2- الاهتمام من قبل الوكلاء والموزعين المتواجدة على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك التي تختص بمنتجات شركة (Hommer) للمواد الكهرو منزلية بتفعيل عملية ردود الفعل ما بين المتابعين لهم لإضافة الى مراجعتها بشكل دائم للعمل على حل كافة المشكلات المتداولة من خلال صفحات التواصل الاجتماعي عامة والفيس بوك خاصة.

3- الاهتمام بدعم المؤسسات الاقتصادية وحثها على وسائل التكنولوجيا الحديثة للاتصالات وخاصة الانترنت مما يضمن لها تحسينا وتطويرا لأداتها التسويقي والاعلامي ومن ثم اعتماد واستغلال تطبيقات الاعلانات الالكترونية.

4- حث قطاع الاتصالات في ليبيا على تحسين البنية التحتية لشبكة الاتصالات والرفع من قدرات استيعابها وسرعة تدفقها وضمان تغطية سليمة وكاملة لكل أفراد المجتمع في ربوع ليبيا من وصول خدمة الانترنت الى كل بيت وكل مدينة.

5- العمل على تحسين محتوى المعلومات المتوفرة للمنتجات التي تخص منتجات شركة (Hommer) للمواد الكهرو منزلية على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة والفيس بوك على اعتبار هذا الموقع الاقدم والأكثر استخداما وله اكثر مستخدمين في ليبيا.

6- حث شركة (Hommer) للمواد الكهرو منزلية للقيام بدور الفعال في تحليل سلوك المستهلك تحليلا دقيقا قبل وبعد عملية الشراء لمعرفة الاختلاف وكسب الثقة والولاء والاستمرار في تطوير الاعلانات الموجودة على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) وذلك بتوفير كل ما هو جديد وبشكل دائم.

7- توصي الدراسة على شركة (Hommer) للمواد المنزلية وضع سياسات واجراءات لتطوير المنتجات الحالية والمنتجات الجديدة بما يتناسب مع رغبات الزبائن حتى يكون قرار الشراء او السلوك اكثر تنوعا والاخذ في الاعتبار متابعة الأسعار وبشكل دوري.

المراجع:

1. بوكر، محمد ابوبكر، (2021) " الإعلانات العقارية على الفيس بوك وأثرها في التوجه نحو الإعلان الالكتروني واتخاذ قرار الشراء، دراسة تطبيقية لإعلانات الاستثمار العقاري في ليبيا
2. حسن، عبد الرحمن محمد سليمان، (2014)، أثر الاعلان الالكتروني على السلوك الشرائي للمستهلك الأردني للسيارات في مدينة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن،
3. زيوش أم الخير ، قاشي خالد، (2012)، التسويق في ظل مواقع الشبكات الاجتماعية ،التسويق عبر الفيس بوك أنموذجاً ، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر.
4. الصميدعي، محمود جاسم، رشاد محمد يوسف الساعد، (2007)، ادارة التسويق ط2،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان .
5. عساسي، كريمة– رحماني، كريم،(2012)،" تأثير إعلانات الفيس بوك على مراحل اتخاذ قرار الشراء" مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 12، نوفمبر، ص ص 669– 678
6. العلاقي، بشير عباس،2005)، " الاتصالات التسويقية الالكترونية ط1 مؤسسة الوراق عمان ، الأردن.
7. عنابي بن عيسى، (2003)، " سلوك المستهلك عوامل التأثير النفسية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
8. قاسم، علي– وعيدان، جاسم، (2011) " اثر استخدام التجارة الالكترونية في تخفيض التكاليف التسويقية، مجلة جامعة بابل، مجلد (19)، العدد (1)، العراق، ص ص 1–19
9. منير نوري، (2013)، سلوك المستهلك المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون
10. النفوري، مجد منذر، " أثر انطباعات المستهلكين عن الدعاية والإعلان عبر الفيس بوك في اتجاهاتهم ونوايا الشراء لديهم "دراسة ميدانية موجهة إلى مستهلكي الألبسة الجاهزة ومتابعي إعلاناتها عبر الفيس بوك من طلاب الجامعات الخاصة في مدينة دمشق"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 3، المجلد 37، جامعة دمشق، سوريا.
11. وشلبي، ماجد، (2006) ثقافة الإنترنت وأثرها على الشباب، الشارقة: دائرة الثقافة والمعلومات– جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

رقم الإيداع: دار الكتب الوطنية – بنغازي / ليبيا

2013 / 423